الموسم الثاني
للانصات المركزي

دميرتاش يكشف تفاصيل جديدة عن لقائه أوجلان وانهيار اتفاق «دولما باهجة»

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/05/07

No. : 7790

الإحساس بالمسؤولية

ضروري لحل المشاكل وحماية ثقل ومكانة الاقليم

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: الحفاظ على امن واستقرار الاقليم من صميم واجبكم
- قوباد طالباني: المشاكل تؤثر سلبا على ثقل ومكانة الاقليم
- الاتحاد الوطني مع انتخابات حرة ونزيهة وشاملة
- قوباد طالباني و وفد الماني رفيع: عدم السماح بتراجع الديمقراطية في الاقليم
- قوباد طالباني : يجب عدم خلط حصة الاقليم بالصراعات السياسية
- تعديل قانون الانتخابات كان شرطا للاتحاد الوطني لتشكيل الحكومة
- رفض لاستغلال النازحين في المخيمات القسرية في الانتخابات
- الاتحاد الوطني الكوردستاني: تظاهرة كركوك كانت صرخة في قلب الدكتاتورية
- رسالة المكتب السياسي بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة
- الاتحاد الوطني يدعو لتخصيص ميزانية لإعمار حلبجة بعد تحويلها الى محافظة
- جحيم الأنفال .. نرجس تروي مآسيها لمجلس النواب
- رئيس الجمهورية: الكرد الفيليون الضحية الأولى لنظام البعث
- رئيس الجمهورية يهنئ باليوم العالمي لحرية الصحافة
- تهنئة الملك تشارلز الثالث بمناسبة تتويجه ملكا للمملكة المتحدة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- تأصيل النظام الديمقراطي في دستور جمهورية العراق 2005
- د. إحسان الشمري: العراق: قانون الانتخابات... آفاق أزمة متوقعة

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- دميرتاش يكشف تفاصيل جديدة عن لقائه أوجلان وانهيار اتفاق «دولما باهجة»
- انطلاق حملة الانتخابات بمختلف أشكالها
- كرم سعيد: كتلة تصويتية..حدود تأثير الأقليات في الانتخابات التركية
- حسني محلي: هل يعترف إردوغان بالهزيمة؟
- د.محمد نور الدين: الانتخابات التركية.. استمرار أم تغيير؟
- شورش درويس: ماذا لو فاز كليجدار أوغلو؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- الإعلام الحر والمستقل أهم من أي وقت مضى
- تفانيهم أسقط دكتاتورا، ويعانون من استيلاء عسكري على السلطة
- أندري غوبين : مصادر قوة الصين في بناء نظام عالمي جديد
- عبد المنعم سعيد: الحلقة الجهنمية للفوضى

العدد: 7790... 7-5-2023

الحفاظ على امن واستقرار الاقليم من صميم واجبكم

أشرف بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٣/٥/٣ عن طريق الفيديو كونفرانس، على إجتماع أمني رفيع المستوى.

حضر الاجتماع الشيخ أحمد حمه كريم عضو المكتب السياسي وجلال شيخ ناجي رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات واللواء الركن عمر صالح رئيس قوات ٧٠ وهيوا احمد رئيس مؤسسة آسايش اقليم كوردستان ووهاب هلبجيي المدير العام لمكافحة الارهاب وديار عمر نائب قائد قوات كوماندو كوردستان.

وبحث خلال الاجتماع الوضع الأمني في الاقليم والعراق، آليات مواجهة الارهاب، وتوحيد قوات البيشمركه، حيث أوضح الرئيس بافل جلال طالباني للحضور، أن «الحفاظ على الأمن والاستقرار في الاقليم وسلامة مواطنيه هي من صميم واجبكم، لذا فإن التنسيق المستمر والنشاطات المشتركة بين الأجهزة الأمنية عامل مهم لتحقيق هذا الهدف السامي وحماية المصالح الوطنية العليا».

وأضاف الرئيس بافل: «حياة وأمن مواطنينا الأعزاء خط أحمر، وواجهوا بقوة انتهاك القانون وأي محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار».

المشاكل تؤثر سلبا على ثقل ومكانة الاقليم

نرحب بأي مبادرة للحل ومستعدون لتشكيل لجان مشتركة

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٣/٥/٤، باربارا ليف مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط.

وخلال اجتماع حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي ودابان شدله نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم وألينا رومانوسكي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق وإيرفين هيكس القنصل الأمريكي في الاقليم، جرى بحث مستجدات الأوضاع في اقليم كوردستان والعلاقات بين أربيل وبغداد.

وبصدد المشكلات الداخلية في اقليم كوردستان، قال قوباد طالباني: «هذه المشكلات تشكل خطرا على ثقل ومكانة الاقليم وعلينا جميعا أن العمل على حلها بروح الإحساس بالمسؤولية، إذ يجب ألا تصل الصراعات الحزبية والسياسية الى حد تجاوز الخطوط الحمر الوطنية، ولاسيما إضعاف مكانة الاقليم في العراق».

وأضاف نائب رئيس الوزراء: «نرحب بأي مبادرة لحل المشكلات، ومستعدون لتشكيل لجان مشتركة حول النقاط الخلافية وحتى بمشاركة ممثلي حلفائنا وأصدقائنا».

وفي محور آخر من الاجتماع تم بحث العلاقات بين الاقليم وبغداد، حيث أكد قوباد طالباني بهذا الخصوص، أن «هدفنا هو حل المشكلات مع بغداد بصورة نهائية»، مضيفا: «بعد سنوات طوال من الصراع والخلاف السياسي والحزبي غير الضروري، يحتاج العراق والاقليم الى بدء مرحلة جديدة من الاستقرار والأمان، لكي نستطيع معا العمل على تحقيق الازدهار الاقتصادي وإنتعاش سوق العمل، لأن الطرفين لا يتحملان المزيد من الصراعات الحزبية».

كما تطرق الجانبان الى وضع حرية التعبير في كوردستان، حيث أوضح نائب رئيس الوزراء: «كنا نفتخر دوما بتأمين أجواء حرية التعبير والصحافة، ولكن للأسف نتعرض في الآونة الأخيرة الى انتقادات من أصدقائنا في هذا الجانب»، مشددا على ضرورة «أن نراجع أنفسنا حتى لا تتلطخ سمعة ومكانة الاقليم على المستوى الدولي بسبب انتهاك الحريات».

PUKmedia

الاتحاد الوطني مع انتخابات حرة ونزيهة وشاملة

إجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان ودرباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الخميس ٢٠٢٣/٥/٤ في أربيل، مع ممثلي عدد من قناصل الدول الأوروبية وممثل الاتحاد الأوروبي بإشراف روزي كيف القنصل البريطاني.

وقد أوضح قوباد طالباني وكوسرت رسول، موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني من إجراء الانتخابات في الاقليم، وأكدا أن «الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات في أقرب فرصة شرط أن تكون حرة ونزيهة وشاملة»، مشرين إلى أن «إقليم كوردستان تعرض في الفترة الماضية إلى انتقادات في مجالات عدة منها حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية الصحافة»، مشددين بالقول: «لا نرغب في أن تطالنا انتقادات أصدقائنا وأن تشوه سمعة الإقليم أكثر جراء تأخر الانتخابات».

وأشار طالباني إلى «التوصل لاتفاق حول أغلب النقاط الخلافية بشأن الانتخابات ولم يتبق سوى الخلاف على ملف مقاعد المكونات في برلمان كوردستان».

من جانبه أوضح درباز كوسرت رسول أن «تحديد المقاعد للمكونات كان في البداية مطلب الاتحاد الوطني والرئيس مام جلال، كما إن زيادة عدد مقاعدها الى ١١ مقعدا كانت مقترح الاتحاد الوطني أيضا، لذا فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني كان ولايزال، يعتبر نفسه المدافع عن حقوق المكونات في كوردستان أكثر من أي طرف آخر»

وأضاف: «مطلب الاتحاد الوطني الوحيد بخصوص مقاعد المكونات هو أن يشغلها الممثلون الحقيقيون لهم وليس ممثلو الأحزاب السياسية»، معتبرا أن «المطلب منطقي وتحقيقه ليس بالأمر الصعب وعلى الجميع المطالبة بذلك».

من جهتهم أعرب ممثلو القنصليات عن قلقهم من تشويه سمعة الإقليم جراء تأخر الانتخابات وفقدان المؤسسات لشرعيتها»، مطالبين بـ «التوصل لاتفاق في أقرب فرصة ممكنة لإجراء الانتخابات في الإقليم».

وبهذا الخصوص أكد قوباد طالباني ترحيبه «بأي مبادرة تطرح لحل الأزمة والتوصل لاتفاق في أي توقيت يحدده الأصدقاء والحلفاء كون مطالبنا تنحصر في إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وحرة وعادلة، انتخاباتٍ يشعر معها جميع المكونات بأن البرلمان القادم ممثل حقيقي لإرادتهم».

هذا وضم الوفد نائب القنصل الفرنسي وممثل قنصلية هولندا والقنصل الصيني وممثل الاتحاد الأوروبي في الإقليم، بإشراف روزي كيف القنصل البريطاني العام في إقليم كوردستان، كما حضر الاجتماع دابان شدله نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم.

قوباد طالباني و وفد المانی رفیع:

مع إجراء انتخابات نزيهة وعدم السماح بتراجع الديمقراطية في الاقليم

التقى قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان بوفد رفيع المستوى من الحكومة الألمانية برئاسة يوخن فلاسبارس، وزير الدولة للتعاون الاقتصادي والتنمية، وفيرنر كاتزة، وزير الدولة للشؤون المالية.

تطرق الاجتماع الذي عقد في اربيل الاربعاء ٣ ايار ٢٠٢٣ والذي حضره سفير المانيا لدى العراق وقنصل المانيا في اقليم كوردستان ودابان شدلة الى مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث قدم قوباد طالباني شكره للحكومة الالمانية على مساعدة الاقليم في مجال الاصلاح ودور وكالات التنمية لهذا البلد، فيما دعا إلى مواصلة دعم المانيا والتعاون في مختلف المجالات، شدد وفد الحكومة الألمانية على استمرار التعاون ودعم الاقليم.

كما بحث الاجتماع موضوع الانتخابات المقبلة لبرلمان كوردستان، حيث اتفق الجانبان على ضرورة الاسراع في إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وعدم السماح بتراجع العملية الديمقراطية في الإقليم.

وحول ملف سنجار، دعا وفد الحكومة الألمانية إلى تطبيع الأوضاع في سنجار وعودة اللاجئين إلى مناطقهم، وضرورة الاهتمام بالمنطقة من الناحية الاعمار والاقتصاد. وفي هذا السياق، شدد قوباد طالباني على أن الأيزيديين مكوِن أصيل ومهم في كوردستان والعراق، واكد: « ان تطبيع الأوضاع في سنجار يستوجب أولاً توفير الأمن والاستقرار في المنطقة كي يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم، ويجب ان يأخذ حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي رأي ومطالب أهالي سنجار على محمل الجد وإشراك ممثلي سنجار في تطبيع الأوضاع في مناطقهم».

وناقش جانب آخر من الاجتماع، المشكلات الداخلية لإقليم كوردستان، وقال قوباد طالباني: « للأسف هذه هي المرة الأولى منذ السنوات الأخيرة التي تدخل فيها مشكلات وصراعات سياسية إلى داخل الحكومة» وتمنى ان تعالج هذه المشكلات في اسرع وقت ممكن كي يتمكن حكومة الاقليم من تقديم الخدمات الى المواطنين والمناطق المختلفة في كوردستان بعيدا عن الصراعات السياسية والحزبية.

وكانت قضية البيئة موضوعا آخر من الاجتماع، حيث اكد قوباد طالباني: « إن العراق وكوردستان ضحيتان للتغير المناخي، ورأى أنه من الضروري أن تعمل الحكومتان معا لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة للتغيرات البيئية بخطة عمل مشتركة، وطالب الحكومة الألمانية والدوَل الصديقة مساعدة العراق وكوردستان في هذا المجال».

وبمناسبة انتهاء مهمته في العراق، أشاد قوباد طالباني بدور السفير الألماني في بغداد، الذي لعب دوراً هاماً في تهدئة الخلافات السياسية خلال فترة عمله، متمنياً له التوفيق في مهمته المستقبلية.

نحتاج الى قانون للنفط والغاز
ويجب عدم خلط حصة الاقليم بالصراعات السياسية

قوباد طالباني:استراتيجيتنا هي تقديم الخدمات للمواطنين من واردات الطاقة

أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان « ان استراتيجيتنا هي تقديم الخدمات للمواطنين من واردات الطاقة، ولا نريد أن تختلط حصة الاقليم من الموازنة التي تأتي من العراق بالصراعات السياسية». ويقول: «هناك احتجاجات حول ملف النفط في اقليم كوردستان وكيفية بيعه وايراداته، ومن حق المواطنين معرفة تفاصيل المسألة».

وأعلن قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان، يوم الأربعاء ٢٠٢٣/٥/٣ خلال مشاركته ملتقى العراق للامن والتنمية في بغداد، « ان العراق وإقليم كوردستان

بحاجة إلى تصدير النفط والغاز، ونحتاج الى قانون للنفط والغاز، وقبل التصدير يجب أن نفكر في تلبية الاحتياجات المحلية وإستخدام هذه الطاقة بشكل يضمن توفير الكهرباء بشكل دائم للمواطنين».

تعاون الاطراف في تصدير النفط والغاز

«يجب أن نستغل هذه الفرصة لتصدير النفط والغاز في العراق، نحتاج إلى مزيد من التطوير في هذه المسألة باستراتيجيات جديدة، كي نتمكن من تقديم الخدمات لمواطنينا أولاً، وبشكل ترجع عائدات الطاقة الى المواطنين، ومع هذا نعلم ان مسألة الطاقة ليست بالمشكلة التي يمكن معالجتها في يوم واحد، لكننا متفائلون بمستقبلنا» يقول قوباد طالباني.

وعن موقف الاطراف السياسية حول مسألة النفط والغاز، اشار قوباد طالباني الى: « ضرورة أن يكون للأطراف النوايا الحسنة والصحيحة وأن يتعاونوا في تصدير النفط والغاز، الأمر الذي يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في الميزانية والتوصل إلى الاجماع حول مشروع قانون الميزانية».

إحتجاجات حول مسالة النفط في الاقليم

ويقول قوباد طالباني خلال الملتقى: « اكدنا مرارًا في حواراتنا ومحادثاتنا إننا لا نهتم بمن يبيع النفط، لكن يجب ان نعلم كيف نبيع النفط وأين يذهب ايراداته، أعني الشفافية في النفقات والإيرادات، ونعلن دعمنا للاتفاق بين الاقليم وبغداد حول مسالة النفط، حيث ان شركة سومو هي الجهة المسؤولة عن تصدير نفط اقليم كوردستان».

وحول سؤال أحد الضيوف عن صادرات نفط الاقليم وعائداته، قال قوباد طالباني: « لا أخفي ان هناك احتجاجات في إقليم كوردستان حول موضوع النفط، يحق لمواطني الاقليم معرفة كيفية بيع النفط وعائداته». وأضاف ان « إقليم كوردستان ومنذ سنوات لم يكن لديه الموازنة، في حين أن الموازنة هي العمود الفقري للشفافية في الإيرادات والنفقات».

وبشأن سؤال ضيف آخر عن حصة الاقليم في الموازنة العراقية، قال قوباد طالباني: « ندعم مشروع قانون الموازنة ونريد حماية جميع الحقوق والمستحقات المالية لاقليم كوردستان في الموازنة العراقية، كما نولي اهتماما بأن الحصة التي تأتي الى الاقليم يجب ان لاتختلط بالصراعات السياسية وينفرد طرف واحد الى احتكار إيرادات الاقليم وإستخدمها كعقوبة ضد منطقة معينة، بل بالعكس نريد ان تستفيد جميع مناطق اقليم كوردستان دون تمييز من حصة الاقليم في ميزانية العراق».

الطريق الصائب الذي دعا اليه الاتحاد الوطني مرارا

الاتحاد الوطني الكوردستاني كان ومازال يعتقد أن الحل الوحيد لحل المشكلات بين اقليم كوردستان وبغداد هو التوصل الى اتفاق، وتأتي تأكيدات رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني بإرسال رواتب موظفي الاقليم سواء استؤنف تصدير النفط أم لا، كثمرة للاتفاق الذي وقع بين الجانبين، والذي طالما أكد عليه الاتحاد الوطني.

وكان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني قد أكد خلال مشاركته في منتدى أربيل السنوي الثاني في الأول من آذار العام الحالي، أن «الإخوة في بغداد مستعدون للاتفاق مع الاقليم حول ملف النفط، حيث كما أعلن رئيس الوزراء العراقي، أن البصرة أغنى من الاقليم ألف مرة في هذا الجانب، كما إنه عن طريق الاتفاق مع بغداد، الذي هو اتفاق دستوري، يمكن جعل ملف النفط شفافا».

السوداني: تأمين رواتب موظفي الاقليم واجبنا

وكان رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني قد أكد خلال مشاركته في منتدى العراق ٢٠٢٣: «توفير رواتب موظفي اقليم كوردستان هو واجب الحكومة الاتحادية، سواء تم تصدير نفط الاقليم أم لا، فنحن مسؤولون عن توفير رواتب موظفي الاقليم».

الاتحاد الوطني وضع اقليم كوردستان على الطريق الصحيح

يؤكد النائب في مجلس النواب العراقي عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني كريم شكور، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «ما يجري الآن بين الاقليم والعراق هو المسار الدستوري والقانوني، لأننا اخترنا بأنفسنا أن نكون جزءا من العراق».

وأضاف: «الاتحاد الوطني دعا مرارا في السابق الى اتباع هذا الطريق الصائب، لأنه يرى في ذلك السبيل لخدمة المواطنين بصورة أفضل، وسوف تتضح هذه الحقيقة أكثر في المستقبل».

بدوره يقول بهجت أحمد، الخبير في إدارة النفط والغاز، لـ PUKMEDIA: «إيقاف تصدير نفط الاقليم لم يكن له تأثير يذكر على انتاج النفط العراقي وإيراداته النفطية، إذ حتى لو كات الاقليم مستمرا في تصدير نفطه كان يسمح له بتصدير ١٦٠ ألف برميل فقط بسبب التزام العراق بقرار (أوبيك بلس)»، مضيفا: «تصدير نفط الاقليم من قبل شركة سومو إجراء دستوري وقانوني، وستكون الواردات والصرفيات شفافة».

PUKmedia

تعديل قانون الانتخابات
كان شرطا للاتحاد الوطني لتشكيل الحكومة

اكدت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان، انها طالبت بتعديل قانون الانتخابات قبل انتهاء ولاية برلمان كوردستان لكن الحزب الديمقراطي رفض هذا المقترح.

وقال زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: احدى النقاط التي اتفق عليها الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الحزب الديمقراطي لتشكيل الحكومة كانت تعديل قانون الانتخابات، لكن الحزب الديمقراطي اهمل هذه النقطة المهمة بذرائع مختلفة والآن يريد اجراء الانتخابات وفقا للقانون القديم الذي يرفضه الاتحاد الوطني وحركة التغيير والاطراف السياسية الاخرى.

واضاف: ان الاتحاد الوطني والاطراف السياسية الاخرى وحتى جماهير شعب كوردستان تطالب بتعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات قبل اجراء انتخابات برلمان كوردستان، لان هذا القانون اصبح قديماً، ونحن نعتقد بانه قد حان الوقت لتعديل هذا القانون.

واوضح: منذ اكثر من عام و٣ ايام قبل انتهاء ولاية برلمان كوردستان وبالتحديد في يوم ٢٠٢١/١١/٣، طالبنا بتعديل قانون الانتخابات، لكن الحزب الديمقراطي رفض هذا الامر وحتى وصل الامر الى انتهاء ولاية البرلمان.

وقال رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني: ان الحزب الديمقراطي لم يقدم اي مقترح حول توزيع مقاعد المكونات لحد الآن، مشيراً الى ان هذا الموضوع مهم جداً لدى الاتحاد الوطني والاطراف السياسية الاخرى، نحن نريد ان يكون للمكونات تمثيل حقيقي في برلمان كوردستان، لكن الحزب الديمقراطي يتهرب من هذا الطلب ويضع العراقيل المستمرة امامه.

رفض لاستغلال النازحين في المخيمات القسرية في الانتخابات

اكد داود جندي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني كان اليد الحاكمة في شنكال منذ سقوط النظام البائد، لكنه لم يغير اي شيء من واقع المدينة وفشل في إدارة القضاء من الناحية الأمنية والإدارية والدليل الأكبر على ذلك هروب وانسحاب قواته العسكرية أثناء غزوة تنظيم داعش الإرهابي وتسليمه الآلاف من الأيزيديين الأبرياء لداعش.

واضاف داود جندي خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان الحزب الديمقراطي يستغل منذ ٨ سنوات النازحين الشنكاليين في المخيمات القسرية ويتم إستغلالهم في كل عملية انتخابية الى جانب كسب مساعدات مادية من المانحين على حساب النازحين بالإضافة الى وضع القيود ومنع النازحين من العودة وتصريح وزيرة الهجرة والمهجرين العراقية الاخيرة خير دليل على ذلك.

واوضح: كما يعلم الجميع ان إقليم كوردستان الان في مرحلة يعرف بالحكم الواحد الاحد من قبل الحزب الديمقراطي خاصة في محافظة دهوك ويحاول كتم الأصوات الحرة، إلا أنه لم يحاسب فرد واحد من الذين قاموا بتكفير وتهديد الايزيديين بشكل علني وعلى المنابر في الايام الماضية بعد الاحداث الاخيرة المفتعلة في شنكال من الحزب نفسه ولغاية في نفس يعقوب!، ولم يتم معاقبة أحد منهم بل قاموا باللجوء مرة اخرى الى الاعتذار دون القيام بأي اجراء فعلي يحدهم من خطاب الكراهية و الانتهاكات ضد الشعب الأيزيدي الذي تعرض لابشع جرائم من قبل إرهابيي داعش.

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات في إقليم كوردستان، قال داود جندي: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني دائماً على الاستعداد لهذه العملية الديمقراطية إلا ان النظام السلطوي الذي يجريه الحزب الديمقراطي هو السبب الرئيسي لكل هذه الصراعات والمشاكل التي يمر بها إقليم كوردستان وذلك باستغلال كوتا المكونات والأقليات الدينية في الإقليم لمصالحه، اذ اننا نؤكد اننا مع استحقاقات جميع المكونات وعلى وجه الخصوص ابناء الديانة الايزيدية على ان يكونوا ممثلين حقيقيين وليسوا أداة في ايدي الديمقراطي!..

الاتحاد الوطني المدافع الحقيقي عن حقوق المكونات

الاتحاد الوطني الكوردستاني هو المدافع الحقيقي عن حقوق المكونات في اقليم كوردستان، والآن جميع الاطراف السياسية وحتى اليونامي يؤيدون مقترح الاتحاد الوطني الكوردستاني لتوزيع مقاعد المكونات على محافظات اقليم كوردستان، لمنع احتكار تلك المقاعد وحصول تمثيل حقيقي للمكونات في برلمان كوردستان.

وتقول حسيبة عبدالله عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو المساند والداعم الرئيسي لحقوق المكونات.

واضافت جميع الاطراف السياسية وحتى الامم المتحدة تؤيد مقترح الاتحاد الوطني حول توزيع مقاعد المكونات على المحافظات لمنع احتكار اصواتهم.

وقالت : ان الاتحاد الوطني الكوردستاني حريص على حقوق المكونات اكثر من الاحزاب الاخرى ويعمل دائما على ان يكون مظلة تحمي حقوق ومستحقات الجميع.

واضافت: مع الاسف تستخدم مقاعد المكونات في برلمان كوردستان لمصلحة حزب معين، ولحد الان لم تتمكن المكونات من ان يكون لها تمثيل حقيقي في برلمان كوردستان.

تمثيل حقيقي للمكونات

من جهته يقول ياسين حمه علي المشرف على غرفة الانتخابات لحركة التغيير: مع الاسف خلال الفترات الماضية لم تكن مقاعد المكونات في اقليم كوردستان صاحبة ارادة وصوت حقيقي للمكونات.

واضاف: ان احدى شروط الاطراف السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة كانت تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين، لكن مع الاسف هذا الامر لم يحدث بسبب العراقيل التي توضع امام العملية.

ويقول ياسين حمه علي: ان وفد الامم المتحدة اجتمع مرات عديدة مع الاطراف السياسية واقترح علينا تعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين جميع الاطراف السياسية ونحن متفقون على ذلك.

واضاف: كما اقترح وفد الامم المتحدة توزيع مقاعد المكونات على محافظات اقليم كوردستان، ومنح مقعدين لمحافظة السليمانية لكي تكون للمكونات تمثيل حقيقي في برلمان كوردستان.

دعوة وزيرة الهجرة لعدم السماح باتخاذ النازحين رهائن لدى جهة سياسية

الى ذلك دعا عضو في مجلس النواب العراقي، وزيرة الهجرة الاتحادية، الى عدم السماح باتخاذ النازحين رهائن تتحكم بهم جهة سياسية معينة لخدمة أجندتها الانتخابية.

وقال النائب عن كتلة جماعة العدل الكوردستانية سوران عمر، في بيان «التقيت وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فائق جابرو، وتباحثنا حول أوضاع النازحين في إقليم كوردستان وعودتهم لمناطقهم الأصلية، وهي ما تضمنها البرنامج الحكومي»، داعيا إلى "إزالة العقبات التي تحول دون عودتهم والانتهاء من ملف النزوح في إقليم كوردستان ومنها ملف نازحي سنجار».

وأضاف عمر: «شددنا على ضرورة عدم السماح باتخاذ النازحين رهائن تتحكم بهم جهة معينة لمصلحته في الانتخابات وتجبرهم على التصويت لها أو تنفيذ عمليات تزوير من خلالهم»، مؤكدا: «باعتباري عضوا في لجنة الهجرة والمهجرين أدعم كل خطوة تسير نحو إعادة النازحين لمناطقهم وتخصيص أموال كافية في موازنة العام ٢٠٢٣ لهذا الغرض».

تظاهرة كركوك كانت صرخة في قلب الدكتاتورية

أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني بيانا بمناسبة الذكرى الـ ٤١ للتظاهرة الجماهيرية في مدينة كركوك، ضد النظام البعثي البائد عام ١٩٨٢.وفيما يأتي نص البيان:

الصرخة في قلب الدكتاتورية، كانت إلهاما لتفعيل النضال.

كانت تظاهرة كركوك (لا) ثورية بوجه التعريب والتبعيث، فقبل ٤١ عاما، وفي السادس من أيار، هبت جماهير كركوك الكوردية المناضلة في تظاهرة، دعما لتظاهرات ٤/٢٤ في قلعة دزه والمدن الكوردستانية الأخرى، ورفضا لسياسات التبعيث والتعريب ضد الشعب الكوردي، حيث رددوا شعارات قومية ووطنية وصرخوا صرخة ثورية في قلب الدكتاتورية، كإلهام لتفعيل النضال.

في مدينة كركوك وأطرافها، حيث سخرت أجهزة النظام البعثي القمعية طوال سنوات عدة، جل طاقاتها لمحو مشاعر النضال والكورديتي، أصابت هذه التظاهرة أزلام البعث بالصدمة، حيث بدأت بالاعتداء على الجماهير المتظاهرة واستشهد وجرح العشرت منهم، كما اعتقل المئات.

كانت تظاهرات مدن كوردستان، وخاصة في كركوك، بمثابة تأكيد على وحدة الصف والخطاب الكوردي في زمن كان النظام البعثي في أوج سلطته الاحتلالية وغطرسته، إلا أن شرائح وطبقات شعب كوردستان كافة، قدمت مثالا للصمود في مرحلة النضال تلك بمعنويات فولاذية، وكانت بمثابة (لا) ثورية بوجه بوجه التعريب والتبعيث، وجعلت رؤوس النظام البعثي تنحني أمام مطالب الجماهير المتظاهرة.

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٣/٥/٦

تحت شعار «الاتحاد الوطني نار بوجه أعدائه»... اهالي كركوك تحدوا نظام البعث في ١٩٨٢

وصادفت يوم السبت ٢٠٢٣/٥/٦ الذكرى السنوية الـ(٤١) للتظاهرة الجماهيرية في كركوك دعما لاهالي مدينة قلعةدزه واحتجاجا على التصرفات الشوفينية التي كانت تقوم بها أجهزة نظام البعث آنذاك، ويقول قيادي في الاتحادي الوطني:

«ان التظاهرة جاءت تأكيدا لكوردستانية كركوك». بينما يقول احد المشاركين في التظاهرة: «قدم الكورد ٩ شهداء وحوالي ١٠٠ جريح في الظاهرة».

كركوك جزء لا يتجزأ من كوردستان

يقول آسو مامند عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في هذه الذكرى: «شارك الأعضاء والكوادر التنظيمية للاتحاد الوطني الشجعان وجماهير غفيرة من مواطني كركوك المقاومين من الطلبة والعمال بشعارات « بقوة مامه ريشة نعاقب الاعدء» و « ليسقط النظام الفاشي في بغداد» و «الاتحاد الوطني نار بوجه الاعداء» و» عِش قليلاً ولكن بإباء» و « الاستقلال لكوردستان» حيث واجهوا غرور حزب البعث قائلا: « كفاكم سفك دماء الكورد بدون حق».

« ان المظاهرة لم تكن فقط دعما للمطالب المشروعة لاهالي قلعة دزه ومنطاق اخرى في كوردستان، وإنما جاء تأكيدا على ان كركوك جزء لايتجزأ من كوردستان وهذا ما صدم نظام البعث» يقول آسو مامند.

الشباب الكورد هم من تجرأوا بالتظاهر

يقول ستران عبدالله عضو المكتب الساسي للاتحاد الوطني الكوردستاني في منشور بهذه المناسبة: « حينما قام الكورد بالمظاهرة في كركوك لم تكن هناك ثورات ومظاهرات في اية بقعة من العالم، وإذا نظرنا الى التقويم من الشرق الى الغرب، من امريكا اللاتينية الى السوفيت والصين، من بلكجار الى لاجين، لم يكن هناك خبر المبادرة للثورة، لكن الشباب الكورد والاتحاد الوطني قاموا بالمبادرة ويقومون بها دوما».

شهود من التنظيمات في المظاهرة

هيمن مولود هو احد عناصر البيشمركة آنذاك يقول في ذكرى المظاهرة: « معظم المتظاهرين كانوا شبابا من الفتيان والفتيات، وكانت هناك مشاركة كبيرة من المواطنين خارج التنظيمات أتوا بسبب ولائهم للقضية الكوردية وقد شارك اعضاء من الاحزاب الأخرى وخاصة تنظيمات الحزب الشيوعي».

ويقول: « خرجت المظاهرة حول ساحة بر تكية وخلف التكية الطالبانية وعبر الشوارع الممتدة الى سوق الحصير، وكانت شعارات المظاهرة هي: « بقوة مامه ريشة نعاقب العدو» و « ليسقط النظام الفاشي في بغداد» و «الاتحاد الوطني نار بوجه الاعداء» و» عش قليلا ومت بطلا» و «الاستقلال لكوردستان»

مشاركة جماهيرية غفيرة

يقول بختيار عبدالرحمن أحد المشاركين في المظاهرة وأحد المعتقلين الذي أصيب بإعاقة تحت التعذيب: « بعد ظهر يوم ٦ ايار ١٩٨٢، توجه الشبان والشابات والعمال والكسبة نحو مقبرة الشيخ محيي الدين، ثم وصل الطلاب الى المقبرة، وبعد حولي ساعة، اتحدت كل التجمعات وبدأت مظاهرة كبيرة بالقاء نشيد « ايها الشهداء» وشعارات ضد البعث.

«تضمنت المظاهرة حوالي ١٠٠ شخص، وتوجهوا إلى السوق وشوهدت مجموعة من الفتيات والنساء في المظاهرة، ثم ذهبنا إلى سوق الحصير وتوسعت المظاهرة و وتزايدت الشعارات وحماس المتظاهرين الى ان وصلت امام مدرسة امام قاسم وسوق جوت قاوه واستمرت حتى سوق قوريه، ومع اتساع المظاهرة وصلنا إلى الجسر الحجري في كركوك وانضم كثير من المواطنين إلى المظاهرة، ثم ادى الى الاحتكاك مع قوات نظام البعث» يقول بختيار عبدالرحمن.

الأحداث السياسية شاهد على أهمية المظاهرة

يقول سمكو بهروز خبير في تاريخ كركوك حول هذه الاحداث: « إذا اردنا تقييم المظاهرة من الناحية التاريخية، فلا

بد من مقارنة الوضع في كركوك وكوردستان في هذه الفترة، حيث كان العراق في حرب مع ايران قرابة ثلاث سنوات، وبعض المواطنين من كافة طبقات المجتمع من الذين هم في سن التجنيد قتلوا أو جرحوا أو عجزوا بسبب الحرب، وكان هناك تدهور في الأوضاع في العراق، وحركة التحررية الكوردية بقيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني كانت في ذروتها انذاك، وكانت المظاهرات موازية للوضع السياسي الذي اصبح شعلة في كل المدن حسب قدرة التنظيمات وكيفية مشاركة الجماهير».

كانت التعذيبات متنوعة

يقول صباح قادر احد المعتقلين في المظاهرة: « المظاهرة كانت تعبر عن غضب جماهير كركوك ضد النظام القمعي الذي يضايق اهالي المدينة، وقد استشهد وجرح كثير من المواطنين وسجن عدد منهم لمدة ٢٥ يوما، وكنت احد المعتقلين في المظاهرة، ولن أنسى أبدًا ذكريات الأيام التي رأيت فيها بأم عيني أن عددًا من أصدقائي ماتوا تحت التعذيب، وتم إطلاق سراحي مع عدد من المتظاهرين بعد فترة طويلة من السجن ولكن أي تحرير؟ لم يبق إلا عظام جسدي».

ويقول: « إن الحكومة العراقية لم تول اهتماما جديا بمن شارك في مظاهرات عام ١٩٨٢ وهي ترفض قضايانا بأعذار لا قيمة لها في كل مرة».

تطورات المظاهرة

نجم الدين صالح من مواليد ١٩٥٩ المعروف بالعميد بيشرو الاسايش، الذي يقوم حاليا بجمع ملفات قضية المتظاهرين الذين استشهدوا وجرحوا وسجنوا في كركوك عام ١٩٨٢، ويقول: « انتفض سنة ١٩٨٢ اهالي قلعةدزة ضد سياسات القمعية للنظام البعث في كوردستان وطالبوا بحقوقهم، وكانت كركوك من المدن التي شاركت في الايام الاخيرة من المظاهرة الشاملة في كوردستان وقدمت الكثير من الشهداء والجرحى».

« في بداية المظاهرة، تجمعت تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني في ملعب كرة القدم في حي بر تكية، وفي نفس الوقت كان هناك دفن لجثمان جندي بالجيش العراقي اسمه حسين في المقبرة المجاورة، واختلط الذين جاءوا لدفن الجندي مع المتظاهرين وشكلوا تجمعا كبيرا ورددوا هتافات « ليسقط النظام الفاشي في بغداد» و «الاتحاد الوطني نار بوجه الاعداء» ووجهوا الى سوق جوت قاوة وتم احتكاك المتظاهرين بالقوات الامنية والاستخبارية هناك مما أدى إلى استشهاد وجرح واعتقال عدد كبير من المتظاهرين وإيداعهم في السجون».

وقال: «حسب الإحصائيات والوثائق المتوفرة الصادرة عن الأجهزة القمعية لنظام البعث، فقد استشهد ٨ مواطنين وجرح ٩٥ واعتقل حوالي ٢٥٠ متظاهرا، بينهم رجال ونساء ومسنون، وقد اعاق كثير تحت التعذيب ومات آخرون، وكسرت ساقي جراء التعذيب ثم أُرسلت إلى مستشفى كركوك العام لعدة أيام ثم الى امن الكرامة».

واشار العميد بيشرو» لسوء الحظ، لم تقم الحكومة العراقية ولا حكومة إقليم كوردستان بتقديم المساعدة المادية والمعنوية للمتظاهرين ومنحهم الرواتب الا قليلا منهم، اقوم بجمع وثائق المتظاهرين حتى أتمكن من تصنيفهم في المستقبل لتثبيت حقوقهم لدى الحكومة العراقية بعد جمع الادلة اللازمة لاستعادة حقوقهم بشكل علمي».

«للأسف، فإن أحمد علي مولود، شقيق عباس مولود وأنور مولود، المشاركين في المظاهرة، كان مريضًا ومصابًا بفشل كلوي، أخبره الاطباء أنه يجب إرساله إلى ألمانيا لتلقي العلاج في غضون أسبوع، وإلا فإنه سيموت، ونحن نطلب من الجهات المعنية أن يأتوا لمساعدته».

PUKmedia

رسالة المكتب السياسي بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

ضرورة توفير الارضية المناسبة للعمل الصحفي وانهاء التضييق والملاحقة

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٥/٣ رسالة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

وقال المكتب السياسي في رسالته: تم تعريف يوم ٣ آيار من كل عام من قبل الامم المتحدة كيوم للوقوف عند اوضاع الاعلام والحريات الصحفية والتعبير.

وقال المكتب السياسي: وفقا للتقارير الدولية والخاصة بحقوق الانسان ومراقبة الاعلام والمراكز والبعثات الدبلوماسية فيما يتعلق باقليم كوردستان مع الاسف تظهر صورة سيئة، مرات عديدة تم تحذير الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان لتعديل هذا المسار المائل وتوفير الفرص المناسبة لحرية التعبير وفتح ابواب الحصول على المعلومات وتوسيع مساحة العمل الصحفي.

واوضح: من الملاحظات والانتقادات التي توجه من قبل المنظمات الدولية حول هذا الملف لاقليم كوردستان، هي صياغة التهم غير الحقيقة للصحفيين على كلماتهم واخبارهم الصحيحة وبذراع مختلفة يتعرضون للاعتقال والملاحقة.

وختم المكتب السياسي رسالته قائلا: في هذا المناسبة العالمية ومن منطلق ايماننا بالديمقراطية وحرية الرأي واظهار الحقائق في جميع مجالات الاعلام والكتابة، نؤكد دائما ضرورة توسيع رقعة الحريات وتوفير الارضية المناسبة للصحفيين، وسنناضل من اجل الغاء التضييق ومنع انتهاك حقوق الصحفيين والاعلاميين في اقليم كوردستان.

استمرار مسلسل مضايقة الصحفيين ومعاقبتهم في اقليم كوردستان

هذا ومع هذه الذكرى العالمية (اليوم العالمي لحرية الصحافة) يشهد فيه العمل الصحفي تراجعا كبيرا في ظل الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان، حيث تتم محاكمة ومعاقبة العديد من الصحفيين بقوانين مختلفة وبضغط من الحزب الحاكم، وفي المقابل تحذر البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية حكومية الاقليم من التراجع في حرية الصحافة.

حسم ملفات الصحفيين المعتقلين

يقول مركز ميترو للدفاع عن حقوق الصحفيين في اقليم كوردستان، بعد ٣٢ عاماً من انتفاضة شعب كوردستان ومرور ٢٠ عاماً على سقوط النظام البعثي البائد كان على المحاكم في اقليم كوردستان حسم ملفات حرية التعبير والحرية الصحفية لصالح العدالة وحرية التعبير والكتابة.

واضاف مركز ميترو: نحن نحتفل هذا العام باليوم العالمي لحرية الصحافة في وقت تزداد فيه العراقيل امام حرية التعبير

والاعلام، والقوات الامنية في اقليم كوردستان لاتتوانى عن مهاجمة الصحفيين والمصوريين الذين يحاولون نقل انقادات المواطنين للسلطة السياسية.

ودعا مركز ميترو في بيانه، حكومة اقليم كوردستان الى توفير مناخ ملائم ومستقر للعمل الصحفي ومنح الصحفيين المعلومات الحقيقة، لان حرية الاعلام والمعلومات الدقيقة المحايدة تضمن للمواطنين فرصة الاختيار.

وقال البيان: بهذه المناسبة يدعو مركز ميترو، المؤسسات القضائية في اقليم كوردستان الى تمييز ملفات الصحفيين والناشطين المحكومين واطلاق سراحهم، كما يطالب باعادة التحقيق في ملف الصحفيين المغدورين سوران مامه حمه وسردشت عثمان ووداد حسين وكاوه كرمياني، بشكل يضمن العدالة التامة ومنع افلات المجرمين من العقاب العادل.

بعثة اليونامي توثق حالات المضايقة

تقول بعثة الامم المتحدة في العراق: يجري الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة تحت شعار «بناء مستقبل قوامه الحقوق: حرية الصحافة محور حقوق الإنسان».

وحرية التعبير أمرٌ أساسيٌّ لعمل جميع المجتمعات الديمقراطية، وتعمل وسائل الإعلام الحرة والمستقلة على تعزيز التبادل الصحي للأفكار والآراء. فهي لا تزيد الشفافية فحسب، بل هي أيضاً أداةٌ مهمةٌ لإعلام السلطات والقادة عندما لا يكون لسياساتهم التأثير المقصود، من أجل تمكين المؤسسات من التكيف وبالتالي الازدهار.

وتواصل الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلاد توثيق حالات المضايقة والترهيب الجارية، وكذلك حالات الانتقام التي تتم سواءٌ بالوسائل القانونية أو بالعنف ضد أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير.

وشدّدت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت على أن «إسكات الخطاب العام أو عرقلته أو إبعاده أو تقويضه يحقق أمرين فقط: تشويه صورة الدولة وتقويض ثقة الجمهور. ويؤدي هذا بدوره إلى إحداث تأثير مضاعف، مما يُعيق إجراء حوارٍ مفتوح وعام.»ومن الضروري ضمان أن يتمكن أي شخص من التعبير عن نفسه بحرية ودون خوف من الانتقام. وهذا يشمل ضمان أن الإطار القانوني يحمي الكلام بدلاً من تقييده دون مبرر. وحينما تُستخدم القوانين للإسكات، تُوضع حرية التعبير تحت تهديد خطير، مما يقوض إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع ديمقراطي.وما تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم العراقيين في الدفاع عن حرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية.

حكومة الاقليم لا تتعاون مع الصحفيين

يقول آزاد أكرم عضو لجنة الثقافة والمجتمع المدني والرياضة والشباب في برلمان كوردستان، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «نتفق مع التقارير الدولية فيما يتعلق بالتراجع في حرية العمل الصحفي بالاقليم، وعلى حكومة اقليم كوردستان أن تغير نظرتها الى هذه المسألة»، مضيفا: «لحكومة الاقليم حصة الأسد من أسباب تدهور حرية الصحافة والرأي في الاقليم، لأنها لاتتعاون مع الصحفيين كما يجب، وفي الوقت نفسه فإن البرلمان لم تسنح له الفرصة لتقديم أي مشروع تخدم الصحافة».

اعتقال الصحفيين في أربيل ودهوك بضغط من الحزب الحاكم

وصرح كاروان أنور سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كوردستان لـ PUKMEDIA، قائلا: «قانون سوء استخدام أجهزة الاتصال أصبح سلاحا بيد الحكومة تستخدمه ضدر الصحفيين متى شاءت»، مؤكدا أن «على الحكومة التعامل مع الصحفيين وفق المادة ٣٥ لعام ٢٠٠٧، وما يلاحظ خلال هذه الكابينة الحكومية أن الصحفيين يعتقلون ويحاكمون في أربيل ودهوك بضغط من الحزب الحاكم، وهذا يعد تراجعا كبيرا في حرية العمل الصحفي في الاقليم».

وأضاف: «على حكومة اقليم كوردستان أخذ التقارير الدولية بنظر الاعتبار والعمل عليها وليس الانشغال بردود غير واقعية عليها».

الاتحاد الوطني يدعو لتخصيص ميزانية لإعمار حلبجة بعد تحويلها الى محافظة

أجرى مجلس النواب العراقي الخميس ٢٠٢٣/٥/٤، القراءة الثانية لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة، ومن المؤمل التصويت عليه قريبا.

وقال مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب كاروان يارويس، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «أجرى مجلس النواب القراءة الثانية لمشروع قانون استحداث محافظة حلبجة، حيث تم النظر الى الموضوع نظرة انسانية وكانت آراء معظم النواب إيجابية حول مشروع القانون، لما تعرضت له مدينة حلبجة من كوارث ومآس على يد النظام البائد»، مشيرا الى أن اللجنتين القانونية والأقاليم ستدرجان ملاحظات النواب في مشروع القانون لإعداده للتصويت عليه، آملا أن تدرج رئاسة المجلس مشروع القانون في جدول أعمال المجلس للتصويت عليه قبل انتهاء الفصل التشريعي نهاية الشهر الجاري.

وأضاف كاروان يارويس: «أغلب أعضاء كتلة الاتحاد الوطني شاركوا في المداخلات على بنود مشروع القانون، وقدمنا الشكر لدولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ورئاسة مجلس النواب وجميع النواب والكتل البرلمانية التي وقفت معنا في مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة»، مشيرا الى «أننا طالبنا خلال الجلسة بتخصيص ميزانية لإعمار حلبجة بعد تحويله الى محافظة».

جهود مستمرة للاتحاد الوطني

ويقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور بريار رشيد خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: ان كتلة الاتحاد الوطني في مشاورات مستمرة مع باقي الكتل النيابية للاسراع في تمرير هذا المشروع الذي يعتبر تعويضا بسيطا لاهالي حلبجة.

واضافت: نحن نعمل مع الكتل الاخرى لكي يتم تشريع هذا المشروع وخدمة ابناء محافظة حلبجة، مشيرا الى ان كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الكوردستاني بذلت جهوداً كبيرة من اجل اعداد وتشريع هذا القانون.

نص مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة

نص مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق

استنادا الى أحكام البند اولاً من المادة (٦١) من دستور جمهورية العراق قرر مجلس النواب إصدار القانون الآتي:

قانون استحداث محافظة حلبجة في جمهورية العراق

المادة الاولى:يتم استحداث محافظة باسم محافظة (حلبجة) في اقليم كوردستان- العراق لتكون المحافظة التاسعة عشرة في جمهورية العراق ويكون مركزها قضاء حلبجة.

المادة الثانية:على مجلس وزراء اقليم كوردستان-العراق تحديد الحدود والوحدات الادارية للمحافظة.

المادة الثالثة:على الجهات ذات العلاقة تنفيذ احكام هذا القانون.

المادة الرابعة:ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية)

الاسباب الموجبة:

لمقتضيات المصلحة العامة ونتيجة للتوسع العمراني والسكاني الكبير الذي تشهده مدينة حلبجة وما قدمه اهاليها من تضحيات كبيرة وما اصابها من اضرار مادية وبشرية وبيئية نتيجة لقصفها بالأسلحة الكيمياوية المحظورة من قبل النظام البائد في اذار عام ١٩٨٨ ولدعم المكانة العالمية التي اكتسبتها نتيجة هذه التضحيات، شرع هذا القانون.

جحيم الأنفال .. نرجس تروي مآسيها لمجلس النواب

على الحكومة أن تعمل على نيل اعتراف المجتمع الدولي بالانفال كجريمة ابادة انسانية

فؤاد عبد الله : أقامت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب مراسيم توقيع كتاب "نرجس في جحيم الأنفال"، إلى جانب معرض فوتوغرافي لضحايا عمليات الأنفال سيئة الصيت التي قام النظام الدكتاتوري في ثمانينيات القرن الماضي بإبادة ١٢٨ ألف مواطن كوردي بريء من نساء وأطفال وشيوخ لا ذنب لهم سوى أنهم من القومية الكوردية، حيث قام بدفنهم أحياء في مقابر جماعية، مع هدم وتدمير ٥٠٠٠ قرية.

في مستهل الحفل افتتحت الناجية من مجزرة الأنفال نرجس عزيز التي استشهدت عائلتها بالكامل بجريمة الانفال، مراسيم توقيع الكتاب، الذي حمل قصتها في مجلس النواب بدعوة من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

مآسي السجينات

نرجس عزيز بابة ناجية من عمليات الأنفال تحدثت للمسرى قائلة أنه " عندما كانت تلد أي سيدة مولودها في السجن الذي كنا محتجزين فيه، حراس السجن لم يكن يعطونا أي شيء حاد (موس أو سكين) نقطع به سُرة الجنين، لذلك كنا نقوم بقطعه بالحجارة، لم نكن نحمل معنا أي شيء سوى ما كنا نرتديه من الملابس التي أقتادونا بها"، مشيرة إلى أن عناصر البعث المجرم "ساقوهم إلى طوبزاوا في كركوك حيث بقوا فيه ثلاثة أيام ثم قاموا بنقلهم مرة أخرة إلى سجن دوبز حيث كان عددهم ٢٥ شخصا في سجن واحد ".

موت الأطفال

وأكدت بابة أنها "خلال فترة بقائها في السجن قامت بقطع سرة أكثر من ٢٠٠ طفل حديث الولادة في السجن، وأن أكثر الأطفال الحديثي الولادة كانوا يموتون في السجن بسبب الجوع وسوء التغذية"، لافتة إلى أن " وجبتهم الغذائية خلال الـ ٢٤ ساعة في اليوم لم يكن سوى صمون واحد "، متسائلة كيف سيعيش هؤلاء الأطفال الحديثي الولادة ؟ وكيف تستطيع الأم أن تُرضع طفلها ؟ "، مطالبة الحكومة العراقية بالعمل على عدم تعرض ذوي ضحايا الأنفال مرة أخرى إلى عمليات إبادة جماعية، وأن تقوم بمساعدتهم ومد يد العون لهم.

وليد سجن

وبدوره قال هزار غازي عزيز أحد الناجين من عمليات الأنفال والمولود في سجن دوبز بكركوك، قال للمسرى " نحيي

اليوم في مبنى مجلس النواب الذكرى الـ٣٥ لعمليات الأنفال، ولا يختلف إثنان على أن تلك العملية كانت الأفظع والأبشع بحق شعب كوردستان، من أجل إبادة جماعية لشعب لم يرتكب ذنبا سوى كونه كوردي القومية"، مؤكدا أنه" كان أحد الأطفال المولودين في سجن دوبز، وهناك الكثير من الأطفال الذين لهم نفس مآسيه، أي جاءؤا إلى الحياة في ذلك السجن وذاقوا الأمرين"، مشيرا إلى أن " هناك العديد من رفاة الرجال والنساء والشباب والأطفال مدفونة في رمال صحراء عرعلم تعد إلى اليوم لتدفن في نصب شهداء الانفال".

يوميات السجينات

ومن جانبه قال عضو مجلس النواب الدكتور كريم شكور في مؤتمر صحفي بهذه المناسبة تابعه المسرى إن " ذوي ضحايا عمليات الأنفال سيئة الصيت يطالبون أعضاء مجلس النواب بالعمل على مساعدتهم لإعادة رفاة أهلهم وأقربائهم الذين فقدوهم قبل ٣٥ عاما إلى مسقط رأسهم، إلى جانب مطالبتهم بتعويضهم تعويضا مجزيا ونيل حقوقهم بموجب المادة ١٣٢ أولا من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والقوانين العراقية النافذة"، مبينا أن " كتاب نرجس في جحيم الأنفال المفعم بالتفاصيل الذي بين أيدي النواب والمتابعين اليوم، فيه الجزء اليسير من تلك الأحداث واليوميات التي مروا بها ضحايا جريمة الانفال في سجون النظام البائد قبل دفنهم أحياء في المقابر الجماعية".

وطالب ملا شكور خلال حديثه مجلس النواب "بالضغط على الحكومة العراقية من أجل تكثيف جهودها لكشف القبور وإعادة الرفاة إلى أهلهم وذويهم في كوردستان"، مؤكدا أنه "أصبح لزاما على مجلس النواب والحكومة العراقية وبعد مرور ٣٥ عاما على جريمة الانفال المروعة أن يقوما بالتزاماتهما تجاه ذوي ضحايا هذه الجريمة، متمثلة بتعويض الضحايا وتثبيت فقرة في قانون الموازنة بمبالغ هذه التعويضات باعتبارها حقا دستوريا وقانونيا، وتنفيذا لتوصيات المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادرة بخصوص هذا الملف، وكذلك العمل الجاد والفوري بإعادة رفاة جميع المؤنفلين المدفونين في المقابر الجماعية وتسليمهم إلى ذويهم".

اعتراف دولي

وأضاف أنه على الحكومة العراقية أن تعمل على " نيل اعتراف من المجتمع الدولي بتعريف جريمة الانفال كجريمة إبادة جماعية"، وكذلك على الحكومة والبرلمان أن يعملا على إحياء هذه الفاجعة سنويا على مستوى العراق في ١٤ من نسيان من كل عام، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير القانونية اللازمة من قبل الحكومة بمقاضاة الشركات التي زودت النظام البائد بالأسلحة الكيماوية والمحضورة دوليا".

ويعتبر كتاب "نرجس في جحيم الانفال" سردا حقيقيا من قبل ناجية من محرقة حقيقية، إلى جانب كونه بمثابة وثيقة تاريخية حقيقية لجريمة، هي الابشع والأفظع بحق الانسانية، وفي نهايته يضم الكتاب ملحقا لألبوم صور بعض أقرباء الأم نرجس الذين شملهم الأنفال أو نجوا من المجزرة كأبن نرجس آرام.

ومن جانبه صنف الادعاء العام العراقي خلال محاكمة أركان النظام البائد، في هذه القضية، إن حملة الأنفال التي شنت في ١٩٨٨ على كوردستان تشكل "إبادة جماعية" فقد أدت إلى مقتل ١٠٠ ألف كوردي وتدمير آلاف القرى وتشريد سكانها.

*المسرى

الكرد الفيليون الضحية الأولى لنظام البعث

كلمة رئيس الجمهورية في المؤتمر العلمي الدولي حول الإبادة الجماعية للكرد الفيليين

نيابة عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ألقى مستشار فخامته الدكتور عبد الله علياوي يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٥/٣ كلمة السيد الرئيس خلال مشاركته في المؤتمر العلمي الدولي حول الإبادة الجماعية للأمة الكردستانية (الإبادة الجماعية للأكراد الفيليين) المنعقد في أربيل.وفي ما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار»

كانت حملة الإبادة الجماعة ضد الكرد الفيليين واحدة من أقسى حالات الظلم والاضطهاد التي تعرض لها الكرد على يد النظام البائد الذي طالت يده الآثمة معظم المناطق الكردية فاستهدف بجرائمه مدينة حلجة التي قصفها بالسلاح الكيماوي وهدم الآف القرى الكردية بالإضافة الى مقتل عشرات الآلاف من الأبرياء في عمليات الأنفال السيئة الصيت وكذلك قتل وتغييب وتهجير آلاف البارزانيين بدون ذنب اقترفوه، ونظم حملات التغيير الديمغرافي في أكثر من بقعة كردستانية.

٤٣ عاما مرت على إصدار التسفير ونزع الجنسية العراقية عن الكرد الفيليين وإعدام وتهجير الآلاف بإلقائهم على الحدود الدولية بعد مصادرة ممتلكاتهم وتركهم في أقسى الظروف ليموت المئات في رحلة العذاب دون أن تمتد إليهم يد الرحمة، حيث أثبت الطاغية المقبور عنصريته وطائفيته وإجرامه هو وحزبته بارتكابه لتلك الجريمة بعد حلقات متقطعة

> هناك من لا يزال يدافع عن سياسة الطاغية المقبور ويبرر له جرائمه

من عمليات التهجير ونزع الجنسية بدأت منذ وصول حزب البعث الى السلطة عام ١٩٦٨ ومما يؤسف له أن الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية لم تهتم آنذاك بضحايا الجريمة النكراء التي خرقت كل القوانين الدولية ولوائح حقوق الإنسان والتعاليم الدينية والأخلاقية.

وكان هذا الصمت هو الضوء الأخضر الذي استغله النظام الإجرامي لإطلاق بطشه الدموي في كل الاتجاهات داخل العراق وبخاصة ضد الشعب الكردي وليمتد إجرامه إلى شعوب الدول المجاورة، لا نحتاج إلى أدلة لإثبات الاستحقاق الوطني والإنساني للكرد الفيليين فأبناء هذا المكون تركوا أثرهم الطيب في كل قطاعات الحياة في العراق، وساهموا في بناء مدنه ومؤسساته وكان دورهم الثقافي محوريا في تشكيل الذاكرة العراقية، ولا يقل عن ذلك أثرهم الاقتصادي وقد أثبت هذا المكون اعتزازه بجذوره وحبه لوطنه عبر مساهمة أبنائه في النضال ضد الدكتاتورية كلما سمحت لهم الظروف وتوافرت لهم الفرصة، ولذلك حضر الكرد الفيليون وبأدوار بارزة في جبهات المواجهة المختلفة والعناوين الأيدلوجية العديدة.

لقد كان الكرد الفيليون الضحية الأولى لنظام البعث، ولكنهم لم يحصلوا على المستوى اللائق من العدالة حتى اليوم بل أنهم وللأسف يواجهون ظلما جديدا سواء بتأخير حصولهم على حقوقهم أو في عدم منح مأساتهم الإنسانية الاهتمام الكافي ثقافيا وإعلاميا وعلميا.

هناك من لا يزال يدافع عن سياسة الطاغية المقبور ويبرر له جرائمه ولذلك فأن لمؤتمركم أهمية كبيرة في تسليط الأضواء على معاناة الكرد الفيليين وتوثيق ما تعرضوا له من ظلم لتعريف الأجيال الجديدة بهذه المأساة وتدوينها في الذاكرة الشعبية والإنسانية الى جانب الجرائم الكبرى ضد الإنسانية التي ارتكبها الطغاة.

ومن المهم جدا أن تتوحد كلمتكم فبدونها لم تتحقق مطالبكم ومن المهم جدا أن تتوحد كلمتكم على رأي وموقف واحد في المجالات السياسية والثقافية وغيرها من أجل تحقيق الأهـداف المرجوة في خدمة تطلعات الكرد الفيليين، وهو واجب يقع تنفيذه على عاتق الجميع.

نتمنى التوفيق والنجاح لمؤتمركم، وندعو جميع الجهات الرسمية والشعبية والسياسية الى دعم قضيتكم وإعادة الحق إلى أصحابه.

وختاما الرحمة والغفران لشهداء الكرد الفليين وجميع شهداء العراق».

بيان

نتقدم بأجمل التهاني إلى الصحفيين في العراق والعالم بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، متمنين للجميع الإبداع والتألق في أداء رسالتهم الإعلامية النبيلة.

وفي هذه المناسبة نعيد التذكير بضرورة توفير الأجواء الملائمة لفكر إعلامي حر ومسؤول من أجل الوصول الى الأهداف السامية في حل المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا، وهذا يتطلب تضافر الجهود البنّاءة لخلق مناخات ثقافية وإعلامية تشخص السلبيات وتعطي الحلول وتتبنى بحيادية الإيجابيات.

إن منح الحرية المسؤولة لطرح الآراء والأفكار للصحفيين وممارسة دورهم بدون قيد أو رقيب يعكس الالتزام المبدئي بأسس الديمقراطية التي قدم من أجلها الصحفيون تضحيات سخية على مر السنوات، وبنفس الوقت يجب الحد من تأثير الإعلام السلبي على نهج مجتمعاتنا وفي نقل الوقائع والاحداث، وضرورة الالتزام بالمهنية والموضوعية، كما ندعو إلى إقرار القوانين التي توفر الحماية للصحفيين والإعلاميين من الضغوطات التي يتعرضون لها والوقوف إلى جانبهم في تأدية دورهم المعطاء في بناء المجتمع وتقدمه وازدهاره.

نحيي بإجلال وإكبار شهداء الصحافة الذين قدموا التضحيات والمواقف الشجاعة في نقل الحقيقة والكلمة الصادقة ومواجهة الإرهاب والظلم والاستبداد والعبودية،متمنين لجميع الإعلاميين الاستمرار في نهجهم الوطني في ترسيخ دور الإعلام وتعزيز التكاتف والأواصر والتلاحم بين أبناء شعبنا الواحد.

كل عام والصحفيون ينعمون بالخير والأمان والسلام

د. عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس الجمهورية

تهنئة الملك تشارلز الثالث بمناسبة تتويجه ملكا للمملكة المتحدة

حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، اليوم السبت ٦ أيار ٢٠٢٣ مراسم تتويج الملك تشارلز الثالث والملكة كاميلا في كنيسة دير ويستمنستر في لندن.

وكان فخامته قد تلقى دعوة رسمية لحضور مراسم تتويج الملك تشارلز الثالث ملكا للمملكة المتحدة.

وقد هنأ فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، يوم الجمعة ٥ أيار ٢٠٢٣ جلالة الملك تشارلز الثالث بمناسبة تتويجه ملكا للمملكة المتحدة، خلال حفل استقباله، في قصر بكنغهام، للمهنئين من أصحاب الجلالة والفخامة والسمو وممثلي الدول .

وأعرب السيد الرئيس عن تهانيه وتمنياته لجلالة الملك بالنجاح والسداد، وللمملكة المتحدة دوام التقدم والازدهار.

د. علاء إبراهيم محمود الحسيني

تأصيل النظام الديمقراطي في دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥

*مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

للديمقراطية معنى محدد يتمثل بحكم الشعب أو نظام الحكم المستند إلى الشعب، وهي نظام حكم مستند إلى فلسفة تتلخص بأهمية الاستناد للإرادة العامة بدل من اختزال نظام الحكم في شخص، أو حزب، أو فئة، بما يمنح قدراً من الحرية للرأي والتعبير والتنوع في الاتجاهات بعيداً عن الاملاءات.

وقد شهد التيار الديمقراطي تطورات وتاريخ حافل وتقلبات شديدة انتهت إلى تغلبه على بقية الأفكار الرجعية بشكل كبير في بداية القرن الماضي وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى إذ انهارت الأنظمة الدكتاتورية في روسيا وألمانيا وتركيا والنمسا والمجر، واضطرت الدول العريقة بتبني المبدأ الديمقراطي إلى إحداث تعديلات جوهرية على أنظمتها القانونية والاجتماعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إذ انهارت أنظمة الفصل العنصري وتغلبت الأفكار الاجتماعية الأكثر قرباً للواقع وأعطيت النساء حريات أوسع وقدرة على الإسهام بالشأن العام، نعم لم تسر الأمور على نحو إيجابي وعادت الأنظمة الشمولية للحكم في العديد من الدول لا سيما ألمانيا وإيطاليا لتنهار بعد الحرب العالمية الثانية وتسود أنظمة حكم أقرب إلى المبدأ الديمقراطي.

ولابد من التنويه ان الديمقراطية تعد وبحق مذهب فلسفي ونظام للحكم، فالشعب مصدر السلطة وشرعيتها وان إرادته هي المعبر عنها بالسيادة، فلا تكون الأخيرة شرعية إلا ان انبثقت عن إرادة الشعب، وهي أيضاً توصف بنظام الحكم أي الحكم المستوحى من الإرادة العامة ويتميز بمراعاة الحقوق والحريات الفردية ويكفل ضماناتها الأساسية، بمعنى ان الديمقراطية تنسب السيادة للشعب ليمارسها بوضع القواعد القانونية الملزمة للجميع، وقد يمارس الشعب هذه السيادة بنفسه فتكون الديمقراطية مباشرة أو بواسطة نواب عنه فتكون الديمقراطية نيابية أو يتم المزج بين الصورتين لتكون الديمقراطية شبه مباشرة، وللحكم الديمقراطي مجموعة من الخصائص أهمها الآتي:

أولاً: تعد نظرية حكم سياسي يمتاز بالتكامل:

فتركز القواعد القانونية التي ترسخ النظام الديمقراطي على ترسيخ الحريات السياسية، لذا بدى لخصوم الحكم الديمقراطي ان يعيبوا عليها أنها ذات أبعاد سياسية وليست اجتماعية، بمعنى ما الغاية من كفالة الحريات كالانتخاب والاستفتاء والترشح والشعب يعاني من الجوع والخوف والفقر والبطالة، فليس للديمقراطية ان تحقق الأمن الاجتماعي أو الاقتصادي، ولذا تعالت بعض الأصوات النشاز الداعية لنصرة بعض الأنظمة المستبدة كالأنظمة الشيوعية والاشتراكية بحجة أنها تتبنى الديمقراطية الاجتماعية بدل السياسية، بمعنى التركيز على سعادة الفرد اجتماعياً بتوفير أسباب العيش الكريم والعمل والمساواة في الأجر، بيد ان ما تقدم مصادرة على المطلوب فالنظام الديمقراطي الحقيقي يقوم على التطبيق الشامل على جميع المستويات الشعبية والاجتماعية والاقتصادية فيتم بذلك تحقيق المراد بعلو الإرادة العامة المشتركة وسيادتها.

ثانياً: تحقق الديمقراطية الحرية السياسية:

بأن يسهم أكبر عدد من أفرا الشعب في اختيار الحكام فمن الثابت ان الديمقراطية كنظام حكم لم تنشأ إلا لمواجهة استبداد الحكام، وان أداة التداول السلمي للسلطة هي الانتخاب الذي من شأنه ان يفرز حكاماً يمارسون السلطة باسم ولمصلحة الشعب ويقوم الأخير بمراقبتهم وهو القادر على مساءلتهم لذا سيسهم الأفراد بشكل متزايد بالشأن العام.

ثالثاً: المبدأ الديمقراطي فردي:

بمعنى إسهام الأفراد بالشأن العام وامتلاك أياً منهم جزءً من السيادة بلا أي تمييز بسبب انتماءهم أو وظائفهم أو مستوى تعليمهم أو قدراتهم المالية.

رابعاً: الديمقراطية شعبية بأصلها:

بمعنى أنها مستندة لإرادة الشعب وتستمد أصولها وقوتها منهم فلو لم يقتنع الأفراد بها أو يطيعوها ويخضعوا لقواعدها طواعية سنكون إمام مقاومة شعبية من شأنها ان تنفي الشرعية عن النظام السياسي أو عمن يمارس السلطة، لذا يمكننا القول ان الأساس القانوني لوجود الحاكم هو رضا الشعب، الرضا الحقيقي المستند إلى القناعة الذاتية بلا أي إملاء أو إجبار.

خامساً: الانسجام بين الواقع والقانون:

بمعنى ان الديمقراطية من شأنها ان تحقق التوافق بين القواعد القانونية والواقع كونها منبثقة من الشعب مباشرة وبموافقته أو من قبل ممثليه وهي تعبر عن حاجات حقيقية أو ضرورية لذا تجد القاعدة فاعليتها وتتبع من الأفراد طواعية ولا يضطر هؤلاء إلى مقاومتها كنوع من مقاومة طغيان السلطة ان تفردت بوضع القواعد القانونية بعيداً عن الإرادة الشعبية أو عن الحاجات الحقيقية للمجتمع البشري.

كما ان للمذهب الديمقراطي أنصار يؤيدونه ويرونه الأصلح فهنالك من انتقده وحدد بعض المآخذ التي تنسب إليه وسنعرض فيما يلي أهم الانتقادات التي وجهت للأنظمة المستندة لإرادة الشعب والرؤية المؤيدة لتلك الأنظمة مع مقارنتها بالحالة العراقية لتأصيلها استناداً للدستور.

١- الديمقراطية تمثل حكم الأقلية:

لاسيما الديمقراطية النيابية التي تفرز مجلس نيابي تسند إليه وظيفة التشريع ورقابة السلطة التنفيذية ومن المتوقع ان لا يشترك جميع أفراد الشعب السياسي بالانتخابات، بل ان من يشتركون بالغالب تضيع أصواتهم بسبب نظام احتساب الأصوات في الانتخابات، والتي تبيح للأحزاب المهيمنة ان تتحكم بتوزيع المقاعد لتضمن حصولها على غالبية المقاعد النيابية وتشكل الحكومة فتكون مهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية وتضيع غالبية أصوات الشعب لا سيما المعارضين لتوجهات هذا الحزب.

ويمكن الرد على ما تقدم ان الرأي العام الواعي والفاعل من شأنه ان يمنع حصول الانحراف المشار إليه أنفا، فالانتخابات العامة فرصة حقيقية للشعب ليقدم رؤيته في محاسبة الحكام ومعارضة النواب الذين فشلوا في تمثيل الإرادة العامة، فالمبدأ الديمقراطي من شأنه ان يجعل الشعب هو المالك الحقيقي والوحيد للإرادة العامة (السيادة) وبواسطتها يمكن إصلاح الأوضاع، وفي العراق لا يمكن إثارة الملاحظات المتقدمة إذ يمكن حتى للأقليات الدينية والأثنية ان تساهم في الانتخابات وضمن لهم دستور ٢٠٠٥ مقاعد تمثل الحد الأدنى لتمثيلهم بما يسمى (الكوتا) التي شملت النساء بنسبة لا تقل عن الربع فقد ورد بالمادة (٤٩) ما نصه «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب» كما ان قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ كفل للمكونات أو الأقليات الدينية عدداً من المقاعد وهو ما أشارت إليه المادة (١٣)

٢- الانتخاب كأداة الديمقراطية الأساسية يغيب دور التكنوقراط والكفاءات:

إذ المعيار كم الأصوات لا نوعها، وعدد النواب لا نوعهم أو مدى قدراتهم أو كفاءتهم في التمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية، بل ذهب البعض إلى القول ان الانتخابات لا تمييز بين العلماء وعامة الناس من البسطاء والكثير من هؤلاء

ينظر إلى مصلحته الشخصية من منطلق فردي بعيد عن النظر في المصلحة العامة ومقوماتها.

ويرد على ما تقدم ان تغليب الكم على النوع لا يمس أصل النظام الديمقراطي كما يمكن تجاوزه بسيادة الوعي الشعبي ورفع مستويات التعليم وتكرار التجارب الديمقراطية وما تقدم من شأنه ان يصحح الخيارات الشعبية وتوجهها صوب الأشخاص الأكفأ والأفضل، ويشار إلى ان قوانين الانتخابات في العراق لاسيما التي أقرت مؤخراً رفعت من شرط الشهادة للمرشح ليكون حائزاً على شهادة البكالوريوس باستثناء كوتا المكونات، وهو ما أشارت إليه المادة (٨) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ المعدل.

٣- الديمقراطية تغلب الأيدلوجية على التقنية:

بمعنى ان الوزراء والقادة ليسوا من المتخصصين بل من السياسيين، بعبارة أخرى يتم اختيار الوزراء من قادة الأحزاب المؤتلفة بتشكيل الحكومة وجلهم لا يملكون أدنى فكرة عن عمل الوزارة وأولوياتها وسبل النهوض بمهامها وتجاوز المعوقات التي تواجهها.

ومما يمكن قوله ان الاعتماد على الموظفين الأكفاء وانتقاء المدراء والوكلاء بعناية يمكن ان يمنح الوزارة القدرة على تجاوز هذه السلبية.

٤- توزيع المسؤولية:

بسبب ان القرار موزع بين الحكومة والبرلمان والهيئات المستقلة مما يعني تشتت الرقابة الشعبية واستحالة إعمالها في مراقبة الفشل ومؤاخذة الفاشل في التعبير عن تطلعات الشعب وتلبية احتياجاته وتحقيق المصلحة العامة.

يمكن الرد على ما تقدم ان وسائل الرقابة الشعبية قد تطورت وتنوعت بل ان المشرع العراقي كفل إشراك الرأي العام بالرقابة على أعمال الفئات المنتخبة في المجالس التمثيلية وان التقارير التي تنجزها الهيئات المستقلة من شأنها ان تنقل للرأي العام ليتمكن من متابعتها والتقصي عن أسباب الفشل أو الفساد ولنعط لما تقدم مثالا ورد بقانون المحافظات غي المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ بالمادة (٧) التي تنص على ان من اختصاصات مجلس المحافظة «إعداد مشروع الموازنة، ... إعلان مشروع الموازنة العامة للمحافظة في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وعقد الندوات والمؤتمرات لمشاركة مواطني المحافظة ومنظمات المجتمع المدني والوقوف على أرائهم»

٥- تزايد عدد الأحزاب:

وبالنتيجة يكون التنافس على أشده وتميل بعض الأحزاب إلى وسائل غير ديمقراطية لنيل رضا وثقة الناخب بل ان الكثير منهم يعمد إلى التضليل بصياغة برامج انتخابية غير واقعية.

والرد على ما تقدم ان النظام الحزبي نعم هو سلاح ذو حدين إلا ان مزايا التعددية الحزبية لا يمكن إحصائها إذ أنها تشكل رقابة فاعلة على الحكومة ودافعاً لحث الخطى في العمل والانجاز للبقاء في السباق الانتخابي أو على الأقل للمحافظة على المكاسب الانتخابية.

٦- تؤدي الديمقراطية إلى استبداد البرلمان أو الحكومة:

فيحل الاستبداد الدستوري بدل الفردي وهنالك دائما غطاء من شأنه تضليل الأفراد يتمثل بالادعاء بتمثيل إرادة الشعب أو الأمة.

ويمكن القول ان ما تقدم نسبي وليس مطلقاً فإقرار الاقتراع العام يعد وبحق أهم وسيلة للحد من استبداد المجالس التمثيلة فهذا النظام يتيح للأفراد التعرف على المرشحين وبرامجهم وبالإطلاع على المشاكل الحقيقية للوطن يمكن الموازنة بين القوائم والمرشحين في ضوء خططهم وكفاءتهم لا بسبب انتماءهم أو أفكارهم، كما ان حياة البرلمان مؤقتة بمدة معينة والى جواره الحكومة والقضاء والرقابة على عمل البرلمان حكومياً وقضائياً وشعبياً من شأنها الحد من المخاطر المتقدمة، ولذا أشار الدستور العراقي النافذ لذلك بالمادة (٩٣) على ان من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا «الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة»

٧- الوسائل الديمقراطية لا تجدي في الظروف الاستثنائية:

إذ تمر الدولة في أحيان بظروف استثنائية كما في أحوال التهديد أو التعرض لغارات عدائية أو أزمات اقتصادية أو اجتماعية أو ما سواها من شأنها ان تهدد السلم الاجتماعي والرأي المعارض للديمقراطية يثير ان الحكم الجماعي غير قادر على مواجهة مثل هذه الظروف التي تحتاج إلى قوة القرار والحزم في التعامل والسرعة في التصرف.

والقول المتقدم رغم وجاهته ظاهراً إلا انه غير صحيح واقعاً فقد تغلبت الدول التي تتبنى الديمقراطية ولو ظاهراً المتمثلة بأمريكا وبريطانيا على الدول الاستبدادية التي توصف أنظمتها بالقوة والحزم (إيطاليا، ألمانيا، اليابان) لذا يمكننا القول ان نظام الحكم الديمقراطي صالح للتطبيق بكل الظروف، إذ ترسم القواعد القانونية علاجاً للظروف الاستثنائية يمكن الدولة وأجهزتها التنفيذية من تجاوز الأزمة، وهو بالفعل ما أشار إليه الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ بالمادة (٦١/ تاسعاً) والتي تنص على ان من اختصاصات البرلمان العراقي «

١- الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءً على طلبٍ مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

٢- تعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً قابلة للتمديد وبموافقةٍ عليها في كل مرة.

٣- يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد في أثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ وتنظم هذه الصلاحيات بقانون بما لا يتعارض مع الدستور

٤- يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب الإجراءات المتخذة والنتائج في إثناء مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ خلال خمسة عشر يوماً من انتهائها».

** مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات/٢٠٠٩-٢٠٢٣

هو أحد منظمات المجتمع المدني المستقلة غير الربحية مهمته الدفاع عن الحقوق والحريات في مختلف دول العالم، تحت شعار (ولقد كرمنا بني آدم) بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب. ويسعى من أجل تحقيق هدفه الى نشر الوعي والثقافة الحقوقية في المجتمع وتقديم المشورة والدعم القانوني، والتشجيع على استعمال الحقوق والحريات بواسطة الطرق السلمية، كما يقوم برصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الأشخاص والجماعات، ويدعو الحكومات ذات العلاقة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان في مختلف الاتجاهات...

د. إحسان الشمري:

العراق: قانون الانتخابات... آفاق أزمة متوقعة

*ترينذز للاستشارات والابحاث

تعد القوانين الانتخابية وما تتضمنه من آليات اقتراع مؤشرًا على مستوى التراكم الديمقراطي لأي نظام سياسي، وعلى مستوى النضج للطبقة والأحزاب السياسية ومدى استجابتها لطبيعة الوعي المتقدم للناخب أو للشعب في اختيار من يمثله في السلطة التشريعية والتنفيذية.

ونستعرض في هذه الدراسة تعديل قانون الانتخابات الذي أقره البرلمان العراقي كمؤشر على تراجع لافت عن تطوير صيغ وأدوات المشاركة في الحياة السياسية. والخوض في هذه الدراسة يحتم العودة إلى كشف مستوى تطور القوانين وتعديلاتها، من بداية المنتظم الدستوري في العام ٢٠٠٥، والوقوف على التحول المرحلي إلى قانون الدوائر المتعددة، وكان أحد أسباب العودة إلى الصيغة الحالية التي تُعرف اصطلاحًا بقانون "سانت ليغو".

وسوف تناقش هذه الدراسة أربع نقاط أساسية، وهي: تطور القوانين الانتخابية في العراق منذ عام ٢٠٠٥، والدوائر المتعددة كاستجابة مؤقتة، والأزمات التي يكرسها تطبيق قانون سانت ليغو في العراق، وأخيرًا، التداعيات المتوقعة من إقرار القانون الجديد للانتخابات.

أولًا: تطور القوانين الانتخابية:

عملت سلطة الائتلاف المؤقتة لإدارة الحكم في العراق التي تشكلت بعد دخول قوات التحالف الدولي إلى العراق وتغيير نظام الحكم فيه في ٩ إبريل/ نيسان ٢٠٠٣، على إجراء انتخابات كجزء من ترجمة الوعود الأمريكية بتأسيس نظام ديمقراطي، ولغرض إجراء الانتخابات تشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٤ لتمتلك السلطة الحصرية الوحيدة لإجراء الانتخابات في كامل العراق(١)، وهي رسميًا هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تُدار ذاتيًا، وتابعة للدولة، ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك سلطة إعلان الأنظمة للقانون والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات وفق المرحلة الانتقالية، التي بدورها أجرت انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠ يناير/كانون الثاني٢٠٠٥ التي اعتمدت على قانون الانتخاب، الذي صدر عن سلطة الائتلاف رقم (٩٦) لسنة٢٠٠٤ ، والذي اعتمد نظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، وجعل العراق دائرة انتخابية واحدة، وأن عدد أعضاء الجمعية الوطنية ٢٧٥عضوًا، كما أقره قانون إدارة الدولة العراقية في المادة (٣١) منه، وأن يكون الانتخاب عن طريق الاقتراع العام السري المباشر الذي أعطى للمرأة العراقية حق التصويت والترشيح في تلك الانتخابات(٢)؛ وبرغم أن القانون الانتخابي لم يتعرض لجدل سياسي أو حملة اعتراضات من الأحزاب السياسية فإنه ساهم في زيادة حدة الاستقطاب الطائفي والقومي في العراق.

> **القوانين الانتخابية مؤشر على مستوى التراكم الديمقراطي لأي نظام سياسي**

أدركت القوى السياسية الحاجة إلى قانون انتخابي جديد لإجراء انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠(الدورة الثانية)؛ لذلك عمدت إلى تغيير بسيط بالقانون الذي جرت على قاعدته القانونية الانتخابات البرلمانية في دورتها الأولى عام ٢٠٠٥، فتم تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ليصبح القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ الذي أضاف المادة الأولى منه "تخصيص مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة" وفقًا لإحصاءات وزارة التجارة لسنة ٢٠٠٥، مع إضافة نسبة نمو (٢٫٨٪) لكل محافظة على تلك الإحصائية، والإبقاء على النظام الانتخابي نفسه (التمثيل النسبي) مع تغيير القائمة من مغلقة إلى شبه مفتوحة؛ أي تختار القائمة، ثم تختار المرشح المفضل ضمن تلك القائمة. وتم تخصيص عدد من المقاعد للمكونات؛ منها ٥ مقاعد للمكون المسيحي لمحافظات بغداد ونينوى وأربيل وكركوك ودهوك، ومقعد واحد للصابئة المندائيين في بغداد، ومقعد واحد للمكون الأيزيدي، ومقعد واحد للشبك في نينوى، أما النساء فعمد القانون إلى أن تكون الكوتا للنساء (٢٥٪) من المقاعد البرلمانية (٣).

وهذا القانون خضع لنقاشات مطولة بين القوى والأحزاب السياسية ونتج عنه خلافات داخل المكون السياسي ذاته، فضلاً عن الصراع حوله ما بين القوى الإسلامية الشيعية وبين القوى الليبرالية التي كان يمثلها آنذاك القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق؛ فكانت هناك تداعيات ما بعد اعلان النتائج، مرورًا ببدء الاحتجاجات الشعبية في عام٢٠١١؛ ما دفع الطبقة السياسية إلى الشعور بضرورة اتخاذ

إصلاحات محدودة على القانون الانتخابي، وخاصة أن هناك أصواتًا معارضة، لم تعد تقبل معادلة الحكم المبنية على أساس الطائفية والقومية والمذهب، في وقت بات واضحًا أن هناك إقصاءً ممنهجًا للقوى المدنية التي تريد بناء دولة تنسجم مع الدستور العراقي، بل حتى ما تريده المرجعية الشيعية العليا في النجف. وتستند القوى السياسية، الممثلة في الأحزاب التقليدية، إلى مرجعيات معينة، ولاسيما الإسلامية منها لجهة الشيعة، والقومية لجهة الكورد، فيما ظلت القوى السنية مشتتة، خصوصًا بعد إخفاق "القائمة العراقية "في عدم تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠، برغم فوزها بزعامة إياد علاوي بـأعـلـى الأصـــوات، إذ حصلت على ٩١ مقعدًا مقابل ٨٩ مقعدًا لقائمة "دولـة القانون" بزعامة نـوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق.

كان لطبيعة التحولات السياسية فـي العراق الضاغطة أثر في الذهاب نحو إجراء تعديل محدود في قانون انتخاب المجلس النيابي في عام ٢٠١٤(الدورة البرلمانية الثالثة) عن الانتخابات البرلمانية بدورتها الثانية في عام ٢٠١٠، وأقرت التعديلات بصيغة قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، إذ جاءت بعض التغييرات البسيطة في القانون، ومنها عدد مقاعد مجلس النواب، إذ أصبحت ٣٢٨ مقعدًا، وقد خُصص منها ثمانية مقاعد للمكونات، وخمسة منها للمكون المسيحي موزعة على)بغداد، نينوى، كركوك، دهوك، أربيل(، وواحد للمكون الأيزيدي في نينوى، وواحد للصابئة المندائيين في بغداد، ومقعد واحد لمكون الشبك في نينوى مع الإبقاء على النظام الانتخابي نفسه (التمثيل النسبي(القوائم شبه المفتوحة)القائمة مغلقة مع التفضيل(ولكن مع تعديل في الصيغة الانتخابية لتصبح سانت ليغو المعدل بدلاً عن صيغة هير(٤).

استمرت معادلة الحكم بأسلوب المحاصصة والتوافقية حتى انتخابات ٢٠١٤، وبدأ تفكك الكتل والتيارات والتحالفات، مما حفز القوى المدنية للخروج بتظاهرات على سوء الأداء السياسي للطبقة السياسية واستشراء الفساد والاقصاء عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، بما في ذلك دخول المنطقة الدولية والوصول إلى مكاتب رئيس البرلمان ورئيس الـوزراء. وفي الوقت الذي استعادت السلطة، ممثلة في هيمنة القوى التقليدية، سيطرتها على الأوضاع مع قيام حيدر العبادي رئيس الـوزراء الأسبق ببعض الإصـلاحـات السياسية والإداريـة، لكن تزامنت مع ذلك لأول مرة الدعوة إلى تشكيل حكومة أغلبية وطنية وسياسية وبناء تحالفات طولية، بدلاً من التحالفات العرقية الطائفية العمودية المعمول بها منذ عام ٢٠٠٥، وبالفعل تم خلال انتخابات ٢٠١٨ استحداث تحالفين عابرين للمذهبية والقومية، وهما "الإصلاح "ويضم شيعة وسنة وكردًا، و"البناء" ويضم أيضًا شيعة وسُنّة وكـردًا، وجرت الانتخابات في عام ٢٠١٨ بتغيير بسيط في بعض فقرات القانون مع الإبقاء على النظام الانتخابي نفسه وآلية الترشيح، أما التغييرات فاقتصرت على زيادة بعض المقاعد النيابية، إذ بلغت٣٢٩ مقعدًا، إضافة إلى تخصيص مقعد واحد للكرد الفيليين، وأيضًا اعتماد أجهزة إلكترونية لتسريع النتائج، إذ تعمل الأجهزة على فرز الأصوات وعدها إلكترونيًا دون الرجوع إلى الطريقة

> **مؤشر على تراجع لافت عن تطوير صيغ وأدوات المشاركة في الحياة السياسية**

القديمة التي يتم العد والفرز بها ورقيًا بواسطة موظفي الاقتراع(٥).

ثانيًا، الدوائر المتعددة كاستجابة مؤقتة:

أسفرت نتيجة انتخابات ٢٠١٨ عن فوز قائمة "سائرون" التي يرعاها مقتدى الصدر بالمرتبة الأولى، وقائمة الفتح بالمرتبة الثانية، وبسبب عدم الاتفاق على آليات تشكيل حكومة أغلبية والفشل في الاتفاق على الكتلة الأكبر، تشكلت حكومة عادل عبد المهدي، التي ظهر أنها لا تملك منذ البدء مقومات استمرارها، فسقطت بعد سنة ونصف السنة بالمظاهرات الكبرى في انتفاضة تشرين ٢٠١٩ (٦)، التي غيرت المعادلة السياسية في العراق نحو اعتماد نهج جديد بما في ذلك قانون انتخابي جديد يعتمد الدوائر المتعددة، لا الدائرة الواحدة، لغرض توسيع المشاركة السياسية؛ من خلال التخلي عن قانون سانت ليغو والدائرة الواحدة والقائمة المغلقة والاعتماد على نظام الدوائر المتعددة.

وإزاء ذلك أقر البرلمان قانون الانتخاب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، وتم فيه تبنّي نظام الغالبية بدلاً من نظام النسبية الذي كان قائمًا في كل الانتخابات التي سبقت انتخابات عام ٢٠٢١، كما أقر القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ الترشح الفردي حصرًا، بعد أن كان ترشيح القوائم الانتخابية الحزبية هو السائد سابقًا، مع تقليل عمر المرشح المسموح به من ٣٠ إلى ٢٨ سنة لإتاحة فرصة أكبر للشباب في الانتخابات (٧). ومن التغييرات المهمة في القانون إجازته آلية جديدة في تقسيم الدوائر تتمثل في تقسيم المحافظة الواحدة إلى عدة دوائر انتخابية، بدلاً من أن تكون المحافظة دائرة واحدة. كما عالج نظام توزيع المقاعد، إذ قضى بتخصيص مقاعد كل دائرة للفائزين بأعلى الأصوات، وعلى التوالي، بغض النظر عن جنس المرشح، بعد أن يتم احتساب عدد الأصوات المُدلى بها لكل واحد ضمن الدائرة في جولة واحدة.

وجاءت نتيجة الانتخابات على نحو زادت من مقاعد "الكتلة الصدرية "، وهي الأكبر في البرلمان المؤلف من ٣٢٩ مقعدًا، لتصل إلى ٧٣ مقعدًا، بدلاً من ٥٤ مقعدًا في البرلمان السابق، فيما انهار "الاطار التنسيقي الشيعي" المنافس الرئيسي لها منذ سنوات، والذي يضم الفصائل المسلحة الحليفة لإيران، إذ حصلت على ١٤ مقعدًا بدلاً من ٤٨ مقعدًا، والتي كانت قد حصدتها في انتخابات عام ٢٠١٨ بعد المشاركة في محاربة تنظيم "داعش" في العراق، كما جاءت القوى السياسية السنية في المرتبة الثانية، ما قد منحها أكبر قدر من النفوذ تتحصل عليه منذ سقوط نظام صدام حسين وتشكيل النظام السياسي العراقي القائم على تعزيز القوى الشيعية.

> **"عملت سلطة الائتلاف على إجراء انتخابات كجزء من ترجمة الوعود الأمريكية"**

بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، نزل عديد من أنصار الفصائل المسلحة التي خسرت مقاعدها بالبرلمان إلى الشوارع، وادّعوا أن الانتخابات تم تزويرها ضدهم، بيد أن الفوضى التي صاحبت شوارع العراق ما بعد النتائج لم تقتصر فقط على تظاهرات الغاضبين، الذين نظموا اعتصامات بالقرب من المنطقة الخضراء في بغداد لأسابيع، بدعوى تزوير الانتخابات، بل أثار

هجوم بطائرة من دون طيار على مقر إقامة رئيس الوزراء العراقي السابق شبح استمرار العنف، المحاولة التي عدها بعض المسؤولين العراقيين ومنهم الرئيس العراقي السابق برهم صالح، انقلابًا على النظام السياسي العراقي.

واعتُبر القانون الذي جاء بعد "حراك تشرين" نصرًا للقوى الناشئة الجديدة التي تحاول المنافسة ودخول البرلمان، وبالفعل تمكنت القوى المستقلة في انتخابات ١٠ أكتوبر ٢٠٢١ من دخول البرلمان، إذ تمكنت القوى والشخصيات المستقلة من الظفر بمقاعد في البرلمان، فـ"حركة امتداد" حصلت على ٩ مقاعد، كما حصلت "حركة إشراقة كانون" على ٦ مقاعد (٨).

وانقسم العراقيون بشأن نظام التصويت الذي جرت بموجبه تلك الانتخابات، والذي اعتمد تقسيم البلاد على دوائر انتخابية متعددة تساوي مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب؛ أي (٨٣) دائرة انتخابية، إذ يرى المدافعون عنه أنَّه يتمتَّع بقدر مقبول من الشفافية، وخصوصًا بعد أن منح القوى الناشئة والمستقلين فرصة للوصول إلى السلطة التشريعية، في حين يتهمه المعارضون بالتسبُّب في الأزمة السياسية التي ضربت البلاد لأكثر من عام، والتي عرقلت التصويت على رئيس الجمهورية، وتشكيل الحكومة، فضلاً عن انسحاب الكتلة الصدرية من مجلس النواب، وما أعقب ذلك من توتر على المستويين الشعبي والسياسي، إذ استمرَّا حتى التوصل إلى اتفاق سياسي جرى بموجبه اختيار رئيس للجمهورية، ومنح الثقة للحكومة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

ثالثًا، سانت ليغو تكريس للأزمات:

سانت ليغو طريقة ابتكرت عام ١٩١٢ على يد عالم الرياضيات الفرنسي أندريه سانت ليغو، والغاية من هذه الصيغة هي توزيع الأصوات على المقاعد الانتخابية في الدوائر المتعددة المقاعد، وتقليل العيوب الناتجة بين عدم التماثل في الأصوات وعدد المقاعد المتحصل عليها، وهو عيب تستفيد منه الأحزاب الكبيرة على حساب الكتل الصغيرة. أما سانت ليغو المعدَّل فهو صورة معدلة الغرض منها توزيع المقاعد بطريقة أكثر عدالة (٩).

وتم استخدام هذه الصيغة لأول مرة في الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٤، وتم من خلال هذه الصيغة توزيع المقاعد النيابية في العراق، وكذلك انتخابات مجالس المحافظات للدورة نفسها، وكان من نتائجها أن حصلت القوائم الصغيرة على مقاعد في البرلمان العراقي ومجالس المحافظات، وولّدت الفوضى والانقسام في الكتل والائتلافات السياسية، بسبب تذبذب مواقف هذه الكتل الصغيرة، وتبدل آرائها بين ليلة وضحاها تبعًا لمصالحها السياسية.

> **أدركت القوى السياسية الحاجة إلى قانون انتخابي جديد عام 2010**

يكرس اعتماد نظام "سانت ليغو" بالاعتماد على القاسم الانتخابي (١/٧)، الذي تم إقراره مؤخرًا، هيمنة زعامات السلطة التقليدية، ويجعلها متحكمة أكثر في القوائم، وهو يعتمد على توزيع الأصوات داخل القائمة الانتخابية، وليس على الفائز الأعلى، كما يعتمد القانون أن المحافظة هي دائرة انتخابية واحدة، ويلغي عدالة المنافسة في الانتخابات، وستبقى الكتل التقليدية هي

المهيمنة، وهي صاحبة الحظ الأوفر للدخول مجددًا إلى قبة البرلمان، وبذلك، بعد إقرار مجلس النواب قانون الانتخاب بصيغة "سانت ليغو" لن تبقى الخريطة السياسية للمجلس كما هي؛ فالانتخابات القادمة وفقًا للقانون المشرع لن تفسح المجال للقوى والشخصيات المستقلة والصغيرة برجحان كفتها في البرلمان، بل سيعود سيناريو انتخابات ما قبل٢٠٢١، والمتمثل بعودة القوى التقليدية وإدارتها وفقًا لصالحها(١٠).

وجدت أطراف التحالف الحاكم (إدارة الدولة) أن التوجه نحو نظام سانت ليغو، هو الأكثر ملاءمة للوضع في العراق، ويُجنب البلاد الإخفاقات التي شهدتها الانتخابات السابقة، إلى جانب الهدر الكبير في الأصوات. وفي المقابل يعترض عدد من المستقلين والكتل الصغيرة على تعديل القانون، ويعتقدون بأنه التفاف لتقليل فرص الأحزاب الصغيرة في البرلمان، حيث يرون في نظام سانت ليغو بوابة لسيطرة الأحزاب والكتل السياسية التقليدية على حساب الصغيرة، وأن اقتراح العودة له جاء بعد أن تمكنت قوى المعارضة من الوصول لمجلس النواب في انتخابات العام ٢٠٢١، ومزاحمتها للقوى التقليدية.

> "هذا القانون خضع لنقاشات مطولة بين القوى والأحزاب السياسية"

وفي الواقع، يُجدد طرح نظام سانت ليغو، إشكالية التوافق على قانون انتخابات ثابت منذ أول انتخابات برلمانية للنظام السياسي الحالي عام ٢٠٠٥، حيث استُبدل القانون لمرات عدة، وفي كل مرة كانت القوى والكتل السياسية تُحاول التواؤم مع ذلك التغيير، فضلاً عن الاعتراضات الشعبية والسياسية الصادرة من بعض الكتل المُتضررة. إلى جانب وجود خطاب وازن يدعو إلى الثبات في القوانين التي تمس المسار الديمقراطي والعملية الانتخابية، وألا يتم تغييرها تحت أي ظرف، أو وفق متطلبات أي طرف.

لقد شهد العراق تحولات عدة في قانونه الانتخابي، على مستوى النظام والدوائر وطريقة احتساب الأصوات، فبعد أن كان العراق دائرة انتخابية واحدة عام ٢٠٠٥، عُدل القانون لتصبح كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، وخُصص عدد المقاعد وفقًا للنسبة السكانية، وطبق ذلك في انتخابات الأعوام (٢٠١٠ و ٢٠١٤ و ٢٠١٨)، مع تعديل في آلية توزيع أصوات الناخبين عام٢٠١٤ ، حينما أُدرج نظام سانت ليغو للمرة الأولى وفقًا للتعديل العراقي عليه، حيث اعتمد العراق القاسم الانتخابي (١/٦) بدلاً من القاسم المطبق عالميًا (١/٤)، ما رفع من حظوظ القوى التقليدية في السيطرة على مجلس النواب على حساب القوى والأحزاب الأصغر، ويمكن القول إن "قانون الانتخابات الحالي في البرلمان ليس هو سانت ليغو الأصلي الذي هو بنسبة (١/١) ويمكن أن يصل إلى (١/٢) وفي بعض الدول يصل إلى (١/٤)، بل هو سانت ليغو هجين باختراع البرلمان العراقي، ولا يصح أن يُطلق عليه سانت ليغو".

وعلى ذلك يمكن إدراج التحولات، التي طرأت على قانون الانتخابات منذ أوّل انتخابات نيابية عراقية عام ٢٠٠٥، في الآتي:

١- اعتماد الدائرة الواحدة في انتخابات الجمعية الوطنية ٢٠٠٥، وقد اعتُمد عليه لعدم وجود بيانات

إحصائية خاصّة بالمحافظات، ميزته أنه يحافظ على الأصوات من الضياع، وتمثيل الجماعات الصغيرة المنتشرة في جميع أنحاء العراق.

٢- في انتخابات (٢٠١٠، و٢٠١٤ ، و ٢٠١٨) فقد اعتُمد قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، وفيه أصبحت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، بعدد مقاعد متناسبة مع عدد السكان في المحافظة وفق إحصائيات وزارة التجارة.

٣- في انتخابات العام ٢٠١٤، تم اعتماد نظام سانت ليغو لاحتساب الأصوات، قبل أن يتم إلغاؤه عام ٢٠٢٠، وقد اعتمد العراق على قاسم انتخابي بلغ (١/٦) عام ٢٠١٤، و(١/٧) عام ٢٠١٨، في حين أن القاسم الانتخابي المطبق عالميًا هو (١/٤) وهذا الارتفاع بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٨ عزز من حظوظ القوى التقليدية في السيطرة على مجلس النواب على حساب القوى والأحزاب الأصغر.

> **هناك أصوات لم تعد تقبل معادلة الحكم المبنية على أساس الطائفية والقومية**

٤- في انتخابات العام ٢٠١٤، تم اعتماد نظام سانت ليغو لاحتساب الأصوات، قبل أن يتم إلغاؤه في انتخابات العام ٢٠٢٠، لصالح إقرار قانون الانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، وفيه تم تقسيم المحافظات إلى دوائر متعددة، وتحسب الأصوات وفق نظام الانتخاب الفردي، وللمرشح الحاصل على أعلى الأصوات، وذلك لضمان تساوي جميع الأصوات ووصولها إلى المناطق الصغيرة، والذي جاء عقب احتجاجات طالبت بإحداث تغيير جذري في المشهد السياسي.

النظرة السريعة السابقة لصيغة "سانت ليغو" تكشف أن القوى التقليدية التي اضطرت إلى الانحناء أمام ما بدا أنه عاصفة كبيرة، تلك التي حصلت خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، والتي كادت تطيح بالنظام السياسي برمته لولا الاستخدام المفرط للقوة الأمنية، الذي أدى إلى مقتل وجرح عشرات الآلاف، غالبيتهم من الشباب، ولأن القوى التقليدية وجدت نفسها في وضع الانهيار في ظل ارتباك وضعيها السياسي والجماهيري، فقبلت بمعادلة خارجة عن إرادتها فيما يخص القبول بنظام الدوائر المتعددة كقانون انتخابي وتشكيل حكومة في العام ٢٠٢٠ على أن تكون مهمتها إجراء انتخابات مبكرة في غضون فترة لا تزيد على سنة واحدة فقط، ومع أن الانتخابات جرت في موعدها مثلما طالبت تلك القوى، إلا أن الخلافات تفجرت مرة أخرى فيما بينها بعد إعلان نتائج الانتخابات مباشرة. وتعطلت الدولة والحياة السياسية لمدة سنة، تخللتها لعدة شهور مظاهرات واعتصامات واختراقات للمنطقة الخضراء وعلى الجسور، وصولاً إلى الاحتكاك العسكري المحدود بين أكبر قوتين شيعيتين، وهما "التيار الصدري" و"الإطار التنسيقي"، فيما بقي الكرد والسنة على الحياد تقريبًا بانتظار أن يحصل إما تفاهم أو افتراق بين الطرفين.

رابعًا، التداعيات المتوقعة من إقرار قانون الانتخابات الجديد:

إن إقرار قانون الانتخابات وفق صيغة الدائرة الواحدة ستكون له تداعياته على المشهدين السياسي والانتخابي؛ فعلى المستوى السياسي قلص هذا القانون إمكانية وجود مشاركة في الحياة السياسية لقوى وشخصيات ناشئة مستقلة، في الوقت الذي تكاد

تكون فيه العملية السياسية بحاجة ماسة إلى عملية إصلاح جذري لغرض استعادة الثقة بها، والتي اهتزت نتيجة انحراف الأحـزاب التقليدية عن الديمقراطية وسوء تعاطيها مع الدولة ومؤسساتها ومعارضيهم. لذا؛ فإن عودة ذات الجهات المسؤولة عن اخفاقات امتدت لعشرين عامًا سيولد حالة احباط سياسي يمكن أن تدفع الى انفجار أكبر من انتفاضة ٢٠١٩، كذلك فإن انسحاب الكتلة الصدرية من البرلمان والمشهد السياسي يؤدي إلى مزيد من تفرد القوى التقليدية نفسها، التي تمثل الشيعة والكرد والسُّنة، بالسلطة تمامًا عبر امتلاكها أغلبية برلمانية مريحة لتمرير ما تشاء من قوانين في المجالس والحكومات المحلية أو البرلمان الـقـادم. فقد استغلت القوى التقليدية بشكل أمثل صمت زعيم التيار الصدري حول مواقف واضحة ومـحـددة منذ انسحابه من البرلمان ومن المشهد السياسي، وهو ما جعل القوى التقليدية تمرر قانون "سانت ليغو"، رغم اعتراضات عدد من قيادات التيار الصدري برفض القانون، إلا أن الصدر – شخصيًا – له أسبابه بعدم الاعتراض السريع، مع محاولات المستقلين والقوى المدنية استنهاض الصدر وتياره للنزول معها إلى الشارع لإجهاض تمرير القانون، وعلى الأرجح قد يكون لاعتقاده بأنه حقق مكاسب في ترك الإطار التنسيقي يقر قانون الانتخابات لوحده، وهذه المكاسب كالتالي:

المكسب الأول:

هو أن الصدر نجح في إظهار أن الإطـار الشيعي يمضي باتجاه قوانين مخالفة لرأي المرجعية الشيعية في النجف، وبالتالي يسقط من الإطار التنسيقي أنهم يستمعون لرأي المرجعية وبالتالي يرفع عنهم هذه الورقة الدينية.

المكسب الثاني:

هو أن الصدر لن يكون مسؤولاً عن إقرار هذا القانون، وبالتالي فهو يضع الإطـار التنسيقي وحلفاءه في مواجهة الشارع العراقي، برغم أنه قد يخوض الانتخابات وفق هذا القانون، وهو لن يكون خاسرًا بسبب تماسك قاعدته الجماهيرية، بالتالي الخسارة الأكبر للإطار الشيعي وحلفائه باعتبار انهم أقروا القانون على خلاف رغبة الشارع.

> **هناك إقصاء ممنهج للقوى المدنية التي تريد بناء دولة تنسجم مع الدستور**

المكسب الثالث:

هو أن زعيم التيار الـصـدري على المدى الـمـتـوسـط سيكون الأقـــرب إلـــى الـقـوى السياسية الناشئة وحتى الناشطين في الاحتجاجات رغم وجود تقاطعات فيما بينهم؛ لكن الخصومة للإطار الشيعي ستوحدهم والصدر سيكون هو الرابح وسيحصل على طبقة سياسية جديدة عبر تحالف سياسي ممكن أن يحدث.

المكسب الرابع:

من المكاسب التي حققها الصدر بهذا الصدد، وخصوصًا مع بعض التخندقات التي ماتزال قائمة، أنه سيمضي باتجاه تشكيل قائمة وطنية عابرة للتخندقات الطائفية في وسط وجنوب العراق، وهذا بحد ذاته قد يكون موقفه الأخير، الذي يدفع إلى التحاق بعض الشخصيات الأخـرى بالصدر، ولذلك فسيكون هذا

مكسبًا كبيرًا.

ومـع أن كل شـيء لا يـزال مفتوحًا على كل الاحتمالات، ففي حال بقاء الصدر صامتًا فإن القوى التقليدية وبالتحديد "الإطار الشيعي" يعد هذا الصمت أزمة بحد ذاتها، أما إذا تدخل الصدر فسوف يكون العراق أمام معادلة جديدة يصعب التكهن بنتائجها.

وقد لا يكون لقانون الانتخابات أثر كبير على التيار الصدري كما في حالة القوى المعارضة الأخرى، إذ يمتلك قاعدة جماهيرية دينية- عقائدية مكنته من التكيف مع جميع القوانين الانتخابية السابقة، سواء كانت الدائرة الواحدة أو الدوائر المتعددة، و"سانت ليغو"؛ وفضلاً عن ذلك فإنّ تحالف إدارة الدولة استعمل طريقة التدرج في طرح القانون، بداية من الطرح الإعلامي له، ثم انتقاله مرحلة القراءة البرلمانيّة، بهدف قياس ردود أفعال الصدريين، ومن ثمّ التعاطي النهائي مع ردود الأفعال، وبذلك فإنّ احتمالية رفض الصدريين للقانون الجديد تضاءلت مع وجود تلك الأسباب من جانب، ومن جانب آخر فإن الصدر ينتظر مراكمة مزيد من الأخطاء من الإطار التنسيقي؛ للبدء بحركة سياسية تجعل من عودته للمشهد أمرًا حتميًا.

الأثـر الأكبر لتداعيات إقـرار قانون الانتخابات سيكون على القوى الناشئة الجديدة القريبة من الحركة الاحتجاجية والأحزاب والشخصيات المستقلة، إذ تجد هذه القوى، كما أعلنت حركة امتداد، أن القانون يخدم بصيغته الجديدة الكتل السياسية الكبيرة، ما أدى إلى رفضه من قبل الكتل البرلمانية المدنية الصغيرة والقوى المنبثقة عن احتجاجات "تشرين"، إذ اعتبرت القواسم الانتخابية في "سانت ليغو" ستصب أخيرًا في مصلحة أحزاب السلطة الحاكمة، لقدرتها على حصد مقاعد برلمانية عبر طرق ملتوية، في حين اعتبرت حركة "نازل آخذ حقي" الديمقراطية، وهي أحد الأحزاب المنبثقة عن انتفاضة تشرين، وجزء أساسي من التشكيل السياسي الذي يعرف باسم قوى التغيير والديمقراطية – اعتبرت العودة لآلية سانت ليغو تمثل محاولة لإنهاء الوعي الذي نتج عن حراك "تشرين" الاحتجاجي وحذرت في ذات الوقت القوى المدنية بأنها باتت على المحك وأمام تحد آخر يتمثل بضرورة الاصطفاف تحت مشروع جامع(١١)، وهذا قد يؤشر على إمكانية خوض هذه القوى الانتخابات الـقـادمـة وفـق هـذا الـقـانـون، عكس ما اتخذته "حركة وعي" وهـي مـن الحركات السياسية الجديدة التي أعلنت مقاطعة الانتخابات؛ احتجاجًا على تمرير تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية وعدت تمرير هذا القانون يمهد لمرحلة جديدة من الهيمنة و الاستحواذ تحت غطاء ديمقراطي، فضلاً عن تجاوز رئيس مجلس النواب دوره القانوني، وما رسمه النظام الداخلي ومـارس دكتاتورية كبيرة في طرد النواب المعترضين على القانون وبالقوة بتصادم مع بعثة الأمم المتحدة في العراق(١٢).

> **"استمرت معادلة الحكم بأسلوب المحاصصة والتوافقية حتى انتخابات 2014"**

الحركة الاحتجاجية رغم أنها خرجت في تظاهرات محدودة (١٣)، لإظهار الرفض للقانون من جهة ولإثبات وجودها في الشارع من جهة أخرى، إلا أنها كحركة احتجاجية تمثل "تشرين" قد فقدت الكثير من زخمها، وأصبح من المستبعد أن تُعيد القوة التي كانت عليها

عام ٢٠١٩ في منع تمرير القانون أو الضغط في تعديله تاليًا، لعدّة أسباب؛ أهمّها أن الفاعلين بها من الشباب أصيبوا بالإحباط نتيجة التوقعات العالية التي رفعت مقارنة بالنتائج التي تحققت، فضلاً عن أن الأحزاب التشرينية التي تشكلت بعد الاحتجاج لا تتماشى والطموحات الكبيرة التي صيغت داخل ساحات الاحتجاج، فضلاً عن أن أطرافًا تنتمي إلى تشرين تفاوضت مع الكتل السياسيّة التقليدية حول قانون الانتخابات، ممّا يعني أنّهم اختاروا طريق المفاوضات بدلاً عن طريق الاحتجاجات.

إن إقرار هذا القانون الانتخابي وفق الصيغة التي مُرر بها يوسع من آفاق الأزمة وينقلها من طابعها السياسي إلى طابع انتخابي شعبي، إذ إن الشارع العراقي بشكلٍ عام والناخب بشكلٍ خاص فقد الثقة بأغلب القوى السياسية وبكل القوانين الانتخابية والآليات الاقتراعية التي تُعتَمد من قِبل المفوضية العليا للانتخابات؛ مما ولّد حالة إحباط ويأس من إمكانية أن يكون مشاركًا في عملية تغيير، حتى وأن كان تدريجيًا. لذلك فإن خيار المقاطعة للانتخابات قد يكون الأقرب للواقع وهو تعبير عن الرفض للقانون وصيغته واستمرار ذات النهج في إدارة الدولة؛ وبذلك ستكون شرعية الانتخابات التي تتأتى من خلال نسبة المشاركة ستجعلها على المحك، فما تزال نسبة انتخابات عام ٢٠٢١ مثار جدل سياسي، إذ تشير القوى المعارضة إلى أن النسبة لم تكن تتجاوز ٢٠ ٪ أو أقل من ذلك؛ ما جعلهم يدفعون بعدم شرعية المعادلة السياسية الحالية، فضلاً عن أن أحداث تشكيل الرئاسات الثلاث وعملية الإقصاء والثأر التي ماتزال تهيمن على المشهد ستضاعف من الاقتناع بالمقاطعة وبذلك سيكون العراق أمام أزمة أعمق من سابقاتها.

> **تفكك الكتل والتيارات والتحالفات،حفز القوى المدنية للخروج بتظاهرات**

خاتمة:

إن لحظة التصويت على التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨، تمثل تحديًا كبيرًا من قبل القوى التقليدية تجاه الشعب العراقي والقوى السياسية المستقلة والتيار الصدري وقوى الاحتجاج والمرجعية الشيعية في النجف؛ لأنه جاء بخلاف رغبة كل هذا الأطراف والتي سبقت أن أعلنت رفضها التام لهذه الصيغة، إذ إن نظام توزيع المقاعد وفق "سانت ليغو" سيقصي القوى الناشئة والمستقلين، مهما كان القاسم الانتخابي أو ناتج القسمة، وسيحافظ للقوى السياسية التقليدية على أكبر قدر من المكاسب من خلال إقصاء منافسيها عبر القانون الجديد، على خلاف نظام الأغلبية الذي يعتمد الصوت الواحد، والذي طبق في انتخابات ٢٠٢١، حيث سمح بوجود تعددية سياسية ونواب مستقلين في البرلمان فضلاً عن أن الدوائر المتعددة منحت الشعب والناخب تمثيلاً حقيقيًا في البرلمان، وكان قد شجع على اختيار المستقلين، ورفع الثقة للمشاركة في الانتخابات، في حين تعتمد الدائرة الواحدة على التنظيم الحزبي لجمع الأصوات من مناطق نفوذ هذه الأحزاب ضمن الدائرة، وهو ما لا يوفر تمثيلاً حقيقيًا

لجميع مناطق الدائرة.

إن العودة إلى "سانت ليغو" والآليات التي جاء بها القانون تمثل أيضًا لحظة عقاب دفعت بها القوى التقليدية نتيجة خساراتها ما بعد أحداث عام ٢٠١٩ التي أطاحت بحكومة عادل عبد المهدي؛ وتمريره يعد ردًا على القانون الانتخابي لعام ٢٠٢٠ ذي الدوائر المتعددة الذي أفقد الزعامات السياسية رمزيتها وسلطتها على النواب وعلى كتلها السياسية.

أن تطبيق صيغة "سانت ليغو" سيضيق المساحة على الأحزاب الناشئة والمستقلين، حيث سيواجه هؤلاء صعوبة في الفوز، لكونهم لا يمتلكون المال السياسي، ولا مؤسسات الدولة التي يتم توظيفها كما جرى في أغلبية الدعاية الانتخابية السابقة للدورات الماضية؛ الأمر الذي قد يدفع لتفجير الأوضاع مجددًا في العراق.

انتفاضة تشرين 2019 غيرت المعادلة السياسية في العراق نحو اعتماد نهج جديد

*المراجع

سلطة الائتلاف المؤقتة، "الأمر رقم ٩٢ مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة"، https://bit.ly/٣mHnYE٤

سلطة الائتلاف المؤقتة، "الأمر رقم ٩٦ قانون الانتخابات"، https://bit.ly/٣L٤GwYF

"الانتخابات العامة في العراق عام ٢٠١٠"، موقع fanack، ١٧ فبراير ٢٠١٢، https://bit.ly/٣L٤tw٥u

" انتخابات العراق.. ٩٢ مقعدًا لـ "دولة قانون" المالكي.. و٢١ لـ "وطنية" علاوي، موقع سي أن أن، ١٩ مايو ٢٠١٤، https://cnn.it/٣mGBWXp

سعد الراوي، "مراقبة إعادة الفرز والعد اليدوي"، مركز النور، http://www.alnoor.se/author.asp?id=٣٦٨٥

إبراهيم حسين، "تطورات التظاهرات في العراق: المساءلة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها "عناصر مسلحة مجهولة الهوية"، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ٢٠٢١، https://bit.ly/٤١ud٢sL

"قراءة في قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ١٣ سبتمبر ٢٠٢١، https://bit.ly/٤٠t٩٢rL

غفران يونس، "البرلمان العراقي يمرر قانون "سانت ليغو" بالقوة على رغم الاعتراضات"، اندبندنت عربية، ٢٧ مارس ٢٠٢٣، https://bit.ly/٣L٣jdyt

طريقة سانت ليغو، ويكيبيديا، https://bit.ly/٣L٤cwfC

عفران يونس، مرجع سبق ذكره.

عبد الله سلام، وعادل فاخر، "بعد إثارته لغطًا كبيرًا في العراق.. الجزيرة نت تستطلع آراء خبراء حول قانون سانت ليغو الانتخابي"، الجزيرة نت، ٣٠ مارس ٢٠٢٣، https://bit.ly/٣o٩qmEq

"حركة وعي تعلن مقاطعة الانتخابات بعد تمرير القانون بالبرلمان"، ١٦ نيسان ٢٠٢٣، https://bit.ly/٣KJzgQQ

مجلس النواب يمرر "سانت ليغو ١/٧" وسط هرج ومرج وصخب، https://bit.ly/٤١fobxM

*أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، العراق

دميرتاش يكشف تفاصيل جديدة عن لقائه أوجلان وانهيار اتفاق «دولما باهجة»

*المركز الكردي للدراسات

قال الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، المعتقل في سجن أدرنة منذ ما يقرب سبعة أعوام، إنه «سيشرح سبب معاداة أردوغان لهم»، متعهداً متابعيه بنشر تغريدات تشرح السبب الذي يقف وراء «تصرّف أردوغان بشكل انتقامي وغاضب وعدائي تجاهنا» في الساعة ١٩:٠٠ من يوم الاثنين الماضي.

كانت رغبة أردوغان بأن يكون رئيسا

وفي اليوم التالي تساءل دميرتاش، في نص مكتوب نشره عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي: «ألا ترون غرابة في نشره (أردوغان) لخطاب الكراهية ضدي من أجل جمع المزيد من الأصوات؟» من خلال طرح السؤال، أوضح دميرتاش الحالة التي وصلت إليها الأمور اليوم بدءاً من عام ٢٠١٥ حتى الانتخابات.

قال دميرتاش إنه بعد محادثات السلام (بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني) بات «اهتمام أردوغان الوحيد هو أن يكون رئيساً».

لذلك، فإنه في انتخابات يونيو/حزيران ٢٠١٥ أراد الحصول على تصريح من أوجلان «بإلقاء (العمال الكردستاني) للسلاح قبل الانتخابات وتحويل ذلك إلى أصوات للفوز بـ ٤٠٠ نائب».

هل يؤمن حقا أنني «إرهابي» و«قاتل»؟

وتابع دميرتاش بالقول: «هل يؤمن أردوغان حقاً بأنني إرهابي وقاتل؟ بالطبع لا.

هو يعلم أن هذا ليس صحيحاً. في الواقع، ليس لدى أردوغان مشكلة مع القتلة الحقيقيين. على سبيل المثال، لم ينزعج من الركوع أمام بوتين، الذي قتل ٣٤ جندياً تركياً في إدلب، فوقف عند بابه لدقائق منتظراً.

لم يخجل على الإطلاق من مصافحة الحكومة الإسرائيلية، التي أسماها الدولة الإرهابية، والعديد من القتلة الآخرين، ووصفهم بالأصدقاء».

إذاً، لماذا يستفز جمهوره بالافتراء والتصرفات العدائية عندما يتعلّق الأمر بـ«سيلو الكردي» (لقب يطلقه الكرد على صلاح الدين دميرتاش)؟

وروى دميرتاش: «في منتصف عام ٢٠١٤ بحسب ما أتذكّر، وأثناء زيارتنا إلى إمرالي ضمن الوفد المفاوض لإتمام عملية التسوية، وبينما كنّا في انتظار اصطحابنا إلى الغرفة المقرر مقابلة عبد الله أوجلان فيها، اصطحبنا مدير السجن إلى مكان آخر داخل السجن نفسه.

اعتقدنا في البداية أنه المكان حيث سيتم عقد الاجتماع، لقد أخذنا في البداية إلى الزنزانة الضيقة التي كان يُحتجز فيها أوجلان لأعوام عديدة. لكن أوجلان لم يكن في الزنزانة.

بعد تأمّل الزنزانة لمدة خمسة دقائق. قال مدير السجن: أوجلان لن يمكث هنا بعد اليوم، واقتادنا على الفور إلى مكان آخر مجاور».

فتح باباً حديدياً يبدو خشبياً، كما يكون عادة في الشقق السكنية، وقال إن هذا هو مكانه الجديد. تم الجمع بين ثلاث زنازين وتجهيز شقة فاخرة من ثلاث غرف من أجله.

في الغرفة الأولى كان هناك سرير خشبي ومقعد للاستلقاء، وخزانة تضم ١٠٠٣ كتاب (تم ترقيم جميع الكتب وترتيبها)، وشاشة تلفزيون من نوع «LED» كبيرة، وطاولة بلاستيكية وكرسي.

في الغرفة الثانية، كانت هناك طاولة اجتماعات تتسع لستة أشخاص، ومكتب وحاسوب وشاشة تلفزيون «LED» صغيرة.

كانت الغرفة الثالثة عبارة عن حمام كبير يمتد فيه البلاط من الأرض إلى السقف مع حوض يحتوي على أرضية وحمام. قال المدير إنهم سيضعون أيضاً حوض استحمام في الحمام. لا أعرف ما إذا كانوا فعلوا ذلك أم لا.

مخاوف وشكوك جدية بشأن نوايا أردوغان

أثناء تجولنا في هذا المنزل، الذي بني داخل سجن إمرالي، أحضروا أوجلان. كانت المرة الأولى التي يرى فيها المنزل أيضاً.

كان رد فعله الأول: «هل كان هذا سبب الضوضاء منذ شهور؟» فأجابه المدير ضاحكاً: «نعم، ستمكث هنا بعد الآن». نظر أوجلان حوله بشكل عرضي وقال: «لا يهمني ما إذا كنت تضعني في مكان واسع مثل الملعب أم في زنزانة، ليس لي حاجة لمثل هذه الأشياء.

إذا كنتم تقومون بهذه الأمور من باب الشكليات، فمن الأفضل بألا تقوموا بأشياء خاطئة. المهم هو التركيز على الحل والسلام والمسار الديمقراطي».

فوجئ مدير السجن من موقف أوجلان وانزعج بعض الشيء من إهداره كل جهوده. لا نعرف ما إذا كان أوجلان بقي هناك أم أعيد إلى الزنزانة بعد أن أنهى أردوغان عملية السلام.

تم بناء غرفة اجتماعات كبيرة في الطابق العلوي من السجن، مزوّدة بمعدّات مثل آلة صنع الشاي والقهوة.

هناك، أيضاً، كان أوجلان يجتمع بوفد الحكماء. لم أرَ تلك الغرفة، لكن أعضاء آخرين من وفدنا زاروها لاحقاً. في تلك المرحلة، كان من المقرر أن يذهب الوفد إلى إمرالي، ويتم الإعلان عن عملية الحل بكل تفاصيلها، ومن ثم تستمر العملية تحت سقف البرلمان التركي.

وتابع دميرتاش: «الآن، لم أخبرتكم بكل هذا؟ التفت أوجلان إليّ في إحدى لقاءاتنا الأخيرة وقال: أنتم أناس تم اختياركم لتمثيل إرادة الشعب وأنتم في الخارج، فيما أنا موجود على هذه الجزيرة، وأسعى جاهداً من أجل السلام بموارد نادرة، وأبذل قصارى جهدي.

أنا صادق في هذا السعي وجاد. لكن إذا عرفت أن الحكومة تحاول خداعي، وخداعكم، وخداع الشعب، وأنها ليست صادقة في سعيها للسلام وتستخدمها لمصالحها الخاصة، فأنتم المسؤولون. اذا لم تتمكنوا من الوصول إلي فلا ينبغي السماح لهم بخداع الشعب».

كانت لدى أوجلان مخاوف وشكوك جدية بشأن نوايا أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية، ولم يكن مخطئاً في شكوكه. وزاد حصوله على بيئة «منزلية» في السجن من شكوكه أكثر. ونعم، للأسف، لم يكن أي منا مخطئاً في ذلك.

أنكر أردوغان علمه بالاتفاق الذي كان يعرف تفاصيله كلمة بكلمة وصولاً إلى أماكن الجلوس.

بعد الإعلان عن اتفاقية «دولما باهجه» في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٥، أعترف أردوغان ثلاث مرات بإنهائه لعملية السلام. كيف؟ يجيب دميرتاش: في ثلاث مناسبات مختلفة قال أردوغان «لا يوجد شيء اسمه قضية كردية» وذلك في ١٤ مارس/آذار.

وقال بعدها بيوم: «أية قضية كردية يا أخي، لم يعد هناك شيء من هذا القبيل»، وقال في ١٧ من آذار (مارس) «ليس لدى تركيا قضية كردية».

الآن أسألكم: هل تم الشروع في عملية الحل لمشكلة غير موجودة؟ كان رأي أردوغان يقوم على الفكرة التالية: «إذا لم تكن هناك قضية كردية، فلن يكون هناك حل»، بهذه التصريحات أعلن بوضوح أنه أنهى عملية السلام.

دعونا نلقي نظرة سريعة على ما حدث بعد ذلك. في ٢٠ مارس/آذار، أنكر أردوغان هذا الاتفاق، الذي كان على معرفة

بكل تفاصيله كلمة بكلمة، وتدخّل حتى في ترتيب مقاعد الجالسين على طاولة التفاوض، قائلاً: «بصراحة لا أعرف شيئاً عن هذا الموضوع ولا عن وجود شيء من هذا القبيل».

وفي نفس الخطاب، أنكر معرفته بوفد الحكماء الذين عرفهم بالاسم، وقال إنه لا يعلم عنه شيئاً، مضيفاً: «ما الذي سيتغير إذا تم إرسال مجموعة (من الحكماء) إلى هناك؟ (إمرالي)».

وقال الناطق بإسم الحكومة آنذاك بولنت أرينج: «رئيسنا يعرف كل شيء جيداً. من المستحيل ألا يعلم بهذه المستجدات».

لم يكن اهتمام أردوغان منصباً على إلقاء السلاح، بل كان هدفه فقط الإعلان عنه قبل الانتخابات.

وأكمل دميرتاش قائلاً: «كانت هناك انتخابات في يونيو، وكان هدف أردوغان الوحيد هو أن يصبح رئيساً. أراد أن يحصل على تصريح من أوجلان بشأن إلقاء (العمال الكردستاني) للسلاح قبل الانتخابات وتحويله إلى مكاسب في الأصوات للفوز بـ ٤٠٠ نائب، يخوّله تغيير الدستور ليصبح رئيساً».

عندما فشل في تحقيق ذلك، بدأ يقول إنه لا توجد قضية كردية، وأنكر توافق «دولما باهجه»، الذي كان يعرف كل تفاصيله، وأنكر علمه بلجنة الحكماء التي تكونت من أشخاص قام بتزكيتهم شخصياً.

من ناحية أخرى، أصر أوجلان على العمل وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه مسبقاً. فكان تفكير أردوغان كالتالي: «ماذا أفعل بهذا البيان إذا لم يتم الإدلاء به قبل الانتخابات ولم أستفد منه للنجاح في الانتخابات»، فأنهى عملية السلام وبدأ بحملته الانتخابية.

حاولنا لقاء أردوغان ١٢ مرة لإقناعه

وروى دميرتاش: «بعد الاجتماع الأخير في ٥ أبريل، علّق (أردوغان) كل المحادثات مع أوجلان. في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، حاولنا مقابلة أردوغان ١٢ مرة لإقناعه. التقينا مع الوزراء وهاكان فيدان عدة مرات وقلنا لهم إما أن تقنعوا أردوغان أو تؤمنوا لنا لقاءً لنقنعه نحن، لكن أردوغان كان اتّخذ قراره.

لقد خاطر بإضاعة أعوام من العمل، وآمال السلام، وكل شيء فقط ليصبح رئيساً.

لذلك قلت في حينه: «إذا كان الأمر كذلك، فلن نسمح لك بأنك تكون رئيساً». هذا الشعار لا علاقة له بعثمان كافالا. لقد كان انعكاساً لسياسات حزبنا وروحه.

وبهذه الروح، تجاوزنا العتبة في الانتخابات وانتزعنا الأغلبية البرلمانية من حزب العدالة والتنمية. بمعنى آخر، في حين كان أردوغان يسعى إلى الحصول على ٤٠٠ نائب، انخفض عدد نوّابه إلى أقل من ٣٠٠. وبعدها، مررنا جميعاً وعشنا ولا نزال نعيش الفظائع التي حدثت بين ٧ يونيو/حزيران و١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥.

رسالة الى الشعب : استخدم صوتك للتغيير

واختتم دميرتاش حديثه المطول بالقول: «أود أن أختم بدعوة للشعب بأسره. أخواتي وإخوتي الأعزاء، لا تقلقوا. بالتأكيد سنضمن السلام والطمأنينة، وسنعيش معاً في أخوّة. الشخص الذي منع تحقيق ذلك حتى الآن هو أردوغان.

اذهبوا إلى صناديق الاقتراع في ١٤ مايو/أيار وعلّموا أردوغان درس الديمقراطية الذي يستحقه، فهو الذي حوّل البلاد إلى نار من أجل قصره وكرسيه. استخدموا صوتكم للتغيير.

القضية ليست ما إذا كنت سأخرج من السجن أم لا، أنا مستعد للبقاء في السجن ١٠٠ عام من أجل شعبي، لكن مشكلة أردوغان لا تتعلق بي شخصياً، بل بكرسيه. هل أصبح الأمر واضحاً بما فيه الكفاية؟».

انطلاق حملة الانتخابات بمختلف أشكالها

انطلقت، يوم الخميس ٢٠٢٣/٥/٤ ، أعمال الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا، المقررة في ١٤ مايو/أيار الحالي، بكافة أشكالها، وتستمر حتى ما قبل الانتخابات بيوم واحد مع دخول الصمت الانتخابي يوم ١٣ مايو الجاري عند الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي (الثالثة بعد الظهر بتوقيت غرينتش).

ويمكن للأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين نشر الدعاية الانتخابية في الإعلام المكتوب ولوحات إعلانات الطرق ومواقع الإنترنت، ويشمل ذلك الدعاية اللفظية والمكتوبة والمرئية، كما يمكن للأحزاب والمرشحين التواصل مع المواطنين عبر البريد الإلكتروني أو إرسال رسائل إلى بيوتهم، أو رسائل إلى جوالاتهم بشكل مكتوب أو مرئي بالإضافة إلى زيارة البيوت وتقديم الهدايا.

كما يمكن عمل استطلاعات مباشرة مع المواطنين والناخبين، ولكن يُمنع في هذه الفترة التواصل المباشر مع المواطنين لعمل استطلاع رأي وأخذ آراء الناخبين بالمرشحين بطريقة تؤثر فيهم، ويُسمح بأن تكون المنشورات حيادية وواقعية وفق مبادئ الاستقامة.

وفي هذه الفترة ستكون شركات استطلاع الرأي مجبرة على الكشف عن كافة المعلومات المتعلقة بعملها عند إعلان أي نتيجة، ومن هي الجهات المنفذة والممولة. وتحدد الهيئة العليا للانتخابات أسس الدعاية الإعلامية، ويمكن الاعتراض على كل المخالفات لتلك الأسس، حيث سبق أن أوقفت دعايات مخالفة في الانتخابات السابقة.

وبموازاة السماح للدعاية الانتخابية، تُفرض بعض الممنوعات وفق تقويم الهيئة، ومنها منع استخدام أي موارد

للدولة أو الحكومة في أعمال الدعاية الانتخابية حتى نهايتها، تشمل جميع المؤسسات والمركبات والميزانيات والوزارات، ومشاركة القطاع العام في أية أعمال دعاية وتقديم الرأي.

٤ مرشحين في الرئاسيات

ويتنافس في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ٤ مرشحين في الرئاسيات، هم الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان مرشحاً عن تحالف الجمهور، وزعيم المعارضة كمال كلجدار أوغلو مرشحاً عن تحالف الشعب، فضلاً عن زعيم حزب البلد محرم إنجه، ومرشح تحالف «أتا» سنان أوغان، وفي حال لم يحصل المرشح الرئاسي على نسبة ٥٠ بالمئة زائد واحداً بالجولة الأولى، يُذهب إلى الجولة الثانية بين أكثر مرشّحين حصلا على أعلى نسبة أصوات بالجولة الأولى.

وفي سياق مرتبط بالانتخابات، كشف مسؤول شؤون الانتخابات في حزب العدالة والتنمية الحاكم، علي إحسان ياووز، أن قرار فرض حالة الطوارئ في ١١ ولاية منكوبة جنوبي البلاد جراء الزلازل التي ضربتها منذ ٦ شباط/فبراير الماضي، لن يمدد عند انتهائه في ٩ مايو الجاري.

وفي حوار تلفزيوني يوم الخميس، قال ياووز أنه «لن تحصل مشكلة بعد هذ التاريخ، ولن يكون هناك ما يخل بأمن الانتخابات، حيث سيكون هناك ظرف واحد وورقتا اقتراع سواء في الانتخابات داخل تركيا أو في الخارج، وكل ولاية لها ورقتها الخاصة بحسب الأحزاب والمستقلين فيها».

وعن الانتخابات في المناطق المنكوبة، قال ياووز: «عملنا استطلاعاً ووجدنا أن قرابة مليون شخص انتقلوا من ولاياتهم إلى ولايات أخرى، من بينهم قرابة ٦٥٠ ألف ناخب، من بين هؤلاء ٥٠٠ ألف يستطيعون الانتخاب كما جرى في العام ٢٠١٩ في أماكن اقتراعهم، وسيُنقل من يرغب للمشاركة في التصويت عبر آفاد».

وبين أن من «نقل عنوان سكنه من المتضررين بالزلازل إلى الولايات الأخرى يبلغ عددهم قرابة ٣٢٥ ألف شخص فقط».

5 تحالفات: مبادئ وحسابات تجمعها

أجبر قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الجديد في تركيا، الأحزاب السياسية على الدخول في تحالفات، وفق التعديلات الدستورية التي نقلت البلاد إلى النظام الرئاسي بدلاً من البرلماني عام ٢٠١٨، مع تحديد عتبة برلمانية يتوجب تجاوزها لدخول البرلمان من قبل الأحزاب في حال خوضها الانتخابات منفردة، وهو ما سيُطبّق في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تجرى في ١٤ مايو/ أيار الحالي.

الأحزاب الصغيرة هي أكثر من بحثت عن مكان داخل التحالفات الكبرى، إذ ينص قانون الانتخابات على أن العتبة البرلمانية هي ٧ في المائة، فيما يمكن لأي حزب دخول البرلمان في حال خاض الانتخابات مع أحد التحالفات، ولكن يتم تمثيله بنسبة الأصوات التي يحصل عليها فقط، وليس بنسبة ما يحصل التحالف عليه من أصوات.

ويشارك في الانتخابات التركية المقررة في ١٤ مايو الحالي، ٥ تحالفات، هي التحالف الجمهوري الحاكم، وتحالف الشعب المعارض، وتحالف أتا ويعني الأجداد، وتحالف الجهد والحرية، وتحالف اتحاد القوى الاشتراكية.

وأعلنت التحالفات الثلاثة الأولى مرشحيها الرئاسيين في الانتخابات، وهم الرئيس رجب طيب أردوغان عن

التحالف الجمهوري، وزعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كلجدار أوغلو عن تحالف الشعب المعارض، وسنان أوغان عن تحالف أتا، فيما دعم «الجهد والحرية» مرشح تحالف الشعب كلجدار أوغلو، بينما لم يعلن تحالف القوى الاشتراكية عن دعم أي مرشح حتى الآن.

التحالف الجمهوري

ويتألف التحالف الجمهوري من أحزاب العدالة والتنمية (الحاكم)، والحركة القومية، والوحدة الكبرى، والرفاه من جديد. ويدعم التحالف بشكل غير رسمي حزب هدى بار الكردي الإسلامي، وحزب اليسار الديمقراطي، وهذان الحزبان قدّما مرشحيهما في قوائم «العدالة والتنمية»، وأعلنا دعم أردوغان في الانتخابات الرئاسية.

تحالف الشعب

أما تحالف الشعب فيتكوّن من ٦ أحزاب هي الشعب الجمهوري، والجيد، والمستقبل، والسعادة، ودواء، والديمقراطي، وهو أكبر تكتل معارض، ومرشحه كلجدار أوغلو منافس قوي لأردوغان.

أبرز ما يجمع أحزاب التحالف هو التوافق على العودة إلى النظام البرلماني، علماً أنه عانى اضطرابات كبيرة خلال التوافق على اختيار كلجدار أوغلو مرشحاً له.

تحالف الجهد والحرية

تحالف الجهد والحرية يقوده حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، الذي قرر خوض الانتخابات باسم حزب اليسار الأخضر للهروب من دعوى إغلاق الحزب أمام المحكمة الدستورية العليا.

ويضم أيضاً حزب العمل التركي، ويحظى بدعم أحزاب يسارية اشتراكية كردية صغيرة. وهذا التحالف لم يختر مرشحاً في الانتخابات الرئاسية، وأعلن رسمياً عن دعم كلجدار أوغلو.

تحالف أتا حزب العدالة، وحزب النصر

يضم تحالف أتا حزب العدالة، وحزب النصر الذي يتزعمه النائب البرلماني المثير للجدل والمتطرف أوميت أوزداغ، وهو تحالف قومي متطرف يستهدف المهاجرين غير النظاميين والأجانب، خصوصاً السوريين والأفغان، وليس لديه أجندة أخرى سوى ترحيل الأجانب. وقدّم هذا التحالف سنان أوغان للانتخابات الرئاسية.

اتحاد القوى الاشتراكية

والتحالف الأخير هو «اتحاد القوى الاشتراكية»، ويضم حزب الحركة الشيوعية، والحزب التركي الشيوعي، والحزب اليساري.

تحالفات غير متجانسة

نظام الانتخابات القائم واشتراط حصول المرشح الرئاسي على نسبة ٥٠ في المائة زائداً واحدا من الأصوات للفوز،

جعل صوت كل ناخب يحظى بأهمية كبرى، ودفع الأحزاب الكبرى لحشد الأحزاب الصغرى في تحالفاتها، بالتوازي مع رغبة الأخيرة بالدخول إلى البرلمان. وعلى الرغم من الإيجابيات التي تحملها التحالفات، إلا أن لها سلبيات أيضاً، منها أنها تتضمّن أطيافاً غير متجانسة من الأحزاب المختلفة.

فالتحالف الجمهوري يضم حزب الحركة القومية من جهة، ويحظى بدعم حزب هدى بار الكردي الإسلامي المتناقض في التوجّه معه. كذلك الحال بين حزب اليسار الديمقراطي والرفاه من جديد، فلكل منهما توجهات مختلفة، ربما تنعكس على التحالف مستقبلاً.

والأمر نفسه فيما يتعلق بتحالف الشعب المعارض، إذ يضم حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي مع أحزاب السعادة والمستقبل ودواء الإسلامية، والحزب الجيد القومي. ويتلقى التحالف دعماً من حزب الشعوب الديمقراطي المتهم بالارتباط بحزب العمال الكردستاني، وهو ما قد يكون سبباً لخلافات مستقبلية داخل التحالفات.

وعن حسابات التحالفات، وما يجمعها والمآخذ عليها، قال عضو حزب العدالة والتنمية الحاكم، المحلل السياسي بكير أتاجان، في حديث لـ»العربي الجديد»، إن «التحالف الجمهوري وعلى الرغم من الاتجاهات الأيديولوجية المختلفة فيه والأهداف والأدوات المتنوعة لدى أحزابه، إلا أنها التقت معا».

وتابع: «حزب العدالة والتنمية هو حزب ليبرالي محافظ، وحزب الحركة القومية قومي محافظ، وكلمة قومي هنا تشمل كل القوميات والأعراق بحسب ما يقوله الحزب، إضافة إلى حزب الوحدة الكبرى وهو قومي إسلامي، فيما حزب الرفاه من جديد حزب إسلامي ويدعم الأمة الإسلامية، كما يضم التحالف حزب اليسار وهو قومي علماني يساري وجمهوري، وحزب هدى بار القومي الكردي الإسلامي».

وأوضح أتاجان أن «ما جمع هذه الأحزاب أنها تدعم وحدة تركيا وتطورها، والتوحد أمام أعداء البلاد ومقارعتهم، وخصوصاً القوى الإمبريالية». ويعطي مثالاً على ذلك «في الموقف من شرق البحر المتوسط، إذ ترفض هذه الأحزاب وجود أي قوى أجنبية في المنطقة وتدافع عن حقوق تركيا بالتساوي مع دول المنطقة»، مشيراً إلى أن «لدى هذه الأحزاب خطة وبرنامجاً لتطوير التعليم والاقتصاد والصحة والتصنيع والخدمات الاجتماعية والثقافية لمصلحة الشعب التركي والوطن».

وأشار أتاجان إلى أن أحزاب التحالف الجمهوري «تدعم نمو القوة التركية داخل البلاد وخارجها، كما أنها تدعم الاكتفاء الذاتي الداخلي في كل شيء، اقتصادياً وزراعياً وصناعياً وتقنياً، وتدعم العلاقات الدولية القائمة على الاستقلالية والاحترام المتبادل، لا سيما احترام استقلالية تركيا وعدم التدخّل في أراضيها».

وتابع: «كما تجتمع هذه الأحزاب على ضرورة امتلاك تركيا قدرات ذاتية تفيدها بعيداً عن أي تعليمات أو مساعدات من الخارج، بما يعني الاستقلالية الكاملة، واحترام الشعب التركي وعاداته ومعتقداته ومذاهبه من دون تفرقة، واحترام الأعراف والمعتقدات من دون فرض لأي شيء، والعلاقات الثنائية المتبادلة».

وحول الانتقادات الموجّهة للتحالف ولكيفية اجتماع الأحزاب داخله، قال أتاجان إنه «في التحالف الجمهوري لا شروط مسبقة لأحزابه، ولا تقاسم للمناصب، ولا حتى في مسألة إدارة الدولة، كما هو الحال في تحالف الشعب في حال فوزه».

وتابع: «لا مشكلة داخل التحالف الجمهوري في مسألة الحكم وتشكيل الحكومة، وهو تحالف قائم على المصالح

المشتركة للشعب التركي في الإدارة والاقتصاد والجيش والسياسة الداخلية بما يصب في مصلحة الأتراك، عكس تحالف الشعب القائم على تقاسم المناصب والمقاعد البرلمانية وفق الابتزاز والمصالح الشخصية».

تحالف الشعب وهدف العودة للنظام البرلماني

مقابل ذلك، قال نائب رئيس حزب السعادة المعارض، بولنت كايا، المرشح عن الحزب للبرلمان ضمن قوائم حزب الشعب الجمهوري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «أحزاب تحالف الشعب التقت مع بعضها من أجل تحقيق مبادئ عديدة، وأهمها العودة إلى النظام البرلماني المعزز، وبعد ذلك اتفقت الأحزاب على مسائل تتعلق بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأصدرت نص السياسات المشتركة التي وُضعت من أجل تغيير ٨٤ مادة في الدستور بهدف تفعيل التوافقات، وتم إعلام الرأي العام بالخطوات التي سيتم اتخاذها».

وأشار إلى أن «التحالف قدّم أيضاً خططه الحكومية وبرنامجه المكوّن من ٩ عناوين رئيسية و١٢ مادة حول الخطة الانتقالية وكيفية حكم البلاد خلال هذه المرحلة، وبالتالي هذه المبادئ هي التي جمعت تحالف الشعب في تأسيسه».

كايا: تحالف الشعب قدّم سياسات مشتركة وخططاً حكومية اجتمعت عليها أحزابه

وفيما يتعلق بالمعوقات في تطبيق الخطط، والخلافات داخل التحالف، قال كايا: «لا أعتقد أن أي معوقات تعترض تنفيذ هذه المخططات لأن الأحزاب الستة هي التي وافقت عليها، وبالتالي هي نتيجة قناعة أدت إلى سياسات مشتركة، ولا توجد أي مشكلة في تنفيذها»، موضحاً أن «موضوع تقاسم السلطات في التحالف ليس مسألة مرتبطة بالتوافقات، بل بالحسابات الرياضية بين الأحزاب».

وأشار إلى أن «أطراف تحالف الشعب لديها ٤ أوراق أساسية توافقت عليها»، متسائلاً «على أي أوراق توافق التحالف الجمهوري، فحزبا الحركة القومية وهدى بار لا يستطيعان اللقاء في برنامج العيد، فكيف توافقا ضمن التحالف الجمهوري؟ أو حزب اليسار الديمقراطي الذي انضم للتحالف بشكل مفاجئ ما هي المبادئ التي انضم وفقها؟».

وشدد كايا على أن «ما تم من تفاهمات داخل تحالف الشعب كان نتيجة جهود استمرت لعامين، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تقاسم للمناصب»، مؤكداً أن «أي خلاف يمكن حله بالحوار وهناك مبادئ وأساسيات، وعندما يتم تنفيذ برنامج الحكومة يتم تقاسم المناصب».

وأضاف أنه «لا يمكن أن تكون هناك مساومات في مسائل لا توجد فيها مبادئ مشتركة، وكل شيء معلن للرأي العام، بينما التحالف الجمهوري لم يعلن أي ورقة للرأي العام، وهو ما يجب انتقاده». وأكد أن «الأجواء حالياً إيجابية داخل تحالف الشعب، وهناك توقعات بأن التحالف سيفوز بالانتخابات، ويعمل القادة مع بعضهم بشكل منسجم».

كرم سعيد:

كتلة تصويتية..
حدود تأثير الأقليات في الانتخابات التركية

*انترريجيونال للبحوث والدراسات

تظل الأقليات في تركيا واتجاهات تصويتها، من أهم الملفات في الانتخابات الحالية؛ حيث تحرص القوى المتنافسة في العملية الانتخابية على جذب أصوات الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية والقومية التي يموج بها المجتمع التركي، ومنها العلويون واليهود واليونانيون والأرمن والسريان والكلدان والكرد والعرب وغيرهم. وسعت القوى المتنافسة إلى تقديم أوراق اعتمادها إلى الأقليات في تركيا، وبيان الملامح العامة لسياستها إزاءها. ويعود ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية الفائقة للكتلة التصويتية للأقليات، وخاصةً الكردية والعلوية اللتين تمتلكان خزاناً تصويتياً يتراوح بين ١٧٪ و٢٠٪ معاً، وهما تشكلان كتلة ستكون حاسمة في ترجيح كفة من ستذهب إليه، خاصةً أن استطلاعات الرأي التي أُجريت خلال الأيام الماضية كشفت عن أن التحالفَين المتنافسَين "تحالف الأمة" و"تحالف الشعب" غير قادرَين على حسم الانتخابات الرئاسية لصالحهما من دون الحصول على دعم أصوات الأقليات عموماً، والصوتَين الكردي والعلوي على وجه الخصوص.

اهتمام لافت

يكتسب حضور الأقليات في الانتخابات التركية المقرر إجراؤها ١٤ مايو الجاري مزيداً من الاهتمام والزخم، من جانب التحالفات الانتخابية المشاركة في الاقتراع. ورغم أن ذلك قد لا يُعبِّر عن ظاهرة جديدة في الانتخابات التركية – حيث دائماً ما كان الاهتمام بالكتلة التصويتية للأقليات حاضراً على أجندة المرشحين – بيد أن هذه المرة تبدو الأقليات في تركيا حصان طروادة في المشهد الراهن، وهو ما يكشف عنه السباق المحموم على أصوات الأقليات، وترطيب العلاقة معهم.

ففي الوقت الذي سعى فيه تحالف الطاولة السداسية إلى توسيع مساحات التفاهم مع حزب الشعوب الديمقراطي الجناح السياسي للكرد، تمكَّن تحالف الشعب – الذي يقوده حزب العدالة والتنمية الحاكم – من جذب حزب "هدى بار" الكردي الذي تأسس في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢، وتتركز قاعدته الشعبية في مناطق شرق الأناضول جنوب شرقها. ويراهن أردوغان على حزب الهدى "الكردي" المحافظ الذي سيسمح بأخذ جزء من أصوات الناخب الكردي الذي يمتلك حصة مهمة في الكتلة التصويتية، ويوازن دور حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ذي الوزن النسبي المهم.

في المقابل، سعت القوى المتنافسة إلى استمالة الأقلية العلوية؛ ففي الوقت الذي كسر فيه مرشح الطاولة كليجدار أوغلو أحد المحرمات في تركيا، عندما أعلن في ٢٠ أبريل الماضي عن انتمائه إلى الأقلية العلوية، دعا إلى أهمية معالجة التمييز الحادث تجاه الأقليات في تركيا، ومنها الأقلية العلوية التي عانت التمييز في الماضي، وما زال بعض السنة المتشددون يتبنَّون موقفاً معادياً لهم. كما وعد كليجدار أوغلو في حال انتخابه بوضع حد للتمييز و"الخلافات الطائفية التي تُسبِّب آلاماً" في تركيا ذات الأغلبية المسلمة والدستور العلماني.

من جهته، عمد الرئيس أردوغان، خلال الشهور الماضية، إلى تسكين أوجاع الخلافات مع الأقلية العلوية؛ بهدف استمالة كتلتها التصويتية، وبدا ذلك في زيارة المسؤولين الحكوميين إلى ما يُعرَف بـ"بيوت الجمع" التي يعتبرها العلويون دور عبادة لهم، وهو ما عدَّه المراقبون اعترافاً ضمنياً من حكومة أردوغان بشرعية هذه الأماكن، كما أصدر الرئيس التركي في ٧ أكتوبر ٢٠٢٢ قراراً بإنشاء رئاسة مرتبطة بوزارة الثقافة باسم رئاسة الثقافة العلوية البكداشية وبيوت الجمع، وسيكون من مهامها إدارة بيوت الجمع التي تُعتبر دور العبادة للعلويين، وتقديم الخدمات لها، وأن تكون جميع هذه الخدمات تحت ضمانة ورقابة مؤسسية حكومية.

تأثير واسع

ثمة العديد من الأسباب التي تقف وراء صعود الوزن النسبي للأقليات التركية في العملية الانتخابية المقبلة، وتحكم اتجاهات تصويتها، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

١– امتلاك خزان انتخابي واسع:

الأقليات التركية لديها القدرة على إحداث تحول في مسارات العملية الانتخابية، وحسم نتائج الاقتراع؛ فالأقلية العلوية هي ثاني أكبر طائفة دينية بعد السنة في البلاد، وتعدادها بحسب تقديرات مختلفة ١٠–١٥٪ من سكان تركيا البالغ عددهم ٨٤ مليون نسمة، ولديها نحو ٤٫٥ مليون صوت انتخابي، وينتشرون في عدد من المناطق شرق تركيا

وغربها.

وفي المقابل، تشكل الكتلة الكردية نحو ٢٠٪ من سكان تركيا، وتمتلك ما يقرب من ٦ ملايين صوت انتخابي، بنسبة ١٨٪ من إجمالي أصوات الناخبين في تركيا، وهو ما يعني ببساطة أن الأقليات يمكنها تحديد من الفائز ومن الخاسر في الانتخابات الحالية. ويشار إلى أن صوت الأقلية الكردية لعب دوراً حاسماً في فوز تحالف المعارضة برئاسة عدد من البلديات الكبرى في الانتخابات المحلية التي أُجريت في عام ٢٠١٩، بعدما دعمت بشكل غير معلن مرشحي المعارضة، وهو ما رجح كفتهم أمام مرشحي تحالف الحزب الحاكم. وفي ظل رغبة المعارضة التركية في تكرار سيناريو الانتخابات المحلية، ومخاوف السلطة الحاكمة من السيناريو ذاته، تبقى الأقليات فرس الرهان في استحقاق ١٤ مايو الجاري.

٢- القدرة على إزعاج السلطة الحاكمة:

لا ينفصل الاهتمام اللافت بالحرص على استقطاب القاعدة الانتخابية للأقليات في الاستحقاق الراهن عن قدرتها على التأثير على تحركات السلطة الحاكمة، وإرباك خياراتها، وهو ما ظهر في تململ حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان بعد إصدار حزب الشعوب الديمقراطي بياناً يدعو فيه أنصاره إلى التصويت لمصلحة مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو.

بالتوازي، ساهمت الأقلية العلوية في تعزيز الضغوط على النظام الحاكم؛ إذ بات من المؤكد ميل الأقلية العلوية نحو دعم تيار يسار الوسط، الذي يمثله كليجدار أوغلو وحزبه الشعب الجمهوري، ناهيك عن أن ثمة ارتياباً لدى العلويين من وعود حزب العدالة والتنمية الحاكم بإصلاح أحوال العلويين في التوقيت الحالي، خاصةً بعد انهيار محاولات سابقة لمعالجة إشكاليات العلويين. وهنا يمكن القول إن أصوات القواعد الانتخابية الكردية والعلوية ستكون الحكَم في تحديد رئيس تركيا القادم، وكذلك الأغلبية البرلمانية المتوقعة.

٣- تعاطف الداخل مع مظلومية الأقلية الكردية:

تحظى الأقليات التركية في التوقيت الحالي بموقع متقدم على الساحة التركية، وظهر ذلك في تعاطف الداخل التركي مع مظلومية الكرد، واعتقال صلاح الديم دميرطاش منذ عام ٢٠١٦ بتهم مزيفة. وهنا يمكن تفسير تحوُّل حزب الشعوب الديمقراطي خلال فترة بسيطة إلى ثالث حزب سياسي في تركيا من حيث قوة التمثيل، بعد حزب العدالة والتنمية الحاكم والشعب الجمهوري المعارِض، كما تمكَّن حزب الشعوب الديمقراطي من تعزيز حضوره في أوساط المجتمع التركي، وكسب أصوات داعمة له خارج نطاق الأقلية الكردية، وخارج إطاره المكاني جنوب شرق تركيا.

٤- انفتاح بعض الأقليات على الدول الغربية:

حيث تحظى الأقليات العلوية واليونانية والمسيحية والأرمينية بحضور متزايد في المجتمع التركي، ولديها ارتباطات بعدد معتبر من القوى الغربية، وبخاصة ألمانيا التي توجد بها أكبر جالية تركية، ومن ثم فإن الانفتاح على العلويين وباقي الأقليات في هذا التوقيت يمكن أن يشكل نقطة رئيسية في دعم التوجهات الخارجية لتركيا حيال أوروبا خلال المرحلة المقبلة.

٥- موقف الأقليات الداعم لإعادة هيكلة النظام السياسي التركي:

بحسب العديد من استطلاعات الرأي التي شهدتها تركيا خلال الفترة الأخيرة، تجتمع الأقليات في تركيا على أهمية عودة النظام البرلماني باعتبار أنه الأكثر ضماناً لترسيخ فاعليتها السياسية في المجتمع؛ لذا فإنالانعكاس المباشر والمحتمل لتأثير الأقليات في العملية الانتخابية التركية، هو التصويت بكثافة لمصلحة المعارَضة السياسية التي تدعم عودة البلاد إلى النظام البرلماني، والعودة إلى ما كانت عليه تركيا قبل عام ٢٠١٧. وهنا تبدو مخاوف السلطة الحاكمة؛ إذ تعي أن تصويت الأقليات لغير صالحها في الاقتراع التشريعي، قد يمهد الطريق لسيطرة المعارضة على البرلمان، ومن ثم توفير بيئة خصبة لطرح العودة إلى النظام البرلماني.

لذلك يبدو أن تأثير تصويت الأقليات في الانتخابات التركية سيمتد إلى المشهد البرلماني، وهو ما يزيد من التحديات أمام التحالف الحاكم في الاقتراع التشريعي؛ إذ إن الهدف الأبرز الذي أعلنه تحالف الأمة المعارض هو العودة بالبلاد إلى النظام البرلماني، وهو ما تدعمه الأقليات في تركيا على اختلاف اتجاهاتها وتوجهاتها.

٦- محورية تأثير تغير العامل الديموغرافي:

أبرزت الانتخابات التركية المزمع إجراؤها في ١٤ مايو الحالي، تأثير التغير الديموغرافي الذي شهدته الأقليات في تركيا خلال السنوات العشر الأخيرة؛ الأمر الذي أضحى يؤثر وبشكل جلي في الانتخابات، سواء في الأصوات، أو شكل ونوع الدعاية للقوى المتنافسة، وكذلك الخطاب الإعلامي للمرشحين. ومثال ذلك ارتفاع نسبة من يحق لهم التصويت من الأقليتين الكردية والعلوية خلال الانتخابات المقبلة، وهو ما يعني منحجيل الشباب في أوساط الأقليات التركية مزيداً من الزخم والتأثير في السياسة التركية؛ ولذلكقد تكون التغيرات الديموغرافية التي طرأت على الأقليات مؤثرة كثيراً على نتيجة الانتخابات. وبحسب تقديرات متعددة، فإن المعارضة التركية لا تزال تتمتع بأفضلية واضحة فيما يتعلق بدعم قطاع شباب الكرد والعلويين والأرمن والمسيحيين واليونانيين.

مناهضة الإقصاء

ختاماً، يمكن القول إن الأقليات ستلعب دوراً مهماً في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية، وهنا يمكن فهم حرص القوى المتنافِسة على جذب الأقليات المختلفة داخل تركيا؛ لكونها تشكل أعلى النسب ضمن الناخبين المسجلين في عدد معتبر من المحافظات التركية، بيد أن من المتوقع أن تتجه الأقليات التركية نحو التصويت لمصلحة المعارضة التركية؛ بسبب العنف الممنهج والممارسات الإقصائية لحزب العدالة والتنمية ضد الأقليات، وهو ما ظهر في السعي إلى إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي قضائياً، ولإقصاء رؤساء البلديات الكردية الفائزين في الانتخابات المحلية، وتعيين ممثلين للدولة بدلاً منهم، بالإضافة إلى مماطلة حكومة العدالة بشأن حل الملفات الخلافية مع الأقلية العلوية، فضلاً عن الممارسات السلبية تجاه باقي الأقليات، ومنهم الأرمن واليونانيون.

حسني محلي:

هل يعترف إردوغان بالهزيمة؟

استنفر الرئيس رجب طيب إردوغـان كل إمكانياته وإمكانيات الدولة التركية لمنع منافسه كمال كليجدار أوغلو من الفوز عليه في الجولة الأولى، ظناً منه أن الجولة الثانية ستكون لمصلحته، ما دام يسيطر على جميع مقومات الانتصار، وأهمها المال وأجهزة الدولة (الأمن والاستخبارات والقضاء) و٩٠٪ من الإعـلام الحكومي والخاص، وهو ما لم يكن كافياً بالنسبة إليه كي يضمن فوزه على كليجدار أوغلو.

وتتوقع معظم استطلاعات الرأي لكليجدار أوغلو أن يفوز في الجولة الأولى. وما لم يفز فيها، تشير التوقعات إلى أنه سيفوز في الجولة الثانية بفارق ٥ نقاط على الأقل، والبعض يقول ١٠ نقاط، بسبب رد فعل الشارع الشعبي، بما فيه بعض أنصار إردوغان وأتباعه الذين سئموا من أسلوبه الاستفزازي التصعيدي والمتدني، والقول لهؤلاء الأتباع الذين باتوا يقارنون بين «المتوتر» إردوغـان و«الهادئ» كليجدار أوغلو.

دفع ذلك إردوغان إلى المزيد من التصعيد لضمان دعم أنصاره وأتباعه له، وعبر المقولات القومية والدينية والطائفية، وحتى الأخلاقية. ومع أن كمال كليجدار أوغلو حذر من احتمال لجوء إردوغان إلى فبركة بعض المشاهد المرئية والمسموعة بالاستفادة من الذكاء الاصطناعي بهدف منع الناخبين من التصويت له في آخر لحظة، فلم

يتخلّ الأخير عن نهجه التقليدي في الهجوم على منافسه وحلفائه زعماء أحزاب تحالف الأمة الخمسة، يُضاف إليهم رئيسا بلديتي إسطنبول وأنقرة.

بات الكذب بأعلى درجاته والمبالغة بأقصى حدودها مع تجاوز حدود الأدب السياسي السمة الرئيسية لحملة إردوغان الانتخابية، التي لم يعد لها أي ضوابط دستورية أو قانونية أو اجتماعية، ما دام يسيطر على الطرف أو الأطراف التي ستحدد هذه الضوابط، وأهمها المفوضية العليا للانتخابات والمحاكم والأجهزة الأمنية.

في كلّ خطاب لإردوغان ووزرائه، لا بد لهم جميعاً أن يتّهموا كليجدار أوغلو وتحالف الأمة «بالخيانة الوطنية والتآمر مع العدو الخارجي والتحالف مع الإرهاب»، الذي يقصدون به حزب الشعوب الديمقراطي، الذي يقول إردوغان عنه إنه امتداد لحزب العمال الكردستاني المحظور، فقد قال في أحد خطاباته: «إن كليجدار أوغلو ومن معه يتلقون الأوامر من جبال قنديل (شمال العراق، حيث يتموضع قادة حزب العمال الكردستاني)، ونحن نتلقى الأوامر من الله».

> في كل خطاب له يتهم أوغلو وتحالف الأمة بالخيانة والتآمر

وفي خطاب آخر، قال: «إن من لا دين ولا علم (يقصد العلم التركي) ولا أذان لهم يدعمون كمال». ولم يتوقف إردوغان عند هذه الاتهامات، ليفاجئ الجميع باتهامات من النوع الثقيل، عندما قال: «يا كمال، نحن نعرف أنك من مؤيدي الشذوذ الجنسي، وكذلك الحزب الجيد والمستقبل والديمقراطية والتقدم، وهذه هي حال الشعوب الديمقراطي، فهم جميعاً من حماة الشذوذ الجنسي».

إردوغان الذي سبق أن وصف نساء المعارضة بـ«العاهرات»، يبدو أنه بات مقتنعاً بأنه سيخسر الانتخابات، وإلا لما قال: «إن أمتي (يقصد نفسه) لن تسلم المنصب للشخص الذي سيصبح رئيساً للجمهورية بدعم من قنديل (يقصد العمال الكردستاني)».

أسلوب إردوغان هذا ألهم وزراءه ومساعديه ومستشاريه، إذ قال نائب رئيس حزب العدالة والتنمية بولنت توران «إن قضاء (يقصد مصير) إردوغان وقدره هو قضاء تركيا وقدرها»، فيما رأى مستشاره الشخصي محمد آوجوم «أن أي تغيير في السلطة سيعني عملاً خطراً يستهدف استقلال تركيا».

أما رئيس الوزراء السابق بن علي يلدرم، فقد رأى أن الانتخابات بمنزلة «حرب الاستقلال ضد المحتلين»، وشبّه «نضال إردوغان ورفاقه ضد من يسعى للتحالف مع جماعة فتح الله غولن الإرهابية والعمال الكردستاني الإرهابي بأنه نضال سيقرر مصير تركيا إلى الأبد».

وكانت أقوال وزير الداخلية سليمان صويلو الأكثر إثارةً في الشارع السياسي والشعبي، إذ قال: «من لا يؤمن على عائلته لدى كمال كليجدار أوغلو، كيف يرضى لنفسه بأن يسلم البلاد له! إذا ذهبنا، فسوف يأتي من يدعم الشذوذ الجنسي، أي أن يتزوج الرجل بالرجل، بل الإنسان بالحيوان».

الوزير الذي طلب من المفوضية العليا للانتخابات أن ترسل نسخة من نتائج التصويت قبل الإعلان عنها إلى الوزارة، عدَّ انتخابات ١٤ أيار/مايو «انقلاباً سياسياً ضد النظام القائم في البلاد».

عضو البرلمان عن حزب العدالة والتنمية سليم جيفيتجي أوغلو تجاوز حدود التهديدات، فقال: «سنقطع

أذن كل من يفكّر في إيذاء إردوغان».

أما زعيم حزب الهدى الإسلامي المتطرف زكريا يابيجي أوغلو، وهو ذو ميول طالبانية وقاعدية، فقد ناشد أتباعه وأنصاره وقال: «إذا فاز كمال كليجدار أوغلو بأغلبية بسيطة، فاستعدوا لكل الاحتمالات». هذا ما كرره أيضاً زعيم إحدى المجموعات الدينية المهمة، وهو إسماعيل هونارليجا، فقد ناشد الموالين له قائلاً: «إذا تطورت الأحداث بشكل لا نحبذه، فعليكم جميعاً أن تكونوا على أهبة الاستعداد»، وهو الاستعداد الذي تتحدث عنه الكثير من الحسابات في شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تعود إلى المعارضة السورية، المسلحة منها وغير المسلحة، وهي تدعو جميعاً إلى التصويت لإردوغان والاستعداد للدفاع عنه في مواجهة التطورات المحتملة.

ترى بعض الأوساط في هذا الموقف مبرراً كافياً بالنسبة إلى إردوغان حتى يرفض شروط الرئيس الأسد للمصالحة، وأهمها إيقاف كل أنواع الدعم للمجموعات المسلحة شمال سوريا، التي يعرف الجميع أنَّه قد يحتاج إليها في المرحلة المقبلة بمفاجآتها المثيرة والخطرة.

أقوال الرئيس إردوغان ووزرائه وأتباعه تثبت بكل وضوح أن الرياح باتت لا تهب كما تشتهي سفنه، وبات واضحاً أنها اصطدمت بصخور الشاطئ المستعصي، وإلا لم يكن سيلجأ إلى هذا الأسلوب الذي يعرف الجميع أنه لم يعد يؤثر إلا في ٣٠٪ من الناخبين، وهم أتباعه وأنصاره، والاستطلاعات تتوقع لعددهم أن يتراجع خلال الأيام القليلة المقبلة، بعدما سئم البعض منهم هذا الأسلوب الاستفزازي المتوتر.

يعتقد إردوغان أن المزيد من التصعيد والمبالغة في كل الأحاديث قد يبقيهم في خندق الوفاء له بعدما خدمهم طيلة ٢٠ عاماً مضت، وهو ما كان السبب في إيصال الأغلبية الساحقة منهم، والبلد أيضاً، إلى حافة الإفلاس باعتراف الجميع، بعدما زادت نسبة التضخم على ٢٠٠٪، وزادت الأسعار على ٣٠٠-٤٠٠٪، والبطالة على ٢٠٪.

وبات واضحاً أن إردوغان بأسلوبه الحالي لا يريد لهؤلاء أن يفكروا في حياتهم اليومية، بل يريد لهم يشبعوا بالطائرات والمسيرات والسيارات الكهربائية وحاملة الطائرات والمدرعات التي يقول إنها صناعة وطنية.

تشكّك المعارضة في كلّ ذلك، وتقول إنَّ إردوغان يكذب باستمرار، فكل ما يتحدث عنه هو «من ضرب الخيال». هذا إذا ما تجاهلنا قصص الفساد الخطرة التي هدد كليجدار أوغلو بالكشف عنها ومحاسبة كل المسؤولين عنها.

> **بات الكذب وتجاوز حدود الأدب السياسي السمة الرئيسية لحملة إردوغان**

هذا التهديد يبدو أنه أهم سبب - إن لم نقل الوحيد - يدفع إردوغان إلى استنفار كل إمكانياته لمنعه من الانتصار عليه، وإلا فإنه لن يسلم السلطة له باعترافه، من دون أن يبالي بالسيناريوهات الخطرة التي لن تحسد عليها تركيا إذا كان جاداً في تهديداته، ما دام ما ارتكبه من أخطاء داخلية وخارجية كان ثمنه غالياً بالنسبة إلى تركيا، ولكنه لا يريد أن يدفع الثمن بمفرده في حال خسارته في الانتخابات التي ستقرر مصير الجمهورية التركية في مئويتها الثانية، بعد ما عاشت ما عاشته خلال ١٠٠ سنة ماضية، بعدما أسسها كمال أتاتورك عام ١٩٢٣. والآن، يسعى كمال الثاني (كليجدار أوغلو) لإعادة بناء ما دمره إردوغان خلال ٢٠ عاماً.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

د.محمد نور الدين:

الانتخابات التركية.. استمرار أم تغيير؟

ايام فقط، تفصلنا عن الانتخابات الرئاسية والنيابية في تركيا. وينظر الجميع إلى هذه الانتخابات على أنها الأهم والأخطر في تاريخ تركيا الحديث. وهي كذلك، لأن على نتائجها ستترتب الكثير من التحولات، الداخلية والإقليمية، لا سيما في حال فازت المعارضة.

الانتخابات التي ستجرى مزدوجة، رئاسية ونيابية، وعلى الرغم مما بقي من صلاحيات للبرلمان، فإن معظم الصلاحيات باتت منذ عام ٢٠١٨ بيد رئيس الجمهورية الذي أسس نظاماً رئاسياً لا يُبقي للبرلمان سوى صلاحيات محدودة. من هنا، فإن الأنظار تتجه إلى انتخابات رئاسة الجمهورية، وليس إلى انتخابات المجلس النيابي.

وفي حال فوز الرئيس التركي الحالي، رجب طيب أردوغان، بالرئاسة، فهذا يعني استمرار السياسات التركية الحالية، في الداخل وفي الخارج. مع إضافة أنه قد يتشدد أكثر في بعض القضايا التي كان مضطراً لتقديم بعض التنازلات فيها، من أجل أن يضاعف من حظوظ فوزه في الانتخابات، أو على الأقل، من أجل ألا تتراجع كثيراً هذه الحظوظ. لقد كان أردوغان مضطراً مثلاً، لعقد مصالحات مع بعض الدول الخارجية من أجل إمداده بالمال لتحسين وضع الاقتصاد المنهار. وكان مضطراً لأن يعقد صفقات مع دول أخرى لأنه لا بديل له عن هذه الدول.

والآن، في حال فوزه، فلن يكون مضطراً لكل هذه

التنازلات، حتى لو انهار الاقتصاد، لأن هذا الانهيار لن يكون حائلاً دون إعادة انتخابه في ١٤ مايو/ أيار الجاري، في حال فاز بالرئاسة من جديد. وعلى هذا، يتوقع ان تتواصل السياسة الخارجية التركية مع بعض التشدد. لكن الخطر أن أردوغان سوف يتشدد أكثر في الداخل التركي، وينحو إلى المزيد من استئصال ما يمكن أن يكون قد تبقى من أثر للنزعات العلمانية. كما قد يتشدد أكثر تجاه الكرد، خصوصاً انهم سيصوّتون ضده في الانتخابات الرئاسية، وكان يمكن أن يكونوا هم الفيصل الحاسم في إسقاطه.

أما في حال خسارة أردوغان الرئاسة، وفوز مرشح المعارضة، كمال كيليتشدار أوغلو، فإن زلـزالاً حتمياً سيحدث في تركيا، لا سيما على الصعيد الداخلي.

فالنظام الرئاسي في تركيا ألغى عملياً، التعددية الحزبية، بحيث أن تشكيل الحكومة بيد رئيس الجمهورية، ولا حاجة لثقة البرلمان، ولا قيود على الموازنة العامة، ويهمّش من دور البرلمان، ويبقي بالتالي كل القوى السياسية الأخرى خارج دائرة المشاركة الفعلية في القرار، ولو من خلال البرلمان.

لذلك فإن الخطوة الأولى التي ستخطوها المعارضة هي إلغاء النظام الرئاسي، والعودة إلى نظام برلماني قوي. كذلك ستوقف المعارضة عملية إضفاء المزيد من الطابع الديني على الدولة، وتعيد الاعتبار لمبدأ العلمانية، ومنع الاستثمار في الدين، وإخراج الدولة من أن تكون دولة الحزب الواحد، وبالتالي، فإن عمليات «تطهير» واسعة ستكون في الانتظار. ونظراً لأن الكرد الآن سيؤيدون مرشح المعارضة، فإنه في حال فوزه قد يتخذ خطوات عملية لتخفيف الضغوط عن الحركة الكردية، مثل منع إغلاق أحزابهم ومنع إقالة رؤساء بلدياتهم، وتوسيع مجالات استخدام هويتهم الثقافية، من لغة وتعليم. أما في ما يخصّ المطالب السياسية، مثل منح الحكم الذاتي للمناطق الكردية، فهذا قد لا يكون سهلاً أمام مرشح المعارضة، في حال فوزه، وقد يكون المخرج في توسيع صلاحيات اللامركزية الإدارية. ذلك أن المعارضة لا تقتصر على حزب الشعب الجمهوري العلماني، بل تضم كذلك قوى قومية متشددة، مثل «الحزب الجيد» الذي لا ينظر بكثير من الارتياح إلى منح الكرد أي صيغة من صيغ الحكم الذاتي.

ومع أن المعارضة تُتهم بأنها «أطلسية» فإن كيليتشدار أوغلو أعلن أنه سيعزز العلاقات التركية- الروسية لتكون أقوى، وسيسعى لبذل المزيد من الجهد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كذلك سوف يعمل على حل الأزمة السورية من خلال اللقاء مع الرئيس السوري نفسه، وإعادة اللاجئين إلى بلادهم، والانسحاب من سوريا واعتماد العلمنة، لا الأيديولوجيا، في السياسة الخارجية، وهذا يعني عدم تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للدول، لا سيما الدول العربية، وهذا لو حدث سيكون تحولاً كبيراً جداً.

> **في حال خسارة أردوغان فإن زلزالا داخليا حتميا سيحدث في تركيا**

وعلى هذا ستكون الانتخابات الرئاسية في تركيا محط الأنظار، نظراً لتأثيرات نتائجها في مشكلات المنطقة والعالم، كما في الداخل التركي.

*باحث ومؤرخ متخصص في الشؤون التركية .. أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية.. له أكثر من ٢٠ مؤلفاً وعدد من الأبحاث والمقالات

شورش درويش

ماذا لو فاز كليجدار أوغلو؟

*وكالة نورث بريس

عكس الانتخابات السابقة، يهيمن في هذه الأثناء على المشهد التركي احتمال خسارة أردوغان الانتخابات الرئاسية، وهو احتمال وازن وقائم على ما تقوله شركات الاستطلاعات التركية، لكن التركيز على فوز أو خسارة أردوغان واعتبار الانتخابات أقرب لاستفتاء على شخصه يضيّق النقاش حول هوية منافسه كمال كليجدار أوغلو، البيروقراطي المجتهد و"غاندي التركي" أو "غاندي كمال" على ما يقوله المعجبون بنمط حياة الرجل المتواضعة.

ولئن كان الجانب الشخصي في حياة كليجدار أوغلو مكشوفاً للجمهور التركي، فإن إصرار الرجل على إعادة التذكير بهويته الدينية وإعلانه بأنه "علويّ" قبل بضعة أيام، يدخل في حسابات صياغة كاريزمته الخاصة على هدي التحديات التي ذهبت إلى أن علويّة أوغلو هي كعب أخيل ونقطة ضعفه المكشوفة.

هكذا سيجعل أوغلو من هويته مناط استفتاء تركيّ أيضاً، ذلك أن السؤال بات أوسع من: هل تقبل أو ترفض بتجديد رئاسة أردوغان، إلى حيث: هل تقبل برئاسة مواطن علويّ.

الحقيقة أن كليجدار أوغلو خاض تجربتي فوز مؤثّرتين بعيداً عن فوزه بالمقاعد البرلمانية منذ عام ٢٠٠٢، إذ خلف دينيز بايكال في رئاسة حزب الشعب الجمهوري حين خرج بايكال من الحياة السياسية بعد فضيحة جنسية مصوّرة. ولعل تسنّم زعامة أقدم الأحزاب في الجمهورية الذي يرى في الفضاء التركي العام مساحة غير قابلة للتقاسم على القوميات والطوائف ويعارض فكرة المجتمع التعددي لصالح مفاهيم الأمّة واللغة والعلم الواحد، قد مثّل جرعة ثقة لأوغلو القادم ليس فقط من داخل الطائفة العلوية بل من قرية الناظمية بولاية ديرسم (تونجلي)، إذ يحتفظ شأن كثيرين بذكرى الإبادة التي تعرّض لها علويو ديرسم في سنوات الإرهاب ١٩٣٧-١٩٣٨، ذلك أن ذكريات القتل العميم في دياره والجثث الطافية على سطح نهر مونزور والعائلات المحترقة في كهوف جبال ديرسم ورائحة الغازات السامّة لا يمكن أن ينساها كليجدار أوغلو المولود بعد عقد على حدوث المجازر شأنه في ذلك شأن أجيال من العلويين والعلويين الكرد الذين ما برحوا يستذكرون الحدث الإباديّ غير القابل للنسيان أو للسقوط بالتقادم.

فيما مثّل إصـرار أوغلو على أن يكون مرشح المعارضة (طاولة الستة) فوزه الثاني، رغم إصرار زعيمة حزب الجيد ميريل أكشنار على الحؤول دون ترشحه عبر الطلب إليه بترشيح إحدى الشخصيتين الكارزميتين عن حزبه وهما أكرم إمام أوغلو ومنصور ياواش، ذلك أن أكشنار التي تعرف مزاج الناخب التركي، وباعتبارها الابنة النجيبة للدولة العميقة، فهي لا تكاد ترى في زعيم طاولة الستة أبعد من كونه معارضاً علوياً آيلاً للسقوط حال ترشّحه في مواجهة أردوغـان الممثل الأهم للجماعة السنية – القومية، وبالتالي فإن الأمثل

والأسلم لها هو عدم التفكير حتى في شرف المحاولة التي يسعى إليها كليجدار أوغلو.

وبطبيعة الحال تمثّل أكشنار في محاولتها تلك الوجه اليميني المحافظ لتركيا، وفكرة المحافظة هنا مدعاة للسخرية كما أنها تجري في دائرة مغلقة، إذ إن الكمالية في لحظتها التاريخية كانت تسعى إلى تكسير السائد وتطمح لحداثة شكلانية على الأقل، فيما يمثّل جنوحها نحو المحافظة ذروة الانحطاط في مخيال اليمين القومي غير القابل لتحديث نفسه. بذا وبتحدٍ كبير رفض كليجدار أن يتحوّل إلى "ذمّي" آخر تبتلعه قيم الجمهورية المتهافتة.

ثمة تحدٍ آخر يخوضه "كمال بيه" عبر اقترابه من ملامسة القضية الكردية، وإذا كان صحيحاً أن احتمالات فوزه معقودة في المحصلة على دور الناخب الكردي، ونيل بركة حزب الشعوب الديمقراطي "صانع الملوك"، وهو بعد براغماتيّ لا يمكن التقليل من شأنه، إلاّ أن نجاحه لاحقاً، في حال فوزه بالانتخابات، مرهون بدرجة كبيرة باستعادة عملية السلام التي فرّط بها أردوغان لصالح تطلّعات فاشية وانتهاج سياسات إنكار لوجود قضية كردية مزمنة. ولعل تقارب كليجدار من حزب الشعوب شدّ من عصب أردوغان خلال حملته الانتخابية؛ فهو يسوق للرأي العام ولناخبيه بدرجة أساسيّة أن أوغلو بات حليف "الإرهابيين" في إشارة إلى تحالفه المضمر مع الكرد، ومع من يسميهم "المنظّمات الإرهابية في البرلمان" و"نوّاب قنديل"، في نبرة تخلط بين الشعبوية ونوبات الهستيريا والخوف من الخسارة.

قد يخسر كليجدار أوغلو الانتخابات، هذا وارد قياساً إلى تقارب نسب فوزه وخصمه أردوغان، لكن فوزه كما خسارته أسست لفكرة تصدّي مواطن "أسود" لممثّل "الأتراك البيض"، واحدٌ يطمح إلى تغيير وجه تركيا، وآخر غيّرها حقّاً إلى كيان تسلّطي، بهذا المعنى قد ينقل كليجدار أوغلو فكرة المجتمع التعددي من الظل إلى النور، مثلما حصل في تولّي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة كأول رئيس أسود البشرة حكم البلاد، وأغلو إن نجح في أن يصبح الرئيس الثالث عشر فإنه سيترك الباب مواربا لمواطنين أتراك آخرين، كرد وأرمن وروم وعرب، يحلمون بالوصول إلى سدّة الرئاسة بوصفهم منتمين لهويات فرعية وأبناءً لفكرة المواطنة.

يضعنا افتراض نجاح كليجدار أوغلو، أمام استحقاق جديد في تركيا والمنطقة، حيث فرصة تقليص حدة العداء والاتهامات بين الأكثريات والأقليات، والتوقّف عن مزاحمة رئيس دولة رؤساء آخرين في المنطقة على أحقية تزعّم العالم الإسلامي، وسنكون أمام رئيس ينحدر من أقلية تصل لرأس السلطة ديمقراطياً دون الحاجة لإحداث إنقلاب عسكري أو تقاسم للسلطة، هذا يعني الكثير بعد الاستقطاب الإقليمي الذي أحدثه أردوغان، وبعد جولات طويلة من "الانتفاخ الأمبراطوري" الذي عانته تركيا جراء السعي وراء التوسّع.

> "يضعنا افتراض نجاح أوغلو، أمام استحقاق جديد في تركيا والمنطقة"

ولئن كان كليجدار أوغلو من المولعين بالحسابات على ما تقوله وظيفته قبل أن يتحوّل من بيروقراطي إلى سياسيّ مؤثّر، فإن كل تفاؤل لاحق متوقّف على ما سيقوله الناخبون الأتراك، ومن ثم، وبافتراض فوز أوغلو، يبقى أن يلتزم الرجل بالعقل الرياضيّ القائم على الحسابات والأرقام، وما تقوله الأرقام لا يكذّب وهذا ما يعرفه كمال بيه كما عرفه في وقت أسبق تورغوت أوزال الذي حاول تخفيض أرقام المشكلات في بلاده ومن ضمنها القضية الكردية ومسائل الحريات والدمقرطة.

ولعل السؤال الأهم هو ماذا لو فاز كليجدار أوغلو؟ بدل السؤال التقليدي: ماذا لو خسر أردوغان؟ على ما يتفرّع عن كلا السؤالين من أجوبة تطول ولا تنتهي.

الإعلام الحر والمستقل أهم من أي وقت مضى

بيان الرئيس الامريكي جو بايدن بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠٢٣

*البيت الأبيض-٣ مايو/أيار ٢٠٢٣

ليست الصحافة جريمة، بل هي ركن أساسي من أركان المجتمع الحر. وبينما نحتفل اليوم بالذكرى الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة، نكرّم جميع الصحفيين والمراسلين والعاملين في مجال الإعلام الذين يسعون وراء الحقيقة بشجاعة. ونجدّد تعهدنا

> **علينا جميعا أن نعلي الصوت ضد أولئك الذين يرغبون في إسكات الصحفيين**

بمحاسبة كل من يسعون إلى إسكات هذه الأصوات الضرورية لحكم شفاف وجدير بالثقة.

كما ينصّ التعديل الأول لدستورنا، لا يجوز للكونغرس تمرير أي قانون "يحد من حرية التعبير أو حرية الصحافة". ذلك لأن الصحافة الحرة هي ركيزة الديمقراطية.

إنها تسمح لحكومتنا ومجتمعنا بالنقد الذاتي وتصحيح أنفسنا. إنها تعلّم وتنير الطريق وتعرض الحقائق وتكشف الأخطاء.

إنها بمثابة حارس على الحقيقة.

لا ينبغي لأي صحفي – أمريكا كان أم لا – أن يدفع حياته ويضحي بسبل عيشه سعياً وراء هذه الحقيقة. ولذلك، فإن إيفان غيرشكوفيتش وأوستن تايس لا يفارقان تفكيري اليوم.

لا ينبغي أن تتحمل أي عائلة من الألـم ما تتحمّله عائلتا هذين الصحفيين. ولكنّ المستبدين ومساعديهم يواصلون في أماكن شتّى من العالم قمع وسائل الإعلام الحرة والمستقلة – من خلال الرقابة والانتقام والتهديدات والدعاوى القضائية والمضايقات والمعلومات المضللة والاحتجاز والاعتداءات الجسدية.

بالمقابل، أظهر الصحفيون الشجعان حول العالم على الدوام أنهم لن يقبلوا بإسكاتهم أو تخويفهم. الولايات المتحدة ترى شجاعتهم وتقف معهم.

هذا هو السبب في أننا نقدم اليوم موارد أكثر من أي وقت مضى لدعم التدريب على الأمن الرقمي والمادي للصحفيين، لأنه لا ينبغي لأي مراسل أو مراسلة أن يخشيا على حياتها بسبب العمل الذي يقومان به.

نحن نعمل أيضا مع شركاء حول العالم لإطلاق صندوق جديد مخصص لتأمين محامي الدفاع للصحفيين. ونقدم التمويل لمبادرة تعزيز نزاهة المعلومات والمرونة، التي ستساعد في دعم وسائل إعـلام حرة ومستقلة، وتقوية سلامة المعلومات العالمية، وتقدم الدعم للصحفيين على أداء وظائفهم بأمان قدر الإمكان.

اليوم – وكل يوم – يجب أن نقف جميعا إلى جانب الصحفيين في جميع أنحاء العالم.

يجب علينا جميعا أن نعلي الصوت ضدّ أولئك الذين يرغبون في إسكاتهم. ويجب علينا جميعا أن نواصل دعم الصحافة الحرة الضرورية لديمقراطيتنا وللديمقراطيات في كل مكان.

بيانات تؤكد دعمها لعودة الديمقراطية الى السودان

تفانيهم أسقط دكتاتورا، ويعانون من استيلاء عسكري على السلطة

بيان للرئيس جو بايدن بشأن النزاع في السودان-٤ أيار/مايو ٢٠٢٣

تشكل أعمال العنف الدائرة في السودان مأساة وخيانة لمطالبة الشعب السوداني الواضحة بحكومة مدنية وبالانتقال إلى الديمقراطية.

وأنضم إلى الشعب السوداني المحب للحرية والقادة في مختلف أنحاء العالم للمطالبة بوقف إطلاق نار دائم بين الجانبين المتحاربين. سبق أن سرقت أعمال العنف هذه حياة مئات المدنيين وبدأت في خلال شهر رمضان وهي تفوق التصور فعلاً ويجب أن تنتهي.

لقد سهلت الولايات المتحدة منذ بداية هذا النزاع المغادرة الآمنة لآلاف الأشخاص – الأمريكيين وغيرهم – برا وبحرا وجوا، كما أجرت مفاوضات مكثفة للتخفيف من حدة أعمال العنف.

وتتواصل جهودنا الدبلوماسية الرامية إلى حث كافة الأطراف على وضع حد للنزاع العسكري والسماح بالوصول الإنساني بلا عوائق، وتتواصل جهودنا لمساعدة من تبقى من الأمريكيين في السودان، بما في ذلك من خلال تزويدهم بالمعلومات عن خيارات المغادرة. وسبق أن بدأت الولايات المتحدة الاستجابة إلى هذه

الأزمة الإنسانية المتكشفة وهي مستعدة لدعم المساعدات الإنسانية المعززة متى تسمح الظروف بذلك.

تقف الولايات المتحدة إلى جانب الشعب السوداني ونحن نتخذ إجراءات لدعم التزامه بمستقبل من السلام والفرص. وقد أصدرت اليوم أمرا تنفيذيا يوسع نطاق السلطات الأمريكية للرد على أعمال العنف التي بدأت يوم ١٥ نيسان/أبريل بعقوبات تحمل الأفراد مسؤولية تهديد السلام والأمن والاستقرار في البلاد أو تقويض الانتقال الديمقراطي في السودان أو استخدام العنف ضد المدنيين أو ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

لقد عانى الشعب السوداني ثلاثين عاما في ظل نظام استبدادي، إلا أنه لم يتخل يوما عن التزامه بالديمقراطية أو أمله بمستقبل أفضل.

لقد أسقط تفانيهم دكتاتورا، إلا أنهم عادوا ليعانوا من استيلاء عسكري على السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ وهو يعاني اليوم من المزيد من أعمال العنف بين فصائل تتقاتل للاستيلاء على الحكم.

بيان امريكي -سعودي مشترك بشأن السودان ٥ آيار/مايو ٢٠٢٣

وصدر البيان التالي عن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بمناسبة بدء المباحثات المباشرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جدة بالمملكة العربية السعودية:

ترحب المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ببدء المحادثات الأولية للمفاوضات بين ممثلي القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في مدينة جدة بتاريخ ٦ أيار/مايو، ٢٠٢٣.

وتحث المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الطرفين على مراعاة مصالح الدولة السودانية وشعبها والانخراط بفاعلية في المحادثات الهادفة إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الصراع، وهو الأمر الذي سيجنب الشعب السوداني المعاناة ويضمن توفر المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة. كما تود المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة التأكيد على جهود الدول والمنظمات التي دعمت هذه المحادثات، بما في ذلك الدول الرباعية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وكذلك جامعة الدول العربية وشركاء من الآلية الثلاثية (بعثة الأمم المتحدة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية أيغاد). إن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تحث في الختام على استمرار الدعم الدولي المنسق لعملية مفاوضات موسعة يجب أن تشمل المشاركة مع جميع الأطراف السودانية.

أندري غوبين :

مصادر قوة الصين في بناء نظام عالمي جديد

*موقع «المجلس الروسي للشؤون الدولية»

«وفقاً لباحثين من جامعة فودان الصينية، فإن الاختلاف الأساسي بين الصين والدول الغربية هو أنّ الأولى تعتمد على المصلحة الجماعية للشعب بأكمله بدلاً من عكس مصالح الفئات الاجتماعية المتباينة في أنشطة العديد من الأحزاب المتنافسة. وهذا يعني أن المركزية هي شرط ضروري للتقدّم، وإلا فإنّ الإمكانات السياسية ستهدر على صراع داخلي لا معنى له».

على مـدى السنوات العشرين الماضية على الأقل، كان اهتمام المنظّرين والممارسين في مجال العلاقات الدولية ينصبّ على ما يمكن وصفه بـ «النمو السلمي» للصين. ويحاول باحثون من مختلف البلدان احتساب الإمكانات الحقيقية والكشف عن النوايا الموجودة لدى القيادة الصينية لجهة استبدال الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة على العالم. وحتى وقت قريب، كان يُعتقد في التقاليد الغربية أن بكين ليست لديها طموحات للمشاركة في إدارة العالم، وأنها تركّز فقط على الحد من تصرّفات واشنطن في الأماكن المهمة استراتيجياً بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

في الوقت نفسه، تجبرنا تصريحات القيادة الصينية بخصوص الملفات الدولية على إعادة التفكير في دور

ووزن بكين في كل من العملية السياسية العالمية ونظام الاقتصاد العالمي.

قيادة الإصلاح

وفقاً للمُنظِّر الصيني البارز يان زويتونغ، فإنّ عصر الهيمنة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة حمل طابعاً مؤقتاً لحين تشكيل نموذج جديد للقطبية الثنائية، حيث ستؤدي الصين دور «القوة العظمى الصغرى».

ولكن اليوم، تفكّر القيادة الصينية خارج هذه النظرية. على الرغم من أن بكين لم تقدّم استراتيجية عالمية متماسكة لتشكيل النظام العالمي وفقاً لأولوياتها، فإنّ جهود واشنطن لاستعادة موقعها الريادي محكوم عليها بالفشل. فالطريق العسكري مغلق بسبب نظام الردع النووي العالمي، ولم يعد الامريكيون قادرين على تقديم برنامج سلمي يحظى بجاذبية.

ونتيجة لذلك، ظهرت فرص جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بديلة عن النموذج الغربي، فضلاً عن طرق أخرى لضمان الأمن العسكري والسياسي من دون المشاركة في التكتلات التي تتمحور حول امريكا. لقد فضّل عدد كبير من الدول النامية الحد بشكل مستقل من تطوير المؤسسات الديمقراطية، لصالح بناء قوة راسخة وكافية لتعزيز الأمن القومي والنمو الاقتصادي المستقر.

على هذا الأساس، فإنّ التراجع الملحوظ في تأثير الدول الغربية وجاذبية الأفكار الليبرالية، لم يكن بأي حال من الأحوال نتيجة لتطبيق الحكومة الصينية نوعاً من «المفاهيم السرية»، على الرغم من أن بكين، بالطبع، لديها الخطة «باء» الخاصة بها.

لا تتعارض إجراءات الصين الملموسة على الساحة الدولية مع مبادئ احترام وحدة الأراضي وسيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. في الوقت ذاته، لا يمكن حل المشكلات العالمية كتغيّر المناخ، ومكافحة الأمراض الخطيرة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية غير المتكافئة، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من دون مشاركة الصين.

ديمقراطية ضد التقدم

وقد نظر المحللون الغربيون إلى التصريحات الجريئة للقيادة الصينية على أنها تعبير عن نيتهم في تصدير نموذج «الاستبداد التعددي» إلى الخارج و«صيننة» النظام العالمي. وفي واشنطن، انخفض بسرعة عدد مؤيدي مشاركة الصين في الاقتصاد العالمي وإنشاء نموذج توافقي للحكم المشترك بصيغة «الثنائي الكبير» التي تحدث عنها زبيغنيو بريجينسكي.

> **بكين تنوي اتباع مبدأ القوة في الحقيقة، ومن لديه الحقيقة هو الأقوى**

وبدأت في الأوساط السياسية الامريكية فكرة الاحتواء الصارم متعدد الأبعاد للصين ومنع الأخيرة من نشر نموذجها الخاص للبناء السياسي والاقتصادي على نطاق عالمي.

إن السياسة الامريكية الحالية تجاه الصين هي حملة أيديولوجية مفتوحة ضد نوع من الحضارة المعادية التي يسيطر عليها نظام استبدادي. ومع ذلك، لم يجب الخبراء الغربيون على السؤال، فيما إذا كانت الرؤية الصينية لمستقبل النظام العالمي تتعارض مع القيم الديمقراطية والأفكار الليبرالية.

بالنسبة للصين، تعتبر المبادئ الجماعية ذات

أهمية كبيرة تقليدياً. الإنسانية بالنسبة لها ليست مجرد مجموعة من الأفراد، بل هي مجتمع ضخم، لحقوقه ومصالحه أسبقية على الحقوق والمصالح الشخصية. لهذا السبب، تعتقد بكين أن النظام المركزي هو أكثر إنسانية وتقدميّة من الديمقراطية المشتتة على النمط الغربي.

وفقاً لباحثين من جامعة فودان الصينية، فإن الاختلاف الأساسي بين الصين والدول الغربية هو أن الأولى تعتمد على المصلحة الجماعية للشعب بأكمله بدلاً من عكس مصالح الفئات الاجتماعية المتباينة في أنشطة العديد من الأحزاب المتنافسة. وهذا يعني أن المركزية شرط ضروري للتقدّم، وإلا فإن الإمكانات السياسية ستهدر على صراع داخلي لا معنى له.

> **بكين لم تقدم استراتيجية عالمية متماسكة لتشكيل النظام العالمي وفقا لأولوياتها**

الهيمنة ماتت - ماذا بعد؟

يقدّم المحللون الصينيون نظام الحكم العالمي على أنه توزيع للسلطة بين الدول أكثر من كونه هيمنة. وتبيّن أن الولايات المتحدة والدول الغربية هي من صنع النظام العالمي الحالي، حيث استغلت انهيار الاتحاد السوفياتي وضعف الصين، مما جعل من الممكن مواصلة الاستغلال لجزء كبير من بلدان العالم، من دون خوف من العواقب.

مع نمو قوتها في شتى المجالات، تأمل الصين في تغيير هذا الوضع، وبالدرجة الأولى من خلال حماية وتحقيق مصالح الدول النامية، وهو ما يتوافق تماماً مع رؤيتها الاشتراكية.

لا يوجد شيء معادٍ للدول الغربية في مثل هذه الرغبة، لكن المصالح القومية لبكين تتعارض تلقائياً مع أفكار «العالم الديمقراطي» حول الأمن والعدالة وقواعد معينة يقوم عليها النظام العالمي الحالي.

في عام ٢٠١٦، لاحظ الباحثون في الأكاديمية الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة التغييرات الحاصلة في النظام العالمي وظهور ديناميكيات جديدة. وفقاً لهم، لم تعد الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع توزيع القوة، مما يساهم في ظهور مراكز قوة جديدة تتنافس وتتعاون مع بعضها البعض على أساس مصالحها وأولوياتها.

إن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة بشأن إيران، وانسحابها من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والانسحاب من اليونسكو، واتفاقية باريس بشأن تغيّر المناخ، ووقف المفاوضات في إطار الميثاق العالمي للهجرة المنظمة والآمنة.. كلها أسباب ساهمت في اتساع رقعة الفراغ في نظام الحوكمة العالمية.

لم تترك أنانية وجنون وارتياب واشنطن لبكين أي خيار سوى تحمّل المسؤولية عن حلّ القضايا العالمية، والانتقال إلى مركز النظام العالمي، وتوحيد كل من يشترك معها بالرؤية نفسها.

ويبدو كذلك أن الانعزالية التي تلازم سياسات البيت الأبيض والانقسام الواضح داخل أوروبا، كلها أمور عززت قناعة القيادة الصينية بالحاجة إلى موقف أقوى على المستوى العالمي.

في روسيا، يتعاطف جزء كبير من المجتمع الأكاديمي مع مبادرات الصين للمشاركة في الحوكمة العالمية، لكنه يمتنع عن التنبؤ. وهكذا، يلاحظ ألكسي

فسكريسينسكي أن إحدى اللحظات البارزة كانت خطاب شي جين بينغ في منتدى دافوس في عام ٢٠١٧، عندما أكد الزعيم الصيني أن نظام الحوكمة العالمي يمكن أن يوفّر ضمانات قوية لاستقرار وتنمية الاقتصاد العالمي فقط إذا تم تكييفه مع المتطلبات الجديدة للمنظومة الاقتصادية الدولية.

ويعتقد فسكريسينسكي أن قضايا تطوير المؤسسات الدولية وحمايتها قد لقيت دعماً واسعاً بين الجمهور الدولي، وهذا جعل من الممكن الاستيلاء على «مقود السيارة» من الولايات المتحدة.

أما أندريه كورتونوف، فيرى أنّ بكين تتقدّم على التيار الدولي السائد، لأنها تؤمن بأن المرحلة الحالية من التفكّك لن تستمر طويلاً. وبحسب قوله، شكّلت الصين استثناءً ملحوظاً، حيث لم تقسّم العالم إلى «صواب» و«خطأ»، وليست في عجلة من أمرها لتضمين هذا الموقف في خطاب المواجهة. لهذا السبب، سيكون مفهوم مجتمع المصير المشترك مطلوباً، حيث لا يزال يتعيّن على الإنسانية الاتفاق على قواعد مشتركة للعبة في حل المشكلات العالمية.

بدوره يقول فلاديمير كاشين إنّ المسعى الحالي للصين للمشاركة في أكبر عدد من المنظمات والأطر الدولية، وتأدية دور أكبر في صياغة برامج العمل لها، يمكن أن يجتذب مؤيدين جدداً.

أما إيقان تيموفييف فواثق من أن الصين لن تحلّ محل الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة على العالم. ويرى أنه لن يتحقّق أي نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على المنفعة المتبادلة في المستقبل القريب، بل سيظل العالم في مواجهة على ضوء المحور الرئيسي للتنافس بين الصين والولايات المتحدة.

لكن هذا لن يوقف تكثيف جهود الصين لتعزيز مواقعها في العالم. ومن المهم كذلك أن نفهم بأن الغرب وقع في «فخ»، عندما اعتقد أن بكين، بسبب الطبيعة الاستبدادية للنظام – بحسب رأيه – غير قادرة على بسط نفوذها خارج حدود الصين. في الواقع، لا يزال من الصعب على بكين إجراء حوار مع جمهور دولي بلغة يسهل الوصول إليها.

من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت القوة الخطابية للصين قادرة على إحداث تأثير حاسم على إصلاح النظام الحديث للعلاقات الدولية. هناك شيء واحد واضح تماماً – الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية والعسكرية والحضارية الهائلة التي تمتلكها الصين قادرة بالفعل على تغيير ليس البلد نفسه، بل والبيئة الجيوسياسية المحاذية له– بالحد الأدنى.

> **لم يعد الأميركيون قادرين على تقديم برنامج سلمي يحظى بجاذبية**

ومن الواضح أن بكين تنوي اتباع مبدأ «القوة في الحقيقة، ومن لديه الحقيقة هو الأقوى»، الذي يتناسب مع التقاليد الكونفوشيوسية، ويشكّل حقيقته الخاصة حول بنية العالم البديل عن العالم الغربي.

يؤكد تقدّم محادثات شي جين بينغ مع قادة دول العالم بعد انتخابه رئيساً لجمهورية الصين الشعبية أن عدد مؤيدي الرؤية الصينية في ازدياد.

ف

*أستاذ مشارك في قسم العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأقصى، والأستاذ المشارك في مركز أبحاث شمال شرق آسيا،

عبد المنعم سعيد:

الحلقة الجهنمية للفوضى

*المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة

هناك لحظات فى تاريخ الأمم يصبح عليها الاختيار بين الإصلاح والتغيير فى ناحية، والفوضى فى ناحية أخرى.

الأولى هى نوعية من السباق والسعى والجهد الذى يخلق من الظرف الصعب حالة متماسكة نحو الإنقاذ والبناء، وتتكون فيها حالة من التفاؤل بالمستقبل، وأنه بالتأكيد سوف يكون أفضل مما كان؛ مصاحبًا بقدر كبير من الثقة فى أطراف العملية المنوط بها الانتقال من حال إلى آخر، وتدفع بها دائمًا للبحث عن مساحات مشتركة للاتفاق.

والثانية يكون فيها الاتجاه عكسيًا فى اتجاه التفكيك والمزايدة وانعدام الثقة بين الأطـراف، بحيث تسود الاتجاهات الإقصائية وتصبح المباراة السياسية «صفرية»، إذا كسب فيها طرف فإن معنى الكسب هو خسارة أطراف أخرى.

المنطقة العربية عاشت هذا الاختبار منذ مطلع العقد الثانى من القرن الحالى فيما سُمى وقتها من العالم الغربى باسم «الربيع العربى»؛ على غرار التسمية التى أُطلقت قبل عقود «ربيع براغ» عندما جرى التمرد فى تشيكوسلوفاكيا على الحكم الشيوعى والاتحاد السوفيتى.

الحقيقة وقتها أن ربيع براغ فشل نتيجة التدخل العسكرى السوفيتى، أما بالنسبة للربيع للعربى فإنه سار فى عدد من الاتجاهات، أولها كان الفوضى، وثانيها كان سيطرة وهيمنة اتجاهات دينية متطرفة، وثالثها قيام اتجاه إصلاحى يعتمد على الدولة الوطنية فى إبقاء تماسك الدولة، ثم بعد ذلك إعادة بنائها على أسس معاصرة فى القرن الواحد والعشرين من خلال نخبة تكنوقراطية حازمة.

فى كل حلقات التغيير الثلاث كانت سمة الحركة معتمدة دائمًا على طبيعة النخبة السياسية والاقتصادية السائدة ومدى الوطنية التى يتمتع بها استعدادها لإنقاذ

الوطن على حساب أى أمر آخر، ومدى اعتماد النخبة على إيمان لا يتزعزع فى طبيعة الدولة وهويتها والركائز التاريخية التى قامت عليها قبل وبعد حالة الاستقلال وقيام الدولة، وفيما بعد من تفاعلات جرَت داخلها وفى الجوار الإقليمى والعلاقات مع النظام الدولى.

الدول التى نجَت من «الربيع العربى» مثل دول الخليج والملكيات العربية، والدول التى دخلت التجربة، ولكنها نجَت بفعل دور القوات المسلحة فى إنشاء الدولة وتحديثها مثل مصر، سارت فى المسار الإصلاحى الذى نشاهده بكل ما يعنيه الإصلاح من نجاحات وإنجازات ومعضلات ترتفع به وتنخفض.

الدول التى لم تنجُ من العاصفة عاشت فى حالة من الفوضى التى تجمعت فيها عواصف وأعاصير.

تجارب مثل تلك التى جرَت فى سوريا واليمن وليبيا والعراق كان عليها أن تحارب الإرهاب والتدخلات الأجنبية دولية وإقليمية، وعانت الكثير من العنف وانهيار المؤسسات، والتبعية الخارجية، وفى العموم التراجع الشديد فى حالاتها الاقتصادية.

أحيانًا بزغ فى بعضها ربيع آخر، كما جرى فى السودان ولبنان والعراق والجزائر، محاولاً تصحيح ما سبق فى إطار من الدولة الوطنية، وهو ما حقق نجاحًا فى العراق والجزائر؛ ولكنه لم يخرج بعد من مأساة الربيع وما سبقه من واقع شديد المرارة كما هو حادث فى السودان ولبنان، حيث أخذت السلطات السياسية والأمنية والاقتصادية فى التآكل والتراجع، مغذية فى نفس اللحظة الأتون المشتعل لانعدام الثقة وتفكك النخبة.

الحالة السودانية بدأت مبشرة عندما أُطلق «الربيع السودانى» فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ العنان للبحث عن سودان جديد بالإطاحة بنظام عمر البشير فى ٦ إبريل ٢٠١٩، وتحقيق اتفاق بين الجيش وما سُمى قوى الحرية والتغيير لتقاسم السلطة وبدء مرحلة انتقالية قدرها ثلاث سنوات يجرى فى أولها تشكيل حكومة مدنية، وتنتهى مع انتخابات عامة.

إلى هنا بدَت قوة الدفع تسير فى اتجاه الإصلاح، وإعفاء السودان من ديون، وحتى عقد معاهدة سلام. ولكن كانت كل القوى والاتجاهات والتيارات تقود إلى الفوضى.

«المكون المدنى» ركز على بقاء الشارع فى حالة فوضى مستمرة، فى بلد يعانى الضعف الاقتصادى الشديد، وفوقه جاءت جائحة الكورونا.

> **هناك لحظات فى تاريخ الأمم يصبح عليها الاختيار بين الإصلاح والتغيير**

«المكون العسكرى» المسؤول عن الأمن فى البلاد وجد أن حالة «الثورة الدائمة» لا يمكن القبول بها، فى وقت أعلن برنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة أن أكثر من ثلث سكان السودان يعانون انعدامًا حادًّا فى الأمن الغذائى.

لم يكن «المكون السودانى» الجامع متواجدًا بما يكفى، فكانت سيطرة المكون العسكرى على الحكم- ومعها انفجار المكون المدنى حتى نصل إلى الحالة الراهنة، التى تتجمع عندها المواجهات العسكرية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الردع السريع، والمواجهات مع قلق المظاهرات والمسيرات، وانعدام الثقة البالغ بين المكونين رغم التأكيد المستمر على الاستعداد لتسليم السلطة للمدنيين، الذين لا تبدو عليهم قدرات الاستعداد للتوافق على كيفية إدارة السلطة، هى لحظة حرجة فى الحلقة الجهنمية للفوضى.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي